

اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي

دراسة في شرح (هجر البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري

رسالة تقدم بها

مقداد علي مسلم العميد

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة (ماجستير) في اللغة العربية/اللغة

بإشراف

أ. مر. د. ظاهر محسن كاظم

٢٠١١ م

١٤٣٢ هـ

إنجاز المشرف

أشهد أن إعداد رسالة طالب الماجستير (مقداد علي مسلم العمدي) الموسومة بـ (**الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي لـ دراسة في شروم (نهم البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري**) تم بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، وأنها قد استوفت خطتها استيفاءً تاماً.

المشرف: أ.م.د. ظاهر محسن كاظم

التاريخ: ٢٠١١ / /

تأييد رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية: أ.م.د. حامد عبد المحسن الجنابي

التاريخ: ٢٠١١ / /

i j k

ú Árë\$B öVB 41sRç ÁPn i 'BsRè 9 tq2% pf#ä N62% #E)ra

á ¼G9\$y™í @èst ß em Áññ! ? \$ck \$@Bâ

[الأَنْعَام / ١٢٤]

i j k

á É \$Üfø\$öÁ sur pyGÅ Ø\$DøV-8#är ¼ñ3t\$ \$R\$Yoo\$ râ

[ص / ٢٠]

الإِهْدَاء

من أبنِك ...

بل عبْدِك ...

اعْتُذْرَاً عَلَى مَا سَلَفَ

الباحث



شكراً وعفان

عن الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) قال: ((أشكركم الله أشكركم للناس)) [الكافي: ٢/ ٩٩]،
و عملاً بهذا القول أتقدم بالشكر إلى كل من أسدى إلى معرفة، بمعونة أفادني بها، أو
بكتاب أوصله إلى يديّ، أو بكلمة طيبة شدّ بها على ساعدي فشاركتي بذلك هذا الجهد،
وأخص بالذكر الواجب على كلاً من:

- الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي على خطبه البليغة قام البحث، وبرعايته الكريمة تم.
- أستاذتي في قسم اللغة العربية بكلية التربية للعلوم الإنسانية.
- الأخ العزيز، والإنسان النبيل الدكتور شعلان عبد علي سلطان الذي لم تنتقطع عني ملاحظاته المفيدة من أول البحث إلى آخره.
- الأحبة العاملين في وحدة الدراسات العليا في عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية.
- السيد محمد رضا الجلاوي، والسيد حامد الحسيني، والشيخ حافظيان، خير مساعدين وأنا في بلاد الغربة.
- مسؤول قسم المخطوطات في مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) الأخ حسين جهاد الحساني، أسأل الله أن يديم توفيقه في خدمة العلم والمشتغلين به.
- عائلتي الكريمة وبخاصة الغالية أم حسنات.

جزاهم الله جميعاً خيراً

مقداد العميد

الرموز المستعملة في البحث

الرمز	معناه
(خ/١)	الخطبة رقم واحد
(ح/١)	الحكمة رقم واحد
تح:	التحقيق
تص:	التصحيح
تع:	التعليق
تق:	التقديم
تر:	الترجمة
ط	الطبعة
د.مط	من دون مطبعة
د.ت	من دون تاريخ طبعة
هـ	التاريخ الهجري
مـ	التاريخ الميلادي
١/١:	الرقم الأول للجزء والثاني للصفحة



نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة **بـ(الاحتمال النحوي في خطب الإمام عليـ دراسة في شروم (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري)** ، وناقشتـا مـعـدـها الطـالـبـ (مـفـادـ عـلـيـ مـسـلـمـ الـعـمـيدـيـ)، فيها وفي ما له علاقة بها، ونعتقد أنـها جـديـرةـ بالـقـبـولـ لـنـيـلـ شـهـادـةـ مـاجـسـتـيرـ فـيـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ/ـالـلـغـةـ بـتـقـدـيرـ (ـجـيدـ جـداــ).

التـوـقـيـع:

الاسم: أ.م.د. علي عبد الفتاح محيي
عضوأ

التـارـيـخ: ٢٠١٢ / /

التـوـقـيـع:

الاسم: أ.د. عبد الوهاب حسن حمد
رئيسـا

التـارـيـخ: ٢٠١٢ / /

التـوـقـيـع:

الاسم: أ.م.د. ظاهر محسن كاظم
عضوـاـ وـمـشـرـفـاـ

التـارـيـخ: ٢٠١٢ / /

التـوـقـيـع:

الاسم: أ.م.د. أـسـعـدـ خـلـفـ الـعـوـادـيـ
عضوـاـ

التـارـيـخ: ٢٠١٢ / /

تصـديـقـ مجلـسـ الكلـيـةـ

صـدـقـ مجلـسـ كلـيـةـ التـرـيـةـ للـعـلـومـ الإـنـسـانـيـةـ فيـ جـامـعـةـ بـاـبـلـ قـرـارـ لـجـنةـ المناـقـشـةـ.

التـوـقـيـع:

الاسم: أ.د. خضير مهدي الجبورـيـ
عمـيدـ كلـيـةـ التـرـيـةـ للـعـلـومـ الإـنـسـانـيـةـ
التـارـيـخ: ٢٠١٢ / /

محتويات البحث

رقم الصفحة	الموضوع
٤ - ١	المقدمة
١٩ - ٥	النهاية
٦	المطلب الأول: ظاهرة الاحتمال في النحو
١٢	المطلب الثاني: تعريف بشرح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري
٤٩ - ٢٠	الفصل الأول: الاحتمال في العمد
٢١	مدخل:
٢٣	المبحث الأول: الاحتمال في المسند إليه
٢٣	أولاً: المبتدأ وما أصله مبتدأ:
٢٧	ثانياً: الفاعل وما ناب عنه:
٣١	ثالثاً: ما يحتمل المبتدأ والفاعل:
٣٣	المبحث الثاني: الاحتمال في المسند
٣٣	أولاً: الخبر:
٣٧	ثانياً: الفعل:
٤١	المبحث الثالث: ما يحتمل المسند والممسند إليه
٧٦ - ٥٠	الفصل الثاني: الاحتمال في الفضلات
٥١	مدخل:
٥٣	المبحث الأول: الاحتمال في المنصوبات من المفاعيل وما أشبهها
٦٣	المبحث الثاني: الاحتمال في التوابع والمضاف إلى الفضلة
٧٠	المبحث الثالث: ما يحتمل كونه من المنصوبات وكونه من التوابع
١٠٦ - ٧٧	الفصل الثالث: الاحتمال في الأدوات النحوية
٧٨	مدخل:
٨١	المبحث الأول: الاحتمال في الأدوات الأحادية
٨١	أولاً: الباء:
٨٤	ثانياً: اللام:

٨٨	ثالثاً: الواو:
٩٣	المبحث الثاني: الاحتمال في الأدوات الثانية فأكثر
٩٣	أولاً: أم:
٩٤	ثانياً: إن، وأن:
٩٦	ثالثاً: ثم:
٩٧	رابعاً: حتى:
٩٨	خامساً: عن:
١٠٠	سادساً: ما:
١٠٤	سابعاً: من:
١٣٢ - ١٠٧	الفصل الرابع: الاحتمال في عود الضمير
١٠٨	مدخل:
١١١	المبحث الأول: الاحتمال في عود الضمير البارز المتصل
١٢٤	المبحث الثاني: الاحتمال في عود الضمير البارز المنفصل
١٢٩	المبحث الثالث: الاحتمال في عود الضمير المستتر
١٥٦ - ١٣٣	الفصل الخامس: مظاهر أخرى للاحتمال النحوى في خطب الإمام علي
١٣٤	مدخل:
١٣٥	المبحث الأول: ما يحتمل العمدة والفضلة
١٤٣	المبحث الثاني: الاحتمال في تعلق شبه الجملة
١٥٢	المبحث الثالث: الاحتمال في الأساليب النحوية
١٥٩ - ١٥٧	الخاتمة
١٨١ - ١٦٠	مقدمة البحث في إجمالي
١٨٤ - ١٨٢	لـ حق بإيجابي (مكتبة المنشي الكبرى)، و(دار المخطوطات العراقية) على طلب الباحث تصوير مخطوطة كتاب (شرح هجع البلاغة) لفضل الله بن علي الرافذى
A - B	Abstract

٦٥٠ ﷺ ﻋَلَى ﻭَرْسَلَةِ ﷺ ﻋَلَى حُقُوقِهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

الحمد لله الناشر في الخلق فضله، والباسط فيهم بالجود يده، نحمدُه في جميع أموره، ونستعينه على أداء حقوقه، والصلاه والسلام على محمدٍ عبده ورسوله، أرسله بأمره صادعاً، وبذكريه ناطقاً، فأدى أميناً، ومضى رشيداً، وخلف أئمه كراماً، عليهم صلوات الرب، وهم راية الحق، من تقدمها مرق، ومن تخلف عنها زهق، ومن لزمنها لحق.

أما بعد:

فإنها لنعمه من الوهاب تعالى أن أوفق لإنجاز بحث عنوانه (الاحتمال النحوی فی خطب الإمام علی ﷺ دراسة فی شروح (نهج البلاغة) حتی نهاية القرن السابع الهجري)؛ وذلك لقيمته المتأتية من تناوله ظاهرة نحوية مهمة في نصوص خطب حوت من الألفاظ أرصنها ومن المعانی أشرفها، كيف لا وهي إفاضة كريمة جادت بها قريحة سید الفصاحه، وأمير البلاغة الإمام علی المرتضی ﷺ، فضلا عن تسلیطه الضوء على الجهد اللغوي الذي بذله شراح (نهج البلاغة) بما يتضمن تحریر تلك المسائل الاحتمالية ومناقشتها على وفق الأسس التي تقضي إلى بيان مدلولات النص بما ينسجم مع المبادئ اللغوية، ومع ما يحفظ للنص مراده وجماله.

ولأهمية موضوع الاحتمال في نظرية النحو العربي فضلاً عن أنحاء اللغات الأخرى توجهت لدراسته هم عدد من الباحثين متخذين من النص القرآني والحديث النبوی ميداناً للتطبيق^(۱) ولم أعلم - على الرغم من التقصي والسؤال - أن أحداً قد بحث الاحتمال النحوی في كلام الإمام علی ﷺ قبل هذه الدراسة.

وقد تم البحث بخمسة فصول مسبوقة بتمهيد كان بياناً لظاهرة الاحتمال في النحو، ثم تعریفاً بشروح (نهج البلاغة) حتی نهاية القرن السابع الهجري.

(۱) مثل: الاحتمالات النحوية في المرفوعات والمنصوبات وال مجرورات في القرآن الكريم، إبراهيم حمزة الصبيحي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ. وتعدد الوجوه الإعرابية في الحديث النبوی الشريف دراسة نحوية في كتب إعراب الحديث النبوی، عدي أحمد علوان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

أما الفصول الخمسة فأولها خاص بالاحتمال في عمد الجمل التي تضمنتها الخطب الشريفة، والثاني بالاحتمال في الفضلات، وبحث الفصل الثالث الاحتمال الواقع في الأدوات النحوية، في حين بحث الرابع الاحتمال في عود الضمير، وجاء الفصل الخامس - الأخير - مشتملاً على مظاهر أخرى للاحتمال النحوي في خطب الإمام علي (عليه السلام) وهي: ما يحتمل العمدة والفضلة، والاحتمال في تعلق شبه الجملة، والاحتمال في الأساليب النحوية.

وذرّت الفصول بخاتمة فيها أهم ما توصل إليه، وبعد الخاتمة قائمة بمصادر البحث ومراجعه والتي توزعت بين شروح (نهج البلاغة) ولasisima شرح ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، إذ اعتمدت عليه في توثيق نصوص الخطب المباركة، وبين كتب النحو قديمها وحديثها، فضلاً عن المعجمات اللغوية، وكتب تفسير القرآن وإعرابه، ولزمني في بعض المسائل الرجوع إلى مصنفات الحديث الشريف، والمصادر التاريخية والأسفار الكلامية وغيرها.

ولحق بالبحث لحق خاص بالوثيقتين اللتين استحصلتهما من (مكتبة المرعشي الكبرى) و(دار المخطوطات العراقية) في سعي للحصول على صورة من مخطوط كتاب (شرح نهج البلاغة) لفضل الله الرواندي (بعد ٥٧١هـ).

وكان منهجي في عرض أغلب المسائل الاحتمالية التي عرضتها أن أورد مقطع الخطبة الذي ورد فيه الاحتمال النحوي، فأشير إلى محله وآراء الشراح فيه، ثم أعمد إلى بيان الفارق الدلالي بين الاحتمالات ما أمكنني ذلك، مع ذكر مرجح كل احتمال أو مبعده إن وجد.

ويمكن تقسيم الاحتمالات النحوية في خطب الإمام (عليه السلام) من حيث دواعي نشوئها على:

١. أن يُحتمل في بعض ألفاظ خطبة قد رُويت برواية واحدة وجهان أو أكثر؛ لداعٍ شتي غير تعدد الرواية.
٢. أن يكون الاحتمال النحوي ناتجاً عن تعدد الرواية في بعض الخطب، فتمثل كل رواية احتمالاً يتربّع عليه أثر دلالي.

وأما من حيث ورودها في الشروح فتقسم على صورتين:



الصورة الأولى: احتمال شارح معين في موضع من الخطب أكثر من وجه نحوه.

الصورة الثانية: أن يرى أحد الشرّاح في موضع توجيهًا نحوًا معيناً، ثم يأتي شارح آخر فيرى غير ما رأه الأول، فيُحمل الرأيان كلاهما على الاحتمال.

وأعرض عن ذكر العقبات التي واجهتني في رحلتي مع هذا البحث؛ كيلا أذهب بحلوة الصبر في اجتيازها وجئي الثمار بعدها.

اللّهم لا تحرمني حُسن ثوابك على عملي هذا، وصلّ على محمد وآلـه الطاهرين.

مقدار

النجف الأشرف

١٤٣٢ هـ

المطلب الأول: ظاهرة الاحتمال في النحو

الاحتمال لغة: قبول الأمر الصعب، والاصطمار على مشقته، جاء في الذكر الحكيم:

أَلْيَ حَمِيلَ وَاحْتَمَلَ فَجَارٍ مُّنْظَرٌ فَجَارٌ مُّنْظَرٌ مُّنْظَرٌ فَجَارٌ مُّنْظَرٌ

[الأحزاب/٥٨]، وقال ابن منظور (٦٧١١هـ): ((حمل الشيء يحمله حملاً وحملناً فهو محمول وحمليل واحتمله وقول النابغة:

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

عَبَرَ عن البررة بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال لأن حمل البررة بالإضافة إلى احتمال الفجرة

أمر يسير ومُسْتَصْغَرٌ ومثله قول الله عز اسمه: أَلَيْ حَمِيلَ وَاحْتَمَلَ فَجَارٌ مُّنْظَرٌ مُّنْظَرٌ [البقرة/٢٨٦])^(١)

وورد الاحتمال بهذه الدلالة المعجمية في قول الإمام علي (عليه السلام) في أهل الإيمان: ((حتى إذا رأى الله سبحانه جد الصبر منهم على الأذى في محبتة والإحتمال للمكرورو من خوفه جعل لهم من مضائق البلاء فرجاً))^(٢).

وأما اصطلاحاً فالاحتمال هو ((ما لا يكون تصور طفيفه كافياً، بل يتعدد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني))^(٣)، ولا أروم التوسع في بيان معنى الاحتمال الذي سبقني إلى بيانه مفصلاً بعض الباحثين^(٤)، وإنما سأكتفي بعرض قضيتين مهمتين لفهم ظاهرة الاحتمال في النحو، تمثل الأولى وجود عدد من المصطلحات تنازع مصطلح الاحتمال في الدلالة على هذه الظاهرة النحوية، والثانية: الاختلاف في تقييم أثر الاحتمال في الدرس النحوي العربي، فهو أثر حسن ومفيد؛ لأنه مظهر من مظاهر السعة اللغوية والمرونة التعبيرية، أم أنه أثر سلبي يؤدي إلى تعقيد النحو، والفووضى في الدلالات؟.

(١) لسان العرب: ١١٤/١٢٤ (مادة: حمل).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٦٩/١٣ (خ/٢٣٨).

(٣) التعريفات، السيد الجرجاني: ١٥.

(٤) ينظر: الاحتمال في الجملة العربية، د. محسن حسين علي (بحث منشور في مجلة جامعة بابل، سلسلة (أ)، المجلد التاسع، العدد الأول،

٤/٢٠٠٤م): ٢ - ٣ ودعوى احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان: ٢ - ٤ (أطروحة دكتوراه).

و قبل الدخول في هاتين القضيتين لا بد من بيان معنى الاحتمال النحوي، وهو - فيما أراه - : إمكان قيام مفردة في تركيب أو التركيب كله بوظيفتين نحويتين أو أكثر ضمن النص اللغوي الواحد.

المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي:

هناك مجموعة من المصطلحات التي تطلق أحياناً للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال في النحو، وأشهرها:

أولاً: المشكل:

معناه في اللغة الأمر المشتبه، يقال: ((أشكل علىِ الأمر، إذا اخْتَلَطَ وَأَشْكَلَتْ عَلَيَّ الأخبار))^(١). وهو مصطلح أكثر ما شاع في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ((والمراد به ما يوهم التعارض بين الآيات))^(٢)، وربما كان لصلة النحو العربي بالبحث القرآني أثر في استعمال النهاة المصطلح حتى أنهم جعلوه في أسماء بعض كتبهم^(٣).

ولم أرضي هذا المصطلح عنواناً لهذه الدراسة؛ لأنّ المشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ إذ ((المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتتأمل بعد الطلب))^(٤) سواء أصعب نيل مراده بسبب الاحتمال وتعدد الأوجه فيه أم لغرابته وبُعد تفسيره ((فكل ما لم يكن واضحاً، وغمضاً واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، ف بذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه))^(٥).

(١) لسان العرب: ١١/٣٥٧ (مادة: شكل).

(٢) الإنقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ترجمة: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤/٤.

(٣) مثل: (المسائل المتشكلة) لأبي علي الفارسي (٥٣٧٧) و(كشف المشكل في النحو) لحيدرة اليماني (٥٥٩٩).

(٤) التعريفات: ١٢٠.

(٥) المشكل في العربية، أمين عبيد الدليمي: ٣٥٧ (أطروحة دكتوراه).

ثانياً: الجواز أو التجويز:

ذهب التهانوي (بعد ١٥٨١هـ) إلى ترداد الجائز والمحتمل بلحاظ أن الجائز غير ناف لغيره، إذ فيه شك وتردد^(١)، وبإضافة المصطلحين إلى النحو يتضح الفارق بينهما؛ لأن الجواز النحوي (يعني إباحة وجهين أو أكثر في كلمة أو في أسلوب معين ولا ينبع عن ذلك تغير في دلالة الأسلوب غالباً)^(٢) في حين إن تغير الدلالة أمر ملازم للاحتمالات النحوية وإن كثرت، نعم قد تقارب الدلالات فيبدو كأن المعنى واحد وهو ليس بوحدة^(٣)، وهذا الفارق هو ما جعلني اختار مصطلح الاحتمال على الجواز، فإنني في هذا البحث حريص على بيان دلالات الوجوه المحتملة وأثرها في المعنى العام.

ثالثاً: التوجيه أو تعدد الوجوه:

قال الفراهidi (١٧٥هـ): ((الوجهُ: مُسْتَقْبِلُ كُلّ شَيْءٍ))^(٤)، ويُقال مجازاً: ((صرف الشيء عن وجهه). وليس لكلامك هذا وجه صحة)^(٥)، وعرف السيد الجرجاني (٦٨١٦هـ) التوجيه بأنه ((إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))^(٦).

وقد رجحت مصطلح الاحتمال على التوجيه ونحوه في عنوان البحث لأسباب أهمها:

١. أكثر ما يستعمل مصطلح التوجيه في علوم البلاغة، وهو فيها من المحسنات المعنوية، ويعُد نوعاً من التلاعب البلاغي بالألفاظ والمقولات لإظهار قدرة المنشئ على تلوين

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٨٠ / ٤٩٠ .

(٢) الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (٤٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي: ٩ (أطروحة دكتوراه).

(٣) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية: ١٧ .

(٤) العين، تحرير: د. مهدي المخزومي وغيره: ٤ / ٦٦ (مادة: هجو).

(٥) أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحرير: محمد باسل عيون السود: ٣٢٢ / ٢ (مادة: وجه).

(٦) التعريفات: ٤٣ .

الكلام وتضليل المتلقي عن المقصود الحقيقي^(١) وهو بهذا قريب من الأحادي والإلغاز، نعم يستعمل التوجيه في النحو ويراد به ((تحديد وجه ما للحكم))^(٢) وليس في هذا المعنى دلالة على الاحتمال الذي نقصده.

٢. أنَّ الاحتمال النحوي مصطلح طالما تردد في عبارات اللغويين المحدثين حتى أنَّ منهم من عدَّه من النظريات اللسانية الحديثة^(٣) على الرغم من استعمال النحاة الأقدمين الاحتمال أو أحد مشتقاته في كتبهم^(٤)، وعليه يكون تبني البحث المصطلح استئنافاً للتراث مع الاعتزاد بما جاء به الدرس اللغوي الحديث ومواكبته.

٣. أنَّ فكرة الاحتمال أضحت منهجاً معرفياً في جل العلوم من دون أن يختص بواحد منها؛ وذلك بعد التطور الذي أصابها، وتحررها من سطوة التعميم^(٥)، وعلم النحو من هذه العلوم، فقد خطأ وما زال يخطو خطوات واثقة تجاه التطور والتجديد في تفسير الطواهر التركيبية.

أثر الاحتمال في النحو:

أخذ بعض الدارسين النحويين على تقصيهم الاحتمالات الممكنة في تحليل النصوص، وذهب إلى أنهم بهذا العمل لم يجعلوا للنحو ((كلمة حاسمة، وقولاً باتاً، وكثروا من أوجه الكلام))^(٦)، وأنَّ (كثرة الاحتمالات لا تزيد اللغة ونحوها إلا تعقيداً ومن ثم نفور أهلها منها، فكيف بالأبعدين؟)^(٧).

(١) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي: ٢٥٢ - ٢٥٩ وتعذر المعنى في النص القرآني دراسة دلالية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ)، إيهاب سعيد النجمي: ٣٦.

(٢) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، د. تمام حسان: ٢٠٦.

(٣) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د. حسن خميس الملحق: ٤٦ - ٤٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ترجمة عبد السلام محمد هارون: ١/٢٦ والمفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري: ٢٩ ومغني الليبب عن كتب الأغاريب، ابن هشام الأنباري، ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد: ٢١٧/٢ - ٢١٩.

(٥) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: ٤٦ - ٤٧.

(٦) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٣٦.

(٧) الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفيال: ٧٩ (أطروحة دكتوراه).

ويمكن رد هذا المُدعى بأمور تسوغ وجود الاحتمال في البحث النحوي، وتظهر أهميته فيه، وهي:

١. يختص الاحتمال بالوجوه المضبوطة المبرهنة التي لا يمنع من الحمل على أحدها مانع، فالوجه المحتمل ضرب من الصواب وإن لم يكن مؤكداً، أما الوجوه التي تفتقر إلى الضبط والدقة العلمية فليست من الاحتمال، وغالباً ما تكون نتاج زهو النحوي بصنعته، وسعيه لإبراز مكنته فيها^(١)، وقد ذم العلماء هذا الفعل وعدوه من الشوائب التي لابد من تخلص النحو منها^(٢).
٢. قلماً يتعمد منشئ النص اللغوي الاحتمال النحوي في تراكيب نصه، إنما تنشأ الاحتمالات عادة بأسباب خارجة عن إرادته، أهمها التباین في فهم النص واستيعابه بين محللية أو شارحية واختلافهم في التوجه الفكري أو العقدي^(٣).
٣. لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم مطأفاً، فان اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة^(٤).
٤. أكثر ما يعنور الاحتمال النحوي النصوص المكتوبة؛ لخلوها من ملابسات الحال، قال فندريس: ((في اللغات المكتوبة دون غيرها يوجد التردد ونقاش العلماء))^(٥).
٥. الاحتمال ظاهرة تكتف نحو اغلب اللغات، وليس خاصة بنحو اللغة العربية حتى يُلام علماؤه، ففي الإنجليزية - مثلاً - الجملة الآتية:

Jhon is hard to convince.

تحتمل أن يكون (Jhon) هو الفاعل فيها، فيكون المعنى:

It is hard for Jhon to convince.

(١) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: ٤٩ ونظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د.حسن وليد: ٤٦.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تع: محمود محمد شاكر: ٣٥ وبدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزية، ضبط:أحمد عبد السلام: ٢٤/٢.

(٣) ينظر: تعدد المعنى في النص القرآني: ٥١ - ٥٢ ودوعي احتمالية الدلالة النحوية: ١٨١.

(٤) ينظر: نظرية النحو العربي: ٤٢.

(٥) اللغة: ٣٠٤ - ٣٠٥.

وتحتمل أن يكون (Jhon) مفعولاً به ناب عن الفاعل؛ لأن الجملة مبنية للمجهول، والمعنى:

It is hard to convince Jhon.

٦. الاحتمال ظهر جمالي يرفع من شأن النص المحتمل، قال عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) : ((واعلم أنه إذا كان بينا في شيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية و يجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر))^(١).

٧. يهدف الاحتمال في النحو إلى استقصاء الدلالات المتعددة والمزدحمة في النصوص الرفيعة؛ فإنه (بقدر ذلك التعدد والثراء تكون منزلة النصوص)^(٢)، ولا وسيلة لحفظ هذه الدلالات وعدم التقرير بها غير الاحتمال.

ومما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها أن الاحتمال في نحو اللغات الإنسانية بعامة، ونحو العربية بخاصة ضرورة وإبداع.

(١) دلائل الإعجاز: ٢٨٦.

(٢) دواعي احتمالية الدلالة النحوية: ٨.

المطلب الثاني: تعريف بشرح نهج البلاغة حتى نهاية القرن السابع الهجري

ما أُن وضع الشَّرِيف الرَّضي (٦٤٠ هـ) قلمه مُنْتَهِيًّا من تصنیف (نهج البلاغة) حتی اقبل ذُوو العلم والصنعة على كتابه بالرواية والشرح والنَّسخ والترجمة وغير ذلك، وما يهمنا في هذا البحث؛ شروح النهج قبل عام ٧٠٠ هـ والتي سأذكرها كما وردت في المظان العلمية وفهارس الكتب، على أن أشير إلى موهومها وما هو مفقود منها؛ كلاً في موضعه:

١. بلاغ المنهج في شرح النهج، ذكره أقابزرك الطهراني (١٣٨٩ هـ) وقال إنه ((للعلامة السيد علي بن الحسين الشهير بالسيد هبة الدين الشهري المولود سنة ٣٠٠))^(١). وما لا شك فيه أنَّ الطهراني قد أخطأ في نقل تاريخ ولادة الشهري، أو أن الخطأ من ناسخ كتابه؛ لأن ولادته في عام ١٣٠١ هـ^(٢)، والغريب أن تكرر الخطأ نفسه في كتاب (شرح نهج البلاغة)^(٣).
٢. تعليقات الشَّرِيف الرَّضي على بعض خطب (نهج البلاغة)، إذ عدَّها صاحب (الذریعة) شرحاً من الشروح، بل إنه يراها أول شرح للنهج^(٤). وليس هذا براجح؛ ((فإن الشَّرِيف الرَّضي وإن كان تكلم على بعض الفقر، وفسر بعض الجمل، إلا أن ذلك لا يُعد شرحاً على (نهج البلاغة)، بل (نهج البلاغة) اسم لهذا الكتاب بمجموع ما احتواه من خطب ورسائل ونصوص وما يتبعه من تفسير وشرح لغوية))^(٥).

٣. تفسير الخطبة الشقشيقية، لعلي بن الحسين المعروف بالشَّرِيف المرتضى (٥٤٣٦ هـ)^(٦)، مطبوع ضمن المجموعة الثانية من كتاب (رسائل الشَّرِيف المرتضى)^(٧)، والشقشيقية هي

(١) الذريعة إلى تصنیف الشیعة، تص: رضا بن جعفر العاملی: ١٥/٨٤.

(٢) ينظر: السيد هبة الدين الحسيني الشهري حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، عبد الستار الحسني: ٢٣.

(٣) ينظر: شروح نهج البلاغة (٢١٠) شرح، حسين جمعة العاملی: ٦٩.

(٤) ينظر: ١٥/٨٩.

(٥) في رحاب نهج البلاغة (٥) نهج البلاغة عبر قرون، عبد العزيز الطباطبائي (بحث منشور في مجلة تراثنا، العددان الثاني والثالث [٣٥، ٣٦]، ١٤١٤هـ: ١٥٩).

(٦) ينظر: الذريعة ١٥/٨٤ وشرح نهج البلاغة: ٦٩.

(٧) ينظر: ١٠٧/٢ - ١١٤.



الخطبة الثالثة من خطب (نهج البلاغة)^(١)، ولكنه لم يثبت أن الشريف المرتضى قد أخذها منه وقام بتقسيرها؛ فهو أيضاً كانت له طرق وأسانيد إلى روایة كلام الإمام علي عليه السلام^(٢)، وعليه فإن في عدّ هذا التقسير من شروح النهج شيئاً من التجوز، وعلى الرغم من ذلك قمت بقراءته فما وجدت فيه ما له صلة بهذا البحث.

٤. شرح نهج البلاغة، لأحمد بن محمد الوبيري (حوالى ٥١٠ هـ)، كان قديماً من أهم مصادر الشارحين بعده، ولكنهاليوم مفقود^(٣).

٥. معاجل نهج البلاغة، لظهير الدين أبي الحسن علي بن زيد البهقي المعروف بفرید خراسان (٥٦٥ هـ)، وهو مطبوع ومتداول، مكون من جزأين، قال في مقدمته: ((ولم يشرح قبلني من الفضلاء السابقين هذا الكتاب بسبب موانع... وأنا المتقدم في شرح هذا الكتاب، فمن أراد الزيادة على ذلك، فليزيد، إن استطاع))^(٤)، بيد أنه اعتمد على شرح الوبيري في أكثر من سبعين موضعًا^(٥).

٦. شرح نهج البلاغة، لضياء الدين أبي الرضا فضل الله بن علي الرواندي (بعد ٥٧١ هـ) شرحه ((على نحو التعليق على نسخته من النهج التي كتبها بخطه))^(٦)، وقد ذكر الطهراني^(٧)، وحسين متقي^(٨) أنَّ في مكتبة المرعشي بقم نسخة مخطوطه لهذا الشرح، وزعم عبد العزيز

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلبي) ١٥١/١.

(٢) ينظر: في رحاب نهج البلاغة^(٩) ١٥٨.

(٣) ينظر: الذريعة ١٥/٧١ ونهج البلاغة عبر قرون^(٦) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي (بحث منشور في مجلة تراثنا، العدد الرابع [٣٧]، ١٤١٤هـ: ١٥٣ - ١٥٢).

(٤) معاجل نهج البلاغة، علي بن زيد البهقي، ترجمة: أسعد الطيب: ٩٩/١ - ١٠٠.

(٥) ينظر: نفسه: ٨٢/١ (مقدمة المحقق) ونهج البلاغة عبر قرون^(٦) ١٥٢: ١٦٥.

(٦) الذريعة: ٨٧/١٥.

(٧) ينظر: نفسه: ٨٨/١٥.

(٨) ينظر: معجم الآثار المخطوطة حول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الدليل البليوغرافي لـ (١٠٠٠) مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم: ٢١٦.

الطباطبائي وجود نسخة أخرى في مكتبة المتحف الوطني العراقي^(١)، لكنني حين قصدت المكتبين لم أظفر بشيء، وقد أثبتت جوابهما في لَحْق خاص^(٢).

٧. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، لقطب الدين سعيد بن هبة الدين الرواundi (٥٧٣هـ)، مطبوع بثلاثة أجزاء، وهو شرح لغوي وأدبي للكلمات والتركيب المشكلة، وقد تعرض إلى قضايا نحوية كثيرة.

٨. المعراج في شرح نهج البلاغة، لقطب الدين الرواundi أيضاً، ذكره الطهراني، وقال: ((ينقل عنه وعن شرحه الآخر الموسوم بـ (منهاج البراعة) قطب الدين الكيدري... كما ذكره (الروضات)))^(٣) يعني كتاب (روضات الجنات في أحوال العلماء والسداد) لمحمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ) الذي ذكر أنَّ الكيدري (بعد ٦١٠هـ) قد شرح نهج البلاغة ((بعد المعراج) و(المنهاج) الذي كتبه قطب الدين الرواundi في شرح النهج)^(٤)، و واضح أنَّه لم ينسب للرواundi إلا (المنهاج)، بدليل قوله: الذي كتبه. مفرداً غير مثنى، وأنَّ الطهراني قد فهم العبارة بدلالة مغايرة؛ فـ((الصواب أن المعراج هو (معراج نهج البلاغة) للبيهقي فريد خراسان وليس للرواundi إلا شرح واحد))^(٥).

٩. شرح نهج البلاغة، لأفضل الدين الحسن بن علي بن أحمد الماه آبادي (٥٨٥هـ)، وهو مفقود^(٦).

(١) ينظر: في رحاب نهج البلاغة^(٥). ١٧١:

(٢) ينظر: صفحة رقم (١٨٢) من هذا البحث.

(٣) الذريعة: ١١٧/٢٢.

(٤) ٢٧٤/٦.

(٥) نهج البلاغة عبر قرون^(٧) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي (بحث منشور في مجلة تراثنا، العددان الأول والثاني [٣٨، ٣٩]، ١٤١٥هـ): ٢٦٢.

(٦) ينظر: الذريعة: ٧٦/١٥: وموارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يحيى رمزي محسن: ٦٤.

١٠. شرح نهج البلاغة، لأبي عبد الله محمد بن عمر الفخر الرازي (٦٠٦هـ)، لم يتمه^(١)، ولم يصل إلينا منه شيء.

١١. حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخالق، لمحمد بن الحسين النيسابوري المشتهر بقطب الدين الكيذري^(٢) (بعد ٦١٠هـ)، وهو جزءان مطبوعان بعنوان (حدود الحقائق في شرح نهج البلاغة)، لكن المؤلف نفسه يصرح بالعنوان الأول في مقدمة الكتاب قائلاً: ((رأيت أن اسم^(٣) هذا الشرح بـ حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخالق))^(٤)، وقد أفاد الشارح من شرح الوبيري وشرح البيهقي والقطب الرواندي^(٥)، فجاء شرحه ((شرح أدبي لغوي كلامي، تطرق فيه إلى مسائل من شتى العلوم كالطبع والفالك ونحوهما)).^(٦)

١٢. مناهج نهج البلاغة، لقطب الدين الكيذري أيضاً، قال عبد الزهراء الخطيب (١٤١٤هـ) بعد أن أورده مع شروح (نهج البلاغة): ((ذكره السيد أبو محمد الحسن الصدر في (تأسيس الشيعة ص ٤١٧) وقد لخصه أبو علي الحسن بن محمد السبزواري في كتاب سماه (بهجة المناهج))).^(٧)

ذكر الصدر (١٣٥٤هـ) أن الحسن السبزواري (بعد ٧٥٣هـ) له ((كتاب بهجة المناهج في تلخيص كتاب مناهج النهج للإمام قطب الدين الكيذري شارح نهج البلاغة))^(٨)، ولا أرى فيه ما يدل على أن كتاب الكيذري هذا شرح لـ (نهج البلاغة)؛ فمعلوم أن الكيذري قد شرح النهج في كتابه (حدود الحقائق) المذكور آنفًا، نعم إن (مناهج النهج) تصحيف وتحريف عن اسم كتاب

(١) ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علي بن يوسف القفطي، تعلق: إبراهيم شمس الدين: ٢٢١.

(٢) أختلف في نقل نسبته، أهي بالذال المهملة (الكيذري)، أم بالذال المعجمة (الكيذري). وال الصحيح أنَّها بالمعجمة نسبة إلى (كيذر) وهي قرية عند سبزوار بناحية بيهق. ينظر: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري، تعلق: عزيز الله العطاردي: ٦١، ١ (مقدمة المحقق).

(٣) كما في الأصل، والصواب: أن أسمى.

(٤) ٧١/١.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٦٠ (مقدمة المحقق).

(٦) نهج البلاغة عبر قرون (٧): ٣٠٢.

(٧) مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ٢٢٨/١ - ٢٢٩.

(٨) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٤١٧.

ألفه الكيذري بالفارسية عنوانه الكامل (مباحث المهج في مناهج الحجج) وموضوعه سيرة النبي الأكرم ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام، وقد لخصه السبزواري في سنة ٧٥٣ هـ بكتاب اسمه (بهجة المباحث)^(١).

١٣. أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي (بعد ٦٢٢ هـ)، مطبوع صغير قائم على انتقاء المقاطع الغامضة من النهج وتقسيرها لغويًا، واستعان السرخسي بالشرح قبله في هذا موضوع، كالوبري والقطب الرواندي والكيذري^(٢).

١٤. المعارج في شرح نهج البلاغة، للسرخسي أيضًا، ذكره محسن الأمين العاملمي (١٣٧١ هـ)^(٣)، وعنه نقل الخطيب^(٤)، ولم يُورد أي منهما شيئاً يعرّفنا بهذا الشرح أو بمكان وجوده، وليس من أحد سواهما يرى أن للسرخسي شرحين.

١٥. شرح نهج البلاغة، ليحيى بن أبي طالب بن ظافر البخاري الحلبي (٦٣٠ هـ)، ألفه في ستة مجلدات^(٥) كلها من التراث المفقود^(٦).

١٦. شرح نهج البلاغة، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني اللغوي المشهور (٦٥٠ هـ)، ولو وصلنا لكان مصدرًا مهمًا في اللغة، لكنه مفقود ولا يعرف له أثر^(٧).

١٧. شرح نهج البلاغة، لعز الدين عبد الحميد بن محمد بن أبي الحيد المعتزلي (٦٥٦ هـ)، مطبوع بعشرين مجلداً، يمثل موسوعة شاملة في السيرة واللغة والأدب والتاريخ وعلم الكلام

(١) ينظر: نهج البلاغة عبر قرون (٧: ٣١٦).

(٢) ينظر: أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي، ترجمة عزيز الله العطاردي: ٢٥ (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر: أعيان الشيعة، ترجمة حسن الأمين: ١٢/ ٣٢٥.

(٤) ينظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيد: ١/ ٢٢٣.

(٥) ينظر: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني: ٦/ ٣٢٣ والذريعة: ١٥/ ٩٣ - ٩٤.

(٦) ينظر: موارد ابن أبي الحيد: ٦٤.

(٧) ينظر: الذريعة: ١٥/ ٩٦ وموارد ابن أبي الحيد: ٦٤.

وغير ذلك، وهو ((من أشهر الشروح، وأكثرها انتشاراً، وأغزرها مادة، وأكثرها فائدة))^(١).

١٨. شرح نهج البلاغة، لرضاي الدين أبي القاسم علي بن موسى الطاووسـي المشتهر بالسيد علي بن طاووس^(٢)، ((ومما يُؤسف له أن هذا الشرح لا يعرف منه إلا اسمه كثيـر من شروح (نهج البلاغة) التي عاث بها الزـمن، ولعبـت بها الأيدي الأثـيمة))^(٣).

١٩. شرح نهج البلاغة، لعلي بن أنجـب بن عثمان البـغدادـي المعـروف بـابـن الساعـي^(٤)، لمـأهـدـ إـلـى ما يـشـيرـ إـلـى محلـ وـجـودـهـ فالـراجـحـ أنهـ مـفـقـودـ.

٢٠. شـرحـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ (ـمـصـبـاحـ السـالـكـينـ)، لـكمـالـ الدـينـ مـيـثمـ بـنـ عـلـيـ بـنـ مـيـثمـ الـبـرـانـيـ^(٥)، مـطـبـوعـ بـخـمـسـةـ مـجـلـدـاتـ، وـهـوـ شـرـحـ قـيمـ، يـكـشـفـ عـنـ مـقـدـرـةـ مـوـلـفـهـ الـعـقـلـيـةـ فـيـ تـتـظـيمـ الـأـفـكـارـ وـالـأـدـلـةـ، وـاسـتـبـاطـ الـحجـجـ الـمـقـنـعـةـ.

٢١. شـرحـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ الـوـسـيـطـ، لـابـنـ مـيـثمـ الـبـرـانـيـ أـيـضـاـ، وـهـوـ الـمـسـمـىـ (ـاخـتـيـارـ مـصـبـاحـ السـالـكـينـ) بـحـسـبـ زـعـمـ الـدـكـتـورـ مـحـمـدـ هـادـيـ الـأـمـيـنـيـ مـحـقـقـ الـاخـتـيـارـ)^(٦)، وـهـذـاـ مـاـ لـأـظـنـهـ، بـلـ إـنـيـ أـرـجـحـ أـنـ لـيـسـ لـلـبـرـانـيـ غـيـرـ شـرـحـيـ هـمـاـ:ـ (ـمـصـبـاحـ السـالـكـينـ)ـ الـمـتـقـدـمـ،ـ وـاخـتـيـارـهـ الصـغـيـرـ الـذـيـ سـيـأـتـيـ ذـكـرـهـ،ـ وـذـلـكـ لـلـأـدـلـةـ الـآـتـيـةـ:

أـ - القـولـ بـأـنـ لـلـبـرـانـيـ ثـلـاثـةـ شـرـوحـ مـبـنيـ عـلـىـ مـاـ ذـكـرـهـ سـلـيـمـانـ الـمـاحـوزـيـ^(٧)ـ فـيـ (ـالـسـلـافـةـ الـبـهـيـةـ)ـ بـعـدـ مـاـ أـشـارـ إـلـىـ شـرـحـيـ الـبـرـانـيـ الـكـبـيرـ وـالـصـغـيـرـ أـنـهـ سـمعـ (ـمـنـ

(١) مـصـادـرـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ وـأـسـانـيدـهـ:ـ ٢٣٢ـ/ـ١ـ.

(٢) يـنـظـرـ:ـ كـشـفـ الـحـجـبـ وـالـأـسـتـارـ عـنـ أـسـمـاءـ الـكـتـبـ وـالـأـسـفـارـ،ـ إـعـجازـ حـسـينـ الـكـنـتـورـيـ:ـ ٣٥٩ـ وـأـعـيـانـ الـشـيـعـةـ:ـ ٣٤١ـ/ـ٢ـ.

(٣) مـصـادـرـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ وـأـسـانـيدـهـ:ـ ٢٤١ـ/ـ١ـ.

(٤) يـنـظـرـ:ـ تـارـيخـ عـلـمـاءـ بـغـدـادـ الـمـسـمـىـ مـنـتـخـبـ الـمـختارـ،ـ مـحـمـدـ بـنـ رـافـعـ الـسـلـامـيـ،ـ تـصـ:ـ عـبـاسـ الـعـزـلـوـيـ:ـ ١١١ـ وـمـصـادـرـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ وـأـسـانـيدـهـ:ـ ٢٤١ـ.

(٥) يـنـظـرـ:ـ اـخـتـيـارـ مـصـبـاحـ السـالـكـينــ مـنـ كـلـامـ مـولـانـاـ وـإـلـامـانـاـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ^(٨)ـ (ـشـرحـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ الـوـسـيـطـ)ـ،ـ بـنـ مـيـثمـ الـبـرـانـيـ،ـ تـحـ:ـ دـ.ـ مـحـمـدـ هـادـيـ الـأـمـيـنـيـ:ـ ٢٧ـ -ـ ٢٨ـ ،ـ ٣٠ـ (ـمـقـدـمـةـ الـمـحـقـقـ).

بعض التفاصيل أن له شرحاً ثالثاً على كتاب نهج البلاغة^(١)، ولا يمكن الوثوق والتسليم لهذا، فربما يكون ثقة الماحوزي قد عدّ كتاب (شرح المئة كلمة لأمير المؤمنين عليه السلام) للحراني كذلك شرحاً لـ(نهج البلاغة)^(٢)، بخلاف ما يرى الماحوزي نفسه في مؤلف آخر له^(٣)، ومن تابعه^(٤) أن لابن ميثم ثلاثة شروح على النهج، وشرحاً على المئة كلمة.

ب- **ألف الحراني** (مصابح السالكين) بطلب من علاء الدين الجويني^(٥) حاكم بغداد آنذاك^(٦) الذي عاد وسائل الحراني أن يلخص الكتاب لولديه: نظام الدين محمد، ومظفر الدين علي^(٧)، ولم تذكر لنا المصادر علة ثلاثة لتأليف الحراني شرحاً ثالثاً.

ت- ليس في مخطوطة كتاب (اختيار مصابح السالكين)^(٨) ما يُشير إلى أنه (شرح نهج البلاغة الوسيط)، إنما هو اجتهاد من محقق الكتاب، أو من جانب بعض القائمين على الخزانات التي احتفظت بالمخطوطة.

ث- لو كان (اختيار مصابح السالكين) على صُغر حجمه هو الشرح الوسيط إذن كيف يكون الشرح الصغير؟؛ فإن اختيار المصابح الذي بين أيدينا شرح مختصر لـ(نهج البلاغة) لا يمكن اختصاره أكثر.

٢٢. **شرح نهج البلاغة الصغير**، للحراني أيضاً، وهو - على ما تقدم تفصيله - (اختيار مصابح السالكين) المطبوع في جزء واحد، عمد فيه المؤلف إلى تلخيص شرحه الكبير، وانتهى منه عام ٦٨١هـ^(٩).

(١) السلافة البهية في الترجمة الميئمية (مطبوع ضمن كتاب الكشكول) ليوسف بن أحمد الحراني: ٣٨/١ وينظر: اختيار مصابح السالكين: ٢٨ (مقدمة المحقق).

(٢) ينظر: الذريعة: ١٥/٩٢.

(٣) ينظر: فهرست علماء البحرين، تج: فاضل الزاكى: ٦٠.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة: ٣٤١/٢ ومصادر نهج البلاغة وأسانيده: ٢٤٣ - ٢٤٤ وشروح نهج البلاغة: ٨٧.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم الحراني: ١/٢٢.

(٦) ينظر: اختيار مصابح السالكين: ٤٨ والذريعة: ١٥/٩١.

(٧) توجد المخطوطة في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف بتسلسل: ٣٠١/١٠ (أدب)، رقم ٣٤.

(٨) ينظر: اختيار مصابح السالكين: ٦٨٥.

٢٣. حواش على نهج البلاغة، لأحمد بن الحسن الناوندي (من أعلام القرن السابع الهجري)، وهي من تقريرات أستاذه جمال الدين محمد بن الناصر الوراميني (بعد ٦٦١ هـ)^(١)، ولا أثر لهذه الحواشي في عصرنا الحاضر.

وبعد هذه الإطلاة السريعة على ما ذكرته الكتب من شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري يتبيّن أن دراستي هذه ستكون في سبعة شروح فقط، هي: (معاجز نهج البلاغة) للبيهقي، و(منهاج البراعة) لقطب الدين الرواندي، و(حدائق الحقائق) للكيذري، و(أعلام نهج البلاغة) للسرخسي، وشرح ابن أبي الحديد المعتزلي، و(شرح نهج البلاغة) و(اختيار مصباح السالكين) لابن ميثم البحرياني.

(١) ينظر: الغدير في الكتاب والسنّة والآدب، عبد الحسين الأميني، تحرير: مركز الغدير للدراسات الإسلامية: ٤/٢٥٨ - ٢٥٩ وشرح نهج البلاغة: ١٠٢.

مدخل:

لم يكن مفهوم (العمدة) مجهولاً عند سيبويه (١٨٠هـ) وإن لم يصرح بلفظه إذ قال: ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ^(١))) لأن المسند والمسند إليه هما ما أطلق عليهما النهاة فيما بعد مصطلح (العمد) فهما ((اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها))^(٢) والنظام النحوي للغة العربية يقتضي في أقل قدر من الكلام المفيد وجود عمدتين هما: المسند والمسند إليه، سواء أكان وجودهما لفظياً أم تقديرياً.^(٣) جاء في كتاب (المساعد): ((العمدة عبارة عما لا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديرًا))^(٤) ومفهوم العمدة عند السيوطي (٩١١هـ) ((عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع))^(٥).

ومن الناحية الشكلية نجد ((مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة))^(٦) في ترتيب مكونات الجملة الجملة العربية، ما دعا ابن هشام (٧٦١هـ) إلى إطلاق تعبير (صدر الجملة) ومراده(بصدر الجملة المستد أو المستد إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف)^(٧).

نخلص من هذا العرض الموجز إلى مجموعة من خصائص العمدة في الجملة العربية:

١. أن العمدة محل الإسناد، ولا يكون في غيرها.

(١) كتاب سيبويه: ١/٢٣.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي: ١/٧٤.

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد الطيف: ٣٥.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تج: د. محمد كامل بركات: ١/٢٠٠.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تج: د. عبد العال سالم مكرم وغيره: ٢/٣.

(٦) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١/٣١٠.

(٧) معنى الليبب: ٢/٣٩.

٢. لا يُستغني عن العمدة في إنتاج أية جملة؛ فـ((لا يمكن أن يتتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة))^(١).

٣. الرفع أصل في العمدة ما لم يعرض لذلك الأصل عارض كدخول النواسخ، والفعل خارج عن هذه القاعدة؛ ((إذ أصل جميع الأفعال البناء))^(٢).

٤. أنَّ للعمدة حق الصدارة في الجملة، ولكنها قد تتأخر بسبب دواعٍ يقصدها المتكلم.

ولما كانت العمدة منحصرة في المسند والمسند إليه فُسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث:
الأول: خاص بالاحتمال في المسند إليه، والثاني: بالاحتمال في المسند، وجعل الثالث لما يُحتمل فيه المسند والمسند إليه.

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية، تص: يوسف حسن عمر: ٥٢/١.

المبحث الأول: الاحتمال في المسند إليه

أولاً: المبتدأ وما أصله مبتدأ:

حدّ النحوين^(١) المبتدأ بأنه ((الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف))^(٢)، وظل هذا الحد يُتَناقل حتى وصل إلى المحدثين، فعباس حسن - مثلا - حدّ المبتدأ بحد مستمد من الحد المتقدم هو: ((اسم مرفع في أول جملته، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر). وقد يكون وصفاً مستغنِياً بمرفعه في الإفادة وإنتمام الجملة)).^(٣).

والمقصود بـ(ما أصله مبتدأ) هو المبتدأ الذي سُلِطَتْ عليه إحدى ((نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها)).^(٤).

وفي شروح النهج حتى نهاية القرن السابع الهجري نجد الشواهد الاحتمالية الخاصة بخطب الإمام علي (عليه السلام) لم تستوف جميع جزئيات عنوان (المبتدأ وما أصله مبتدأ) إذ لم يطر الاحتمال مبتدأ نسخ ابتداؤه بوحد من الأفعال النواسخ ولا بـ(ما) أو إحدى أخواتها من الحروف. ومما ورد محتملاً قوله (عليه السلام) في أهل الضلال: ((وَتَعْوِيْلُهُمْ فِي الْمُهَمَّاتِ عَلَى آرَائِهِمْ كَانَ كُلَّ اِمْرِئٍ مِنْهُمْ اِمَامٌ نَفْسِهِ))^(٥) فعلى هذه الهيئة - الفتح في (كل) مسبوقة بـ(كأن) - روى الشرح هذا المقطع،^(٦) وجاء ابن أبي الحديد برواية ثانية من دون (كأن)، وفيها الضمة

(١) ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني، تج: د. سميح أبو مغلي: ٢٩؛ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسبي، تج: محمد كامل بركات: ٤٤.

(٢) همع الهوامع: ٥/٢.

(٣) النحو الافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتتجدة: ١/٤٤٢.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد: ١/٢١٠.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٦/٣٨٤ (خ/٨٧).

(٦) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الرواندي، تج: عبد اللطيف الكوهكمري: ١/٣٦٦؛ وحدائق الحقائق: ١/٤٢٢؛ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢/٣١٦؛ واختيار مصباح السالكين: ١١١.

علامة (كل)، وهي الحسنة عنده^(١) وعليه فإنه يُحتمل في إعراب (كل) النصب اسمًا لـ(كأن) والرفع مبتدأ خبره (إمام نفسه).

ونحن بإزاء هذين الاحتمالين لا يسعنا الاختدام إلى قوة إحدى الروايتين أو ضعفها ولا سيما إذا عرفا أنَّ الرواية التي رجحها المعتزلي قد أوردها ثقة الإسلام الكليني (٥٢٩هـ) بسند مرفوع عن الإمام الصادق (عليه السلام)^(٢).

وعلى الرغم من ذلك نستطيع ترجيح الرواية الأولى - إثبات (كأن) ونصب (كل)؛ فالتشبيه مما تقضيه العبارة؛ لأنَّ المتجرِّب وإنْ توهم أنَّه إمام نفسه فذلك لا يخرجه عن كونه مأموماً بإمام في الواقع الفعلي؛ إذ إنَّ إمامَ الإمام أمر مفترض على كل مكلف غير معصوم سواء أرضي بذلك أم لم يرض، وتعقله أم توهم غيره^(٣)، وإنَّ غاية ما ينتج عن هذا التوهم التشبه بمن لا إمام له.

ومن الشواهد الأخرى قوله (عليه السلام) في ذم أصحابه المتقاعسين عن الجهاد: ((لَا أَبَا لِغَيْرِكُمْ مَا تَنْتَظِرُونَ بِنَصْرِكُمْ وَالْجَهَادِ عَلَى حَكْمِ الْمَوْتِ أَوِ الْذُلِّ لَكُمْ))^(٤) فقد اختلف في تحليل (أبا) لينتج عنه احتمالان:

١. أنَّ (أبا) مضاد إلى (غيركم) بدليل إثبات الألف وإنما أقحمت اللام مزيدة مؤكدة^(٥) ويُفهم من عبارات ابن أبي الحديد انه حمل هذا الوجه على ما قاله النحويون في (لا أبا

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٦/٣٨٦.

(٢) ينظر: الكافي، تص: علي أكبر الغفاري: ٨/٦٤.

(٣) ينظر: تلخيص الشافعي، أبو جعفر الطوسي، تع: حسين بحر العلوم: ١/٧٨. وقال الإمام علي (عليه السلام): ((إِنَّه لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٌّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتَعُ فِيهَا الْكَافِرُ)). شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٢/٣٠٧ (خ/٤٠).

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٠/٦٧ (خ/١٨١).

(٥) ينظر: نفسه ٣/٦٨ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٣٥١.

لك^(١)، إذ قال: ((الأفصح لا أب بحذف الألف كما قال الشاعر:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم
وأما قولهم لا أبا لك بإثباته فدون الأول في الفصاحة كأنهم قصدوا الإضافة وأفحموا
اللام مزيدة مؤكدة كما قالوا:

يا تيم تيم عدي

وهو غريب؛ لأن حكم (لا) أن تعمل في النكرة فقط، وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة، والإضافة تعرف، فاجتمع فيها حكمان متنافيان فصار من الشواد^(٢). فهو يستدل على أن (لا أب) أصح من (لا أبا) بشاهد تضمن (لا أب لي).

ويلاحظ على قول الشارح الآتي:

- أ- ذهب جمهور النحوين إلى أن (غير) لا تُعرف بإضافتها إلى المعرفة وذلك لف्रط إبهامها^(٣). فإذا (أبا) إلى (غير) في خطبة الإمام عليه السلام للتصنيف لا للتعريف، ولم يمنع النحاة أن يكون اسم (لا) مخصوصاً، إنما الكلام وقع في كون الاسم معرفة^(٤).
- ب- لو سلمنا جدلاً أن (غيركم) معرفة، وأنه لا فرق بين التعبيرين: (لا أبا لك) و(لا أبا لغيركم)؛ يكون الجواب عن ما ذهب إليه المعتزلي قول ابن هشام على الإضافة المحضة: ((ومعنى أنها أفادت أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو غلام زيد). وتصنيفه إن كان نكرة، نحو غلام امرأة. اللهم إلا في مسألتين فإنه لا يتع---رف ولك----ن يتص---ص...

(١) ينظر: المقتصب، أبو العباس المبرد، تهـ: محمد عبد الخالق عضيمة: ٤/٣٧٣ - ٣٧٦ والأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تهـ: عبد الحسين الفتـي: ١/٣٨٨ - ٣٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٠/٦٨.

(٣) ينظر: المقتصب: ٤/٢٨٩ وشرح المفصل (ابن يعيش): ٢/١٢٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/١٧٩ وهمع الهوامع: ٢/١٩٦ - ١٩٨.

الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسمًا بلا النافية للجنس... كقولك لا أباً لزيد^(١)) ف بالإضافة ما تزال في حيز التخصيص.

ت - أين ابن أبي الحديد في قوله هنا: الأفصح لا بحذف الألف، من قوله هو نفسه في الأمير عليه السلام: ((هو عليه السلام إمام الفصّاء وسيد البلغاء وفي كلامه قيل: دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة))^(٢). فهل إمام الفصّاء لا يقول الأفصح؟!

٢. أنَّ الألف في (أبا) مزيدة لاستثناء أربع حركات،^(٣) ولكن هذا الاحتمال لا يقوى أمام ما أثبته الدرس الصوتي الحديث من أنَّ الألف حركة طويلة وما قبلها ساكن^(٤).

ويلمح الباحث وجود مناسبة صوتية لمعنى بين مد صوت الألف وما يتميز به من سعة في المخرج وبين تأوه الإمام عليه السلام وتوجّهه من خذلان أصحابه له، فكان النص بهذه المناسبة أكثر قدرة على توصيل المراد.

وليس بعيداً عن (لا) النافية واسمها نجد أنَّ اختلاف الرواية في قوله عليه السلام: ((وإنكم إن لجأتم إلى غيره حاربكم أهل الكفر ثم لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا مهاجرين ولا أنصار ينصرونكم))^(٥). يؤدي إلى إيجاد احتمالين في إعراب (جبرائيل) والمعطوفات بعده، فقد روى النص بنصبها على أنها أسماء (لا) النافية للجنس، ولم يضر في ذلك تعريف الأولين فـ((هو جائز على التشبيه بالنكرة كقولهم: معضلة ولا أباً حسن لها))^(٦)، وكان الرواندي قد احتمل هذه

(١) شرح شدور الذهب، تج: محمد محبي الدين عبد الحميد: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتنلي): ٢٤/١ (المقدمة).

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٣٥١.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ٣٧ - ٤١.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتنلي): ١٣/١٧٩ - ١٨٠ (خ/٢٣٨).

(٦) نفسه: ١٣/١٨٢.

الرواية^(١) وتبعه الكينزري^(٢) وهي الرواية المشهورة عند المعتزل^(٣) والتي اختارها البحرياني^(٤) ولكن هذا الوجه هو الأبعد عن مذهب النحويين لأن اسم (لا) النافية للجنس ((إن كان معرفة وجب الإلغاء، ولزم أن تكرر))^(٥) ولأنَّ اللازم (التكرار) واقع، فالملزوم (الإلغاء) متحقق، وهذا ما عليه الرواية الأخرى أي: أنَّ الرفع حكم الجميع^(٦).

وأما قياس الشاهد في الخطبة على قولهم: معضلة ولا أباً حسن لها، فلا وجه له؛ لأنَّ (لا) في الخطبة مكررة وفي القول لم تكرر، فالأمر مختلف.

ثانياً: الفاعل وما ناب عنه:

ذكر ابن يعيش (٦٤٣هـ) ((أن الفاعل في عرف النحويين: كل اسم ذكره بعد فعل وأسندتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم))^(٧). على أن الفاعل قد يُسند أو يُنسب إلى الوصف المشتق من الفعل، لذا حد الأشموني (٩٠٠هـ) الفاعل بأنه ((الاسم الذي أُسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به؛ كمرفوعي الفعل والصفة في قوله: أتى زيد منيراً وجهه ونعم الفتى))^(٨).

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٢٦٦/٢.

(٢) ينظر: حدائق الحقائق: ٣٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزل): ١٣/١٨٢.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/٢٨٠ و اختيار مصباح السالكين: ٤٦٢.

(٥) التوطئة، أبو علي الشلوبيين، تج: د. يوسف أحمد المطوع: ٣١٣ وينظر: همع المهام: ٢٠٦/٢.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٢/٢٦٦ وحدائق الحقائق: ٢/٣٥٩ وشرح نهج البلاغة(المعتزل): ١٣/١٨٢.

(٧) شرح المفصل(ابن يعيش): ١/٧٤.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تج: محمد محبي الدين عبد الحميد: ١٦٨/١.

وريما ((يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي... فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء))^(١) فيعبر عن ذلك المفعول بـ(نائب الفاعل) .

ومن الاحتمال في الفاعل ما نجده في قول الإمام عليه السلام في الذات الإلهية المقدسة: ((الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الْهَمَّ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفَطَنِ))^(٢) فللشرح في فاعلي الفعلين (يدرك، وينال) ثلاثة احتمالات:

١. أن إسناد (يدركه) إلى (بعد الهم) وكذلك إسناد (يناله) إلى (غوص الفطن) على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ لعلاقة السببية، أي: لا يدرك ببعد الهم، ولا ينال بغوص الفطن. كما يقال: قتل السمس فلاناً، أي: قُتل فلان بالسم^(٣).

٢. أن ((البعد والغوص مصدراً بمعنى الفاعل والمصدر يوضع مكان الفاعل للمبالغة، كقولهم «هو عدل» أي عادل...فيكون المعنى: لا يدركه العالم بعيد الهمم فكيف الجاهل. وحذف الموصوف كثير في كلامهم ، فكانه رد على المشبهة فيما تزعم من إسراء الله بمحمد عليه السلام إلى ما فوق السماوات السبع إلى الأفق الأعلى من أنه رأى ريه هناك))^(٤). ورده المعتزلي بأن ((المصدر الذي جاء بمعنى الفاعل ألفاظ معدودة لا يجوز القياس عليها ولو جاز لما كان المصدر هاهنا بمعنى الفاعل لأنه مصدر مضاف والمصدر مضاف لا يكون بمعنى الفاعل ولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامه عليه السلام على الرد على من أثبت أن البارئ سبحانه مرؤي لأنه ليس في الكلام نفي الرؤية أصلاً. وإنما غرض الكلام نفي مقوليته سبحانه))^(٥).

(١) همع الهوامع: ٢٦٣/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ٥٧/١٠ (خ/١).

(٣) ينظر: حدائق الحقائق: ١١٥/١ وشرح نهج البلاغة (الحراني): ١٣/١٥١.

(٤) منهاج البراعة (الراوندي): ١/٣٠ وينظر: حدائق الحقائق: ١١٥/١.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ٦٩/١.

٣. أن يكون الفاعلان محفوظين وأقيم ما أضيفا إليهما مقامهما، والتقدير: لا يدركه صاحب أو ذو بعد الهمم، ولا يناله صاحب أو ذو غوص الفطن^(١).

ويرجح الباحث الاحتمال الأول؛ لأنه أقرب للأداء البياني الرفيع الذي عرفت به خطب الأمام علي عليه السلام، زيادة على أنه لا يستلزم عدولًا باللفظ، ولا تقدير محفوظ. فإن قلت: هذا الترجيح مردود بقول بعض النحوين: ((أن الأصل الحقيقة، والمجاز خلاف الأصل؛ فإذا دار لفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فاحتمال الحقيقة أرجح.))^(٢) قلت: هذا إذا كان التوصل إلى احتمال الحقيقة يتم بظاهر اللفظ من دون اللجوء إلى عدل أو تقدير، وإلا فالامر موكول إلى القرائن والتحليل السياقي؛ لأن ظاهر اللفظ أصل أيضًا لا يُحدّد عنه بلا سبب وجيه.

وقد يكون قوام الاحتمال خلافًا نحوياً، فابن ميثم البحرياني يحمل في فاعل (راعني) من قوله عليه السلام واصفًا حال مبaitته للخلافة: ((فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ إِلَيْكُ عَرْفٌ الْصَّبْعُ يَتَّالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ))^(٣) احتماليين: الأول: أنه الجملة الاسمية التي مبتدؤها (الناس) وخبره محفوظ دل عليه متعلقه (إلي)، تقديره: مقبلون أو نحوه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين الذين جوزوا كون الجملة فاعلاً. والثاني: أنه ما دلت عليه الجملة، والتقدير: فما راعني إلا إقبال الناس إلى، لأن البصريين منعوا أن يكون الفاعل جملة^(٤).

وهناك رأي ثالث في مثل هذه الحالة ذهب إليه الزمخشري (٥٣٨هـ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ طَيْفَلْ فِي الْأَرْضِ﴾ [٣٥] يوسف^(٥) واختاره أمين الرعايا

(١) ينظر: حدائق الحقائق: ١١٥/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تص: محمد أبو الفضل إبراهيم وغيره: ٣٦١/١.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٢٠٠/١ (خ/٣).

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣٢٥/١ و اختيار مصباح السالكين: ٩٦.

(٥) ينظر: الكشاف عن حفائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، تتح: عادل عبد الموجود وغيره: ٢٨٢/٣.

الخوئي (١٣٢٤هـ)^(١) ومحمد جواد مغنية (١٤٠٠هـ)^(٢) في إعراب كلام الإمام علي عليه السلام المتقدم ومفاد هذا الرأي هنا أنَّ ((فاعل راعني مذوف مدلول عليه بالفعل ، وجملة (والناس إلى) حالية مبينة لهيأة المفعول ومفسرة للمستثنى المذوف... وتقدير كلام الإمام عليه السلام على ما ذكرنا: ما راعني رايع إلا حالة أعني كون الناس رسلا إلى))^(٣) وإنما أوردت هذا الاحتمال لأنَّي أجد فيه الوجه الأنسب للأخذ من حيث دلالته التي تتسم بالمقام، وإنَّه الأوفق بالنظر إلى حد الفاعل ومعناه.

وطالعنا في الخطب الشريفة شواهد يحتمل اللفظ فيها أن يكون فاعلاً ونائباً للفاعل كقوله عليه السلام في الاستقاء: ((نَذْعُوكَ حِينَ قَنَطَ الْأَنَامُ وَمُنْعَ الْغَمَامُ))^(٤) فـ(الغمام) إما فاعل الفعل (منع) المبني للمعلوم على رواية، والمفعول مذوف، أي: منع الغمام المطر^(٥). وإنما نائب فاعل؛ لأنَّ الفعل مبني للمجهول على رواية أخرى^(٦) تبدو الأقرب؛ لأنَّها تتبَّع عن حُسن تعبير الإمام علي عليه السلام في الدعاء، وأنَّه (لم يضف المنع إلى الله الذي هو الفاعل لذلك تأدِّباً وإعلاماً بأنَّ الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فكأنهم هم المغيرون)^(٧).

(١) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (الخوئي) ٣: ٨٩ - ٩٠.

(٢) ينظر: في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد ١: ٩٥.

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ٣: ٨٩ - ٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتلبي) ٧: ٢٦٢ (خ/١١٤).

(٥) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي) ٢: ١٨ وحدائق الحقائق ١: ٥٥٥ وشرح نهج البلاغة (المعتلبي) ٧: ٢٦٦.

(٦) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي) ٢: ١٨ وحدائق الحقائق ١: ٥٥٥ وشرح نهج البلاغة (المعتلبي) ٧: ٢٦٦ وشرح نهج البلاغة (البرهاني) ٣: ٠٠/١٠٠ واختيار مصباح السالكين ٢٧١.

(٧) منهاج البراعة (الراوندي) ٢: ١٨.

ثالثاً: ما يحتمل المبتدأ والفاعل:

جاء في خطبة للإمام عليه السلام يذم فيها المنافقين من أصحابه: ((إِنَّمَا دِينُكُمْ مُّجْمُعُكُمْ وَلَا حَمِيَّةً تَشْحَدُكُمْ))^(١) ولابن أبي الحديد هنا وفقة نحوية يقول فيها: ((ارتفاع دين على أنه فاعل فعل مقدر له أي: أما يجمعكم دين يجمعكم. اللفظ الثاني مفسر للأول كما قدرناه بعد إذا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا دِينَكُمْ مُّجْمُعُكُمْ﴾ [الأشتفاع/١]) ويجوز أن يكون حميّة مبتدأ والخبر ممحض تقديره أما لكم حميّة))^(٢). والمفهوم من هذا النص أنّ في إعراب (حميّة) احتمالين: أحدهما: كإعراب (دين)، فاعل لفعل مقدر، وذلك بعد تقدير (أما) ثانية دلت عليها (اما) الواردة في الجملة المعطوفة عليها. والآخر: مبتدأ خبره ممحض.

ولا بأس بإيراد تعليق الخوئي على ما ذهب إليه المعتزلي وهو أن ((الزوم تقدير الفعل بعد أما إنما هو مسلم إن جعل (أما) مركبة حرف عرض بمنزلة (لولا) ، لاختصاصها بالدخول على الفعل كما أنّ إذا مختصة بالدخول عليه ، وذلك أحتاج إلى تقديره في الآية الشريفة، وأما إذا جعلنا الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار التوبخي أو على سبيل التقرير و(ما) حرف نفي فلا حاجة إلى تقدير الفعل؛ لأنّ (ما) على ذلك (ماء) حجازية بمعنى (ليس)، ودين اسمها ويجمعكم خبرها. والظاهر من قول الشارح: أي ما يجمعكم أنه لا يجعلها حرف عرض وحينئذ فتقديره للفعل باطل ، ثم إنّ تجويزه كون حميّة مبتدأ والخبر ممحضًا فيه أنّ الأصل عدم الحذف مع وجود الجملة الصالحة للخبرية ، وإن أراد بالتجويز مجرد الصحة بالقواعد الأدبية فلا بأس به))^(٣).ولي على هذا التعليق تعليق أقول فيه: يبدو أنّ نسخة شرح ابن أبي الحديد التي راجعها الخوئي فيها سقط هو همزة (اما) من قوله: ((أي أما يجمعكم دين يجمعكم)); فإني قد راجعت أكثر من طبعة لهذا الكتاب فوجدت النص على ما مر آنفاً، أي: بإثبات الهمزة، وبهذا يتبدد التناقض الذي توهمه الخوئي في رأي المعتزلي ، فالأخير لا يرى في (اما) إلا أدلة عرض لا يليلها غير فعل.

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٦٧/١٠٠ (خ/١٨١).

(٢) نفسه: ٧٠/١٠٠.

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٢٣٦/١٠٠.

وإن كان الخوئي قد جانب الصواب في هذا الموضوع - لا لقصور في علمه، وإنما بسبب بدائية أدوات البحث المتوفرة في زمانه - فإنه ليس بعيداً عنه فيما يراه بخصوص (حمية) وخبرها.

وهذا شاهد آخر منشأ الاحتمال فيه الوقف والاستئناف، وهو قوله ﷺ: ((إِنَّ الْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ النَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ مَا قَدَّمَ لِلَّهِ آبَاؤُكُمْ فَقَدَّمُوا بَعْضًا يَكُنْ لَكُمْ فَرْضًا وَلَا تُخَالِفُوا كُلًاً فَيَكُونَ فَرْضًا عَلَيْكُمْ))^(١) فـ(آباؤكم) مبتدأ خبره (الله) إذا وقف بالكلام على (قدم) فت تكون جملة اسمية مستقلة منفصلة عمّا قبلها، وقد اجمع الشرح على اختيار هذا الوجه^(٢) إلا السريخي فإنه على الرغم من تجويزه إياه ذهب إلى أن الكلمة جملة واحدة فيصير (آباؤكم) فاعل الفعل (قدم)^(٣).

ويمكن ترجيح ما اختاره الشرح بالأتي:

١. أنَّ في النص موازنة معنوية بين (ما ترك) و(ما قدم) وهذه الموازنة تقتضي أن يكون الفاعل مفرداً واحداً لل فعلين كليهما، وهو المرء الهالك الذي عليه مدار الكلام. ومن غير المناسب أن يُسند (قدم) إلى (آباؤكم) وهو جمع؛ لأنَّ ذلك خلاف السياق.
٢. زيادة على الموازنة المعنوية نلمح في الجملتين موازنة لفظية، لا تستقيم إن طالت الجملة الثانية؛ لأنَّ تلك الموازنة تتحقق بالوقوف على (قدم) فتكون الألفاظ متساوية لألفاظ الجملة الأولى .

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١١/٣ (خ/١٩٦).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة: ٦٤٠/١ و منهاج البراعة (الراوندي): ٣٠٨/٢ و حدائق الحقائق: ١٧٥/٢ و شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ٤/١١ و شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/٧ و اختيار مصباح السالكين: ٣٩٤.

(٣) ينظر: أعلام نهج البلاغة: ١٧٩.

المبحث الثاني: الاحتمال في المسند

أولاً: الخبر:

قال ابن مالك في الألفية:^(١)

كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ
وَالْخَبَرُ الْجُزُءُ الْمُتَمِّنُ الْفَائِدَةُ

فالخبر ((هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة))^(٢) في الجملة الاسمية التي قد يسبقها أحد النواسخ فيتخذ من خبر المبتدأ بالأصل خبراً له .

إذا كان الخبر هو الجزء المتمم لفائدة والمكمel لمعنى الجملة فأي احتمال في إعرابه يكون مؤثراً في دلالة النص العامة، وهذا ما نجده في قول الإمام علي عليه السلام: ((ما هي إلا الكوفة أقْبضُهَا وَأَبْسُطُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْتَ تَهْبُّ أَعَاصِيرِكَ فَقَبَّحَكَ اللَّهُ))^(٣) قال البحرياني: ((واعلم أن الضمير في قوله: (ما هي إلا) للكوفة وإن لم يجر لها ذكر في اللفظ إلا أن تضجره من أهلها قبل ذلك، وخوضه في تدبيرها مراراً، وحضورها في ذهنه يجري مجرى الذكر السابق لها، واقبضها خبر ثان لمبتدأ مذوق تقديره: أنا، ويُحتمل أن يكون هي ضمير القصة واقبضها خبر عن الكوفة ونظيره في الاحتمالين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ بِمَا يَشَاءُ﴾^(٤) وبعد مراجعة ما ذكر في إعراب الآيتين الكريمتين^(٥) اتضح أن للبحرياني في إعراب محل جملة (اقبضها) احتمالين: أحدهما: أنه خبر لمبتدأ مذوق تقديره: أنا، وتكون الجملة الاسمية هذه في محل رفع خبر ثان للضمير (هي) المراد به الكوفة. والآخر: أنه خبر عن الكوفة، والجملة الناتجة تكون خبراً عن ضمير القصة (هي).

(١) متن الألفية: ٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنباري، تج: محمد محبي الدين عبد الحميد: ١٢٤.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٣٣٢/١: (خ/٢٥).

(٤) شرح نهج البلاغة (البحرياني): ١٩/٢: وينظر: اختيار مصباح السالكين: ١٢٧.

(٥) ينظر: الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تج: د. أحمد محمد الخراط: ٤٥٥/١٠ - ٤٥٧.

والراجح عندي الثاني منها؛ فلا أجد داعياً لتعدد الخبر وتقدير مبتدأ آخر على ما في الاحتمال الأول مادام في الثاني دلالة مناسبة تُتحصل من دون ذلك. ولكن إذا تعديننا حدود القرن السابع الهجري نجد التستري (١٤١٥هـ) يرد على ما ذهب إليه البحرياني، إذ يقول: ((قال ابن ميث وتبعه الخوئي: «أقبضها وأبسطها» خبر ثان لقوله: «ما هي» أو خبر لـ (أنا) محفوظ. قلت: بل بدل اشتتمال لقوله: «الكوفة» نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْكَوْفَةَ مَحْمَدٌ﴾ [آل عمران: ٢١٧] ولو كان خبراً ثانياً لكان معنى «ما هي إِلا الكوفة» تماماً وليس كذلك... وإنما المراد: ما هي إِلا فبض الكوفة وبسطها)).^(١)

ويمكننا أن نتبين في كلام التستري الملاحظات الآتية:

١. اتضح آنَّا أنَّ أحد الوجهين اللذين احتملهما البحرياني في إعراب (اقبضها) هو كونها في محل رفع خبر عن (الكوفة)، لكن التستري تجاهل هذا ولم يشر إليه ما حمله على التخطئة.
٢. أنَّه ((لم يثبت جمهور النحاة وقوع الجملة بدلاً سواءً أكانت بدلاً من المفرد أم بدلاً من الجملة))^(٢) ومن أجاز وقوعها منهم شرط لذلك أموراً أوجب تحقيقها^(٣) ولهذا يمكن القول: القول: إنَّ كون جملة (اقبضها) بدلاً من (الكوفة) - إن لم يكن ممنوعاً - هو ضعيف في قواعد العربية.
٣. من قال: إنَّ (ما هي إِلا الكوفة) كلام تام حتى يرده التستري؟ ففي احتمالي البحرياني كلاهما محل جملة (اقبضها) خبر، والخبر عمة، والعمدة لا يمكن الاستغناء عنها في إفاده معنى تماماً - كما مر بنا^(٤). بل العكس حاصل، أي: (ما هي إِلا الكوفة) كلام تام إذا حملنا (اقبضها) على البديلية، وهو مختار التستري؛ لأنَّ البدل تابع، والتتابع فضلات يمكن الاستغناء عنها.

(١) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، تحرير: مؤسسة نهج البلاغة: ٤٧١/١٠.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. شوقي المعربي: ١٢٨.

(٣) ينظر: مغني الليبب: ٨٧/٢.

(٤) ينظر: صفحة رقم (٢٢) من هذا البحث.

٤. أحسن التستري في بيان مقصود كلام الإمام عليه السلام بيد أن هذا التأويل متحقق في الاحتمال الثاني للبرهاني؛ لأنَّ أية جملة لها محل من الإعراب تكون بتأويل مفرد^(١) سواء أكانت خبراً أم بدلاً أو غير ذلك.

والشاهد الآخر على الاحتمال في الخبر قوله عليه السلام مناجيأ رَبِّهِ: ((أَنْتَ الْأَبَدُ فَلَا أَمَدَ لَكَ))^(٢) فإن لتركيب (أنت الأبد) ((محملين أحدهما أن المراد به أنت ذو الأبد كما قالوا: رجل خال أي ذو خال... والمحمل الثاني أنه لما كان الأزل والأبد لا ينفكان عن وجوده سبحانه جعله عليه السلام كأنه أحدهما بعينه كقولهم: أنتِ الطلاق لما أراد المبالغة في البينونة كأنها هي الطلاق نفسه))^(٣) أي: أنَّ في خبر المبتدأ وجهين: أحدهما: أَنَّه محفوظ وأقيم ما أضيف إليه مقامه، والتقدير: أنت ذو الأبد. والآخر: أَنَّه لا حذف في الجملة وإنما وصف الرب بالأبد مبالغة بمجاز علاقته اللازمية، وهذا ما قرره البرهاني بقوله: ((تقرير ذلك: أنه لما كان الأزل والأبد لازمين لوجود الله تعالى أطلق الأبد على وجوده مجازاً للمبالغة في الدوام وكأن أحدهما هو بعينه الآخر^(٤))).

وأعتذر على عدم فهمي قوله عليه السلام هذا، وأنني لم أرجح أحد الاحتمالين فيه؛ بقول ابن أبي الحديد عليه: ((هذا كلام علوي شريف لا يفهمه إلا الراسخون))^(٥). فأنا لست منهم.

واكتفي بذكر طرف من معنى الأبد في المعجم والمظان العلمية، جاء في (تاج العروس): ((الأَبَدُ مَحْرَكَةً: الدَّهْرُ مُطْلَقاً وَقِيلَ: هُوَ الدَّهْرُ الطَّوِيلُ الَّذِي لَيْسَ بِمَحْدُودٍ))^(٦). ويقال على الله

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤ - ٢٤٣ - ٢٤٢ والأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تج: د. عبد العال سالم مكرم: ٣٥/٣.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتنلي): ٧/١٩٤ (خ: ١٠٨).

(٣) نفسه: ٧/١٩٩ - ١٩٨ وينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني): ٣/٥٤ و اختيار مصباح السالكين: ٢٥٨.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: الآخر بعينه.

(٥) شرح نهج البلاغة (البرهاني): ٣/٥٤.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتنلي): ٧/١٩٨.

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تج: علي هلاي: ٧/٣٧١ (مادة: أبد).

عَزْ وَجْلُ الْأَبْدِيِّ، أَيْ: ((الْمَصَاحِبُ لِجَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ مَحْقُوتَةٌ كَانَتْ أَوْ مَقْدُرَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَانِبِ الْمُسْتَقْبَلِ))^(١).

وفي خطب الإمام علي عليه السلام الفاظ يُحتمل فيها أن تكون خبراً أولاً أو أن تكون خبراً ثانياً ك(ولي) في: ((اللَّهُمَّ صُنْ وَجْهِي بِالْيَسَارِ وَلَا تَبْذُلْ جَاهِي بِالْإِفْتَارِ فَأَسْتَرِزَقْ طَالِبِي رِزْقَكَ وَأَسْتَعْطِفَ شِرَارَ خَلْقِكَ وَأَبْنَتَنِي بِحَمْدِ مَنْ أَعْطَانِي وَأَفْتَنَ بِذَمِّ مَنْ مَنَعَنِي وَأَنْتَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ كُلُّهِ وَلِيُّ الْإِعْطَاءِ وَالْمُنْعِ))^(٢) فإنه عند المعتزلي ((مرفوع بأنه خبر المبتدأ ويكون خبراً بعد خبر. ويجوز أن يكون (ولي) هو الخبر ويكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع لأنه حال))^(٣).

إنَّ الأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُبْتَدَأِ (أَنْتَ) خَبَرًا وَاحِدًا هُوَ (ولِيُّ الْإِعْطَاءِ)، وَبِهِ تَعْلُقُ شَبَهُ الجَمْلَةِ (مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ)^(٤); فَإِنَّهُ سَلِيمٌ الدَّلَالَةُ مِنْ دُونِ أَنْ يَسْتَلِزِمَ تَقْدِيرَ مَتَعَلِّقٍ لِنَحْيِرَ بِإِعْرَابِهِ.

أما ما يراه المعتزلي فأقول: إنَّ كونَ (ولي) خبراً ثانياً بعد الخبر (من وراء) وما تعلق به بعيد، ومن النحاة من يمنع تعدد الخبر إذا كان أحدهما جملة والآخر مفرداً^(٥)، فإنَّ قال قائل: إنَّ الخبرين في رأي المعتزلي مفردان؛ لأنَّ متعلق الجار والمجرور اسم عند بعضهم،^(٦) قلت: لا ييدو ذلك في نص المعتزلي الذي يصف (من وراء ذلك) بالجملة، مما يوحى أنَّ المقدر عنده فعلًا. هذا فيما يتصل بالاحتمال الأول، وأما كونَ (ولي) الخبر ولا خبر غيره فهو الوجه المختار نفسه لولا أَنَّه تكلف في تعليق (من وراء) ولم يعلقه بالخبر نفسه، فأُوجَدَ حالاً لا تقتضيه دلالَةُ الجَمْلَةِ.

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، مقداد بن عبد الله السعدي: ٤٠.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٢٥٥/١١ (خ/٢٢٠).

(٣) نفسه: ٢٥٦/١١.

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الخوري): ١٤/٢٧٩ و في ظلال نهج البلاغة: ٣٢٠/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٥٣/٢ - ٥٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٨/١٠٩ - ١٠٩ و شرح ابن عقيل: ١٧١/١.

ثانياً: الفعل:

يُعد الإمام علي (عليه السلام) أول من حد الفعل نحوياً في صحيفة يُروى أنه ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي (69هـ) جاء فيها: ((بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم و فعل و حرف. فالاسم: ما أنشأ عن مسمى. والفعل: ما أنشأ عن حركة المسمى. والحرف: ما أنشأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))^(١) ثم أخذ النحاة هذا الحد بالتفصير والإيضاح حتى قيل: ((يكاد النحاة يتلقون في تعريفهم للفعل ولكنهم يختلفون في بعض الأحيان في طريقة التعبير عن ذلك التعريف))^(٢).

ولل فعل تفاصيل عديدة منها تقسيمه على متعدد ولازم، وهذا التقسيم وإن كان للشكل أثر فيه؛ من حيث نصب المفعول به أو الاكتفاء برفع الفاعل إلا أن أساسه ((وجود معنى الحدث وقوة وضعفا في الفعل))^(٣)، فالفارق الحقيقي بينهما هو اختلاف المعنى الذي نجده واضحاً من خلال الاحتمال في الفعل (فحص) في قوله (عليه السلام): ((كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ضِلَّلٍ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ وَفَحَصَ بِرَايَاتِهِ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ))^(٤) فللشرح فيه الاحتمالات الآتية:

١. أنَّ (فحص) فعل لازم ((معناه بحث عن أحوال الناس في آفاق الكوفة. والفحص: البحث عن الشيء))^(٥).

٢. أنَّه فعل لازم ولكنه ((من قولهم ما له مفحص قطاة أي مجتمعاً كأنهم جعلوا ضواحي الكوفة مفحصاً و مجتمعاً لرأياتهم))^(٦).

٣. (فحص) متعدد معنى: قلب، فمن العرب يقولون: ((فَحَصَ المطْرُ التراب: قَلْبُه)).^(٧) قال الرواندي: ((قوله «وَفَحَصَ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ» أي قلب البلاد والعباد في نواحي

(١) أمالی الزجاجي: ١٣٨.

(٢) إسناد الفعل دراسة في النحو العربي، رسمية المياح: ١٠.

(٣) نحو الفعل، د.أحمد عبد الستار الجواري: ٦٩.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٩٨/٧: (خ/١٠٠).

(٥) منهاج البراعة (الراوندي): ١/٤٤ وينظر: حدائق الحقائق: ١/٤٩٨ وشرح نهج البلاغة (البراني): ٣/١١ واختيار مصباح السالكين: ٤٤.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٧/١٠٠.

الكوفة، يقال: فحص المطر التراب أي قلبه، فيكون مفعول فحص محفوظاً^(١) ومن سهو القلم أن نسبه الخوئي إلى المعتزلي قائلاً: ((قال الشارح المعتزلي: هنا مفعول محفوظ تقديره وفحص الناس برأياته أي نحاهم وقلبهم يميناً وشمالاً))^(٢) لكنه أحسن بعد سهوه هذا برأي قال فيه: ((فحص بمعنى أسرع فلا حاجة إلى حذف المفعول))^(٣) وبيه ما ورد في المعجم: ((فحص فلان: أسرع . يقال: مر فلان يفحص أي يسرع... وفَحَصَ الظَّبْيُ : عَدَا عَدُوا شَدِيدًا)).^(٤)

وفي قوله ﴿فَلَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَحْوِيهٌ فَتَقْلِيلٌ أَوْ ثُهُوَيَةٌ﴾^(٥) احتمال في علامة إعراب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، قال البحرياني: ((روي ما بعد الفاء منصوباً عليه نسخة الرضي (رحمه الله) وذلك بإضمار أن عقيبها في جواب النفي، وروي مرفوعاً على العطف، والمعنى أنه ليس بذى مكان يحويه فيرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه لما أن ذلك من لواحق الجسمية، وكذلك أو أن شيئاً يحمله فيميله أو يعدله)).^(٦).

وتفصيل ما أجمله البحرياني أن للفعل المضارع بعد الفاء ثلاث حالات هي:^(٧)

١. النصب، إذا كان المقصود التصريح على السبب، وكان الفعل مخالفًا لما قبله من جهة المعنى، وعلى هذا يكون التقدير في قول الإمام ﴿لَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَحْوِيهٌ﴾: ولا أن الأشياء تحويه فكيف تقله؟ ومثله ما ذكره ابن السراج (١٣٦هـ) في ((قولك: ما تأتي فتكرمني وما

(١) الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهرى، تج: أحمد عبد الغفور عطار: ١٠٤٨/٣ (مادة: فحص).

(٢) منهاج البراعة(الراوندى): ٤٤/١.

(٣) منهاج البراعة(الخوئي): ٣١٧/٨.

(٤) نفسه: ٣١٧/٨.

(٥) تاج العروس: ٦٣/١٨ - ٦٥ (مادة: فحص).

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ٨١/١٣: (خ/٢٣٢).

(٧) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٥٣/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين: ٤٣٧.

(٨) ينظر: المقتصب: ١٣/٢ ومعانى النحو، د.فضل السامرائي: ٣٢٦/٣ - ٣٢٩.

أزورك فتحثني لم ترد: ما أزورك وما تحثني ولو أردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزوركَ فكيف تحثني))^(١).

٢. العطف، إذا كان الفعل بمعنى ما عطف عليه فيتبعه في الإعراب، وعليه التقدير: ولا أن الأشياء تحويه فلا تقله، قال أبو العباس المبرد (٥٢٨٥): ((وما أزورك فتحثني. إن أراد: ما أزورك، وما تحثني كان الرفع لا غير؛ لأن الثاني معطوف على الأول))^(٢).

٣. الرفع والاستئناف، وهو ما لم يحتمله البحرياني؛ لأن دلالته مختلفة عن المعنيين السابقين؛ لاستلزمـه تقدير مبتدأ محذوف بين الفاء والفعل، ولو فسر النص على هذه الحالة لثبت أن الأشياء تقل الله سبحانه جل وتعالى عن ذلك، وإنما حمل عليه (نحو: ما تأتينا فتجهل أمرنا، ولم تقرأ فتنسى؛ لأن المراد إثبات جهله ونسائه؛ وأنه لو عطف لجزم تنسى))^(٣).

وبعد هذا العرض يمكن ترجيح رواية النصب لأمر اتضاح وهو أن الفعل بالرفع تعبير احتمالي، أي أنه يحتمل العطف فلا مشكلة فيه، وقد يحتمل الرفع والاستئناف الذي لا يمكن حمل النص عليه لما ذكر آنفـاً. أما النصب فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب^(٤).

ومن الأفعال ما يُحتمل فيه النصب والتمام ك (يُصبح) في قوله ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَمْ يُصْبِحْ بِي مَيِّتًا وَلَا سَقِيمًا﴾^(٥) على ما ذهب إليه الرواندي^(٦)، ولكن المعترض لم ير إلا التمام وحجته ((لا يجوز أن تكون (يُصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الرواندي لأن

(١) الأصول في النحو: ١٥٣/٢ - ١٥٤.

(٢) المقتضب: ١٣/٢.

(٣) مغني اللبيب: ١٤٠/٢.

(٤) ينظر: معانـي النحو: ٣٣٠/٣.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعترض): ١١/٨٤ (خ/٢٠٨).

(٦) ينظر: منهاج البراعة (الرواندي): ٢/٣٤٧.

خبر كان وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنها مبتدأ وخبر في الأصل واسم يصبح ضمير الله تعالى و(ميتا) ليس هو الله سبحانه^(١).

وحاول الخوئي الانتصار للراوندي بقوله: ((ولسائل أن يقول: إن مراد الراؤندي بكون (ميتا) خبر أصبح أنه في الأصل خبرها والم الخبر به ياء المتكلّم فان أصبح على كونها ناقصة بمعنى صار ، فلما عُذِّيْت بالباء صارت بمعنى صَرَّ وتكون من أفعال التصيير فيكون المعنى لم يصِّرْني ميتا كما يقال : صَرَّني الله فداك ، وهذا مما لا غبار عليه))^(٢).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تكلف واستغراف في التأويل، ولا أظنه قد خطر ببال الراؤندي وهو يقول على (ميتا): ((وأن يكون خبر (يصبح) إذا كان ناقصا))^(٣) فإن على المعرب أن يلاحظ ما آل إليه اللفظ وما هو عليه في الجملة، وغير معنِّ بأصله وما كان عليه، إذ لا يعرب النحو (زيداً) مفعولاً به في جملة: ضُرِبَ زيدٌ؛ لأنَّه ناب عن الفاعل وأخذ حكمه. فكيف ثُعَرَبَ (يصبح) فعلًا ناقصًا وهي من أفعال التصيير في مقطع الخطبة ومعلوم الفرق بينهما من جهتي المعنى والعمل.

إن الأسلم في هذه المسألة أن تكون (يصبح) فعلًا تامًا لازمًا أفاد الدخول في الصباح، و(ميتا) حالاً من ضمير المتكلم في (بي)، وهو مذهب المعتزلي كما تقدم.

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي) ١١/٨٥.

(٢) منهاج البراعة(الخوئي) ١٤/١١٣.

(٣) منهاج البراعة(الراوندي) ٢/٣٤٧.

المبحث الثالث: ما يحتمل المسند والمسند إليه

عبر النحوين عن المحكوم عليه في الجملة بالمسند إليه، وبالمسند أرادوا المحكوم به^(١) بمعنى أنَّ ((المسند إليه هو المخبر عنه، أي المتحدث عنه، والمسند هو المخبر به، أي المتحدث به))^(٢) فالعلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة تقابلية؛ إذ لا يمكن أن يجتمع على لفظ واحد فيكون مسندًا ومسندًا إليه في وقت واحد من جهة واحدة؛ لأنَّ لكل واحد خصائصه ووظيفته في دلالة الجملة، وعلى الرغم من هذا قد يكون اللفظ الواحد يحتمل أن يكون مسندًا إليه وإن يكون مسندًا، لأسباب أهمها:

١. أنَّ ((الاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه))^(٣) ولهذا يكون أحياناً صالحًا لأي منهما فينتج الاحتمال.
٢. مجيء صيغة واحدة تحتمل الاسم والفعل؛ لعلة ترجع إلى بنائها نفسه أو إلى شيء خارجي، كاختلاف الرواية فيها ونحوه.

وممَّا يُحتمل فيه المسند والمسند إليه في خطب الإمام علي (عليه السلام) في قوله: ((أَلَا وَإِنَّ الْخَطَايَا خَيْلٌ شُمُسٌ حُمَلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا وَخُلِعَتْ لُجُمُهَا فَتَقَحَّمَتْ بِهِمْ فِي النَّارِ أَلَا وَإِنَّ التَّقْوَى مَطَايَا ذُلُلٌ حُمَلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا وَأَعْطُوا أَزِمَّتَهَا فَأَوْرَدَتْهُمُ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَبَاطِلٌ وَلِكُلِّ أَهْلٌ))^(٤) إمَّا أن يكون المراد ((هذا حق وهذا باطل، ولكل واحد منهما أهل). أو يكون التقدير: وفي الدنيا حق وباطل. فعلى الأول حذف المبتدأ، وعلى الثاني خبر المبتدأ محفوظ))^(٥)، والى الأول ذهب

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/١ و التنبيل والتمكيل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسى، ترجمة د. حسن هنداوى: ٤٨/١.

(٢) الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة: ٣٣ - ٣٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/٣٣.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٢٧٢/١٦ (خ).

(٥) منهاج البراعة (الراوندي): ١/٦٩ وينظر: حدائق الحقائق: ١/٢٠٠.

المعتلي^(١) والبرهاني في شرحه الكبير^(٢) ولكنه حين اختصره عدل إلى الثاني^(٣).

ويعجبني في هذه المسألة قول الخوئي: ((حق وباطل خبران لمبتدأ محفوظ بقرينة المقام أي: الأمور كلها إما حق أو باطل أو أن القوى حق والخطاء باطل على ما سبق التصريح إليةما))^(٤) فهو مستند إلى مذهب بعض النحاة فيما دار بين كون المحفوظ مبتدأ، وكونه خبراً ف ((الأولى كون المحفوظ المبتدأ، لأن الخبر محظوظ الفائدة))^(٥) وأنه يكثر حذف المبتدأ إذا كان الخبر صفة له في المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَهَا نَبِيُّنَا عَنِ الْمُضَمَّنِ﴾ [آل عمران: ١٨].

ومنه أيضاً في قوله ﴿إِنَّمَا بَعْدُ فَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ أَدْبَرَتْ وَآذَنْتْ بِوَدَاعٍ وَإِنَّ الْآخِرَةَ قَدْ أَقْبَلَتْ وَأَشْرَفَتْ بِإِطْلَاعٍ أَلَا وَإِنَّ الْيَوْمَ الْمِضْمَارَ وَغَدَّا السَّبَاقَ وَالسَّبَقَةُ الْجَنَّةُ وَالْغَايَةُ الْنَّارُ﴾^(٦) فقد روي (المضمار) و(السباق) بالرفع تارة وبالنصب أخرى، وبذلك تباينت أراء الشرح في الوجه الأحسن لإعرابهما، فعلى البيهقي اختيار النصب بعد أن فصل القول في الوجهين^(٧)، تبعه الكيدري^(٨)، وخالفهما الروندي في (المضمار)؛ لأنه يرى الأحسن فيه الرفع ولا يراه في (السباق)^(٩)، والمعتلي مع رواية النصب وإن جوز الأخرى^(١٠)، وكفانا مؤنة في مناقشة الآراء المتقدمة ابن ميثم البرهاني الذي بين مطينا الاختلاف الدلالي بين رفع (المضمار) ونصبه، فمعنى الرفع جعل (اليوم) اسمًا صريحاً كناية عن أيام الإنسان الباقيه من عمره، وبهذا يكون

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلي) ١/٢٨٠.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني) ١/٣٦٧.

(٣) ينظر: اختيار مصباح السالكين ١١٠.

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ٣/١٩٥.

(٥) همع الهوامع ٣٨/٢ . ٣٩ .

(٦) ينظر: معنى الليب ٢/٢٨٦.

(٧) شرح نهج البلاغة (المعتلي) ٢/٩١ . (خ) ٢٨/٢.

(٨) ينظر: معارج نهج البلاغة ١/٣٠٠.

(٩) ينظر: حدائق الحقائق ١/٢٤٣.

(١٠) ينظر: منهاج البراعة (الروندي) ١/٢١٨.

(١١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلي) ٢/٩٣.

خارجاً عن الظرفية المبهمة قريباً من المعرفة. أما النصب فعنه مشكل؛ لأنه يستلزم أن يكون كل من المبتدأ والخبر زماناً، فـ(المضمار) اسم يطلق على المدة التي يعد فيها الفرس للسباق ومقدارها أربعون يوماً يُسمّن فيها ثم يُرد إلى القوت، وأستعير هذا إلى الإنسان في مدة عمره لما بينهما من المشابهة من حيث إنَّ الإنسان يستعد بالتقوى والأعمال الصالحة ليكون من السابقين إلى لقاء الله عز وجل والمقربين من حضرته كما يستعد الفرس للسباق بالتضمير^(١)، فيتضح أن الإخبار عن (المضمار) بـ(اليوم) يعني الإخبار بوقوع الزمان في الزمان فيكون الزمان محتاجاً إلى زمان آخر وهذا محال^(٢)، لكن البحرياني نفسه يجيب عن ما أشكل بأن (المضمار) ليس اسمًا لمجرد الزمان، بل هو زمان مشتمل على حدث هو التضمير، وأن بعض أجزاء الزمان قد يخبر عنها بالزمان بمعنى إنها أجزاؤه، لا بمعنى إنها حاصلة في زمان آخر^(٣).

وأما (وغداً السباق) فبنصب (السباق) يكون اسم (إنَّ)، و(غداً) في موضع خبرها. ولا يجوز رفع (السباق) خبراً؛ لأنه ليس محمولاً على (غداً)؛ إذ لو كان محمولاً عليه لكان الحمل بمعنى (هو) نحو: الإنسان الضحاك، أي: هو الضحاك، أو بمعنى (ذو) نحو: الجسم أبيض، أي: ذو بياض، ولا واحد من المعنيين بحاصل في الحكم بـ(السباق) على (غداً)، ولكنه يُعتذر للشراح الذين أجازوا الرفع بوجهين: أحدهما: أن يكون (السباق) مبتدأ خبره (غداً) والجملة الاسمية خبر (إنَّ) واسمها ضمير الشأن. والآخر: أن يكون (غداً) اسم (إنَّ) وخبرها محفوفاً هو المضاف إلى (السباق) الذي أُقيم مقامه، والتقدير: وإنْ غداً وقت السباق^(٤).

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤٣/٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤١٨/١ . ٤١٩ . وهمع الهوامع: ٢٣/٢.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤٣/٢.

(٤) ينظر: نفسه: ٤٣/٢.

وشاهد آخر في قوله ﴿فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْحَرْبِ فَأَيُّ زَاجِرٍ وَآمِرٍ هُوَ مَا لَمْ تَأْخُذِ السُّيُوفُ مَاخِذَهَا فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكِيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سَبَّتَهُ﴾^(٣). رُوي النص بفتح (أكبر) وبنصبه، أما الرفع فيعني أنه اسم (كان)، ويُعرب خبرها مع النصب^(٤).

يشير هذا الاحتمال إلى مسألة أخذت حيزاً في المصنفات النحوية قديماً وحديثاً هي (التعريف والتكيير في المبتدأ والخبر) فالنحاة يقادون يتلقون على أن الأصل هو تعريف المبتدأ؛ لأنّه مسند إليه والإسناد إلى مجهول لا يفيد المخاطب علمًا إلا بقرينة لفظية أو معنوية تقرّبه من المعرفة، والخبر يكون منكراً؛ لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزم التكيير^(٥)، ولكنهم اختلفوا في المبتدأ والخبر المعرفتين إلى مذاهب^(٦)، فهم بين مُجوّز أيهما المبتدأ، ومشترط كونه الأقل عموماً بينهما، وأخر جعله المعلوم عند المخاطب، وغيره غير الوصف، وبدا لبعضهم أن الرتبة هي الفاصل، أي: ما كان مقدماً المبتدأ، وما عليه مشهور النحاة أنّ أعرفهما هو المبتدأ، مستدين إلى ترتيب المعارف الذي قالوا به في باب النكرة والمعرفة^(٧).

إذا ما أنعمنا النظر في كلام الإمام الرازي المذكور آنفًا نجد (أكبر) أفعال تفضيل بمنزلة المضاف إلى مضمر^(٨)؛ لأنّه مضاف إلى (مكيدته) و(حكم المضاف حكم المضاف

(١) ((السبة: الإست)) الصاحب: ١٤٤/١ (مادة: سبب).

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتلي): ٢٨٠/٦: (خ/٨٣).

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٣٥٥/١: ٦٤٠ وحدائق الحقائق: ١/٦: ٢٨١ وشرح نهج البلاغة (المعتلي): ٦/٦: ٢٨١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٨/١: ١٢٧/٤: ١٢٨.

(٥) ينظر: معنى الليب: ١١٤/٢: ١١٥ - ٩٧ وهمع الهوامع: ٢٨/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ترجمة: محمد البيطار: ٣٤٦ - ٣٤٥ وشرح المفصل (ابن عييش): ٨٧/٥: ٨٨.

(٧) يرى أكثر النحويين أن إضافة أفعال التفضيل محضة تقيد تخصيصاً أو تعريفاً. ينظر: كتاب سيبويه: ١١٣/٢ وشرح التسهيل، ابن مالك

الأندلسي، ترجمة: عبد الرحمن السيد وغيره: ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ وهمع الهوامع: ٤/٢٧٣.

إليه))^(١) وليس من النهاة من يذهب إلى أن المضاف أعرف المعرف؛ ((فكيف يدعى أحد أنه أعرف مما اكتسى التعريف منه))^(٢) بل لهم في مرتبته ثلاثة أقوال:

١. أنه منزلة المعرفة التي أضيف إليها مطلقاً^(٣)، ونسب إلى سيبويه قوله : ((فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام))^(٤).

٢. أنه في مرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم^(٥)؛ لأنهم يرون أن المضمر أعرف المعرف، فإذا ساواه المضاف إلى المضمر في التعريف والغرض كان أعرف المعرف شيئاً، ((وليس بعد المضمر رتبة تله إلا رتبة العلم))^(٦).

٣. أنه دون ما أضيف إليه في التعريف حمل على المضاف إلى المضمر في القول الثاني^(٧).

وأما المصدر المؤول من (أن يمنح القوم سبته) فالقول: ((إنهم حكموا لأن وآن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة

جـ ٢٥ / النـ ٥٦) وـ الـ ٢٥ / الجـ ٢٥ ، وـ الـ ٥٦ / الـ ٢٥ ، وـ الـ ٢٥ / الـ ٥٦

ضعف كضعف الإخبار بالضمير بما دونه في التعريف))^(٨).

(١) شرح المفصل (بن يعيش): ٨٧/٥ وهم مع الهوامع: ١٨٩/١.

(٢) التنبيه والتكميل: ١١٣/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١١٧/١ والمساعد: ٧٨/١.

(٤) كتاب سيبويه: ٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحرير: تركي العتيبي: ٥٣٤ وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحرير: د. صاحب أبو جناح: ٢٠٥/١.

(٦) التنبيه والتكميل: ١١٦/٢ - ١١٧.

(٧) ينظر: المقتصب: ٢٨٢/٤ وشرح جمل الزجاجي: ٢٠٥/١.

(٨) مغني اللبيب: ١١٥/٢ وينظر: همع الهوامع: ٩٤/٢.

والحاصل بعد هذا أنَّ المصدر المؤول بمنزلة الضمير الذي هو أعرف المعارف و(أكبر) دونه في المنزلة على القولين الآخرين من الأقوال الثلاثة المذكورة أنفًا، وأما على القول الأول فيكون بمنزلة الضمير، ليبقى الحكم بالاسم لل المصدر المؤول أمراً مشككاً فيه، ولكنه سيكون أكثر قبولاً إذا تبعنا ما اختاره بعض النحاة أنَّ الاسم ما كان معلوماً عند المخاطب والمجهول عنده هو الخبر^(١) ((فيقال كان زيداً أخا عمرو لمن علم زيداً وجهل أخوه عمرو، وكان أخو عمرو زيداً لمن يعلم أخا عمرو وجهل أنَّ اسمه زيد))^(٢) والظاهر أنَّ جمهور هذه الخطبة كان يعلم بما صنعه عمرو يوم صفين لتجنب ذي الفقار^(٣) ونبههم الأمير^(٤) على أنَّ فعله هذا كان أكبر مكنته في الحرب بعد ما كانوا غير ملتفتين .

وريما لحظ ابن أبي الحديد مثل هذا الفارق لما رجح كون (أحسنكم) الاسم^(٤) في قوله^(٥) متتبلاً بحكومة آل أمية وفعاليهم: ((وَاللَّهِ لَا يَرَأُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا لِلَّهِ مُحَرَّماً إِلَّا سَتَّحُلوهُ... وَحَتَّى يَكُونَ أَعْظَمَكُمْ فِيهَا غَنَاءً أَحْسَنَكُمْ بِاللَّهِ ظَنَّاً))^(٦) فهناك رواية أخرى بالنصب خبراً^(٧) ولا يوجد ما يفضل (أحسنكم) على (أعظمكم) في ترتيب المعارف؛ إذ كلاهما مضاف إلى كاف الضمير، فما بقي إلا البحث عن أي الاسمين يجهله المخاطب ليكون الخبر؛ لأنَّه ((إن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة))^(٨) وبيدو لي الصواب مع المعتزلي في أنَّ المخاطبين كانوا يجهلون منزلة الذين يحسنون الظن بالله تعالى منهم في فتنة آل أمية.

(١) ينظر: شرح المفصل (ابن عييش): ٩٨/١: ومعاني النحو: ١٥٤/١.

(٢) مغني اللبيب: ١١٤/٢.

(٣) ينظر: وقعة صفين، نصر المنقري، تحرير عبد السلام محمد هارون: ٢٠٧: ، ٤٢٤.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٧٩/٧.

(٥) نفسه: ٧٨/٧: (خ/٩٧).

(٦) ينظر: نفسه: ٧٩/٧.

(٧) شرح المفصل (ابن عييش): ٩٨/١.

وفي إعراب (رب) من قوله ﴿ حَمَلَ كُلُّ إِمْرَىءٍ مِنْكُمْ مَجْهُودَةً وَخُفْفَ عَنِ الْجَهَلَةِ رَبٌّ رَحِيمٌ وَدِينٌ قَوِيمٌ وَإِمَامٌ عَلِيِّمٌ ﴾^(١) الاحتمالات الآتية:

١. أَنَّه خبر لمبدأ مذوف، أي: ذلك أو ريكم رب رحيم، وهو كلام مستأنف^(٢).
٢. قال البحرياني: ((يجوز أن يكون فاعلا لفعل يفسره قوله: حُمَّلَ وَخُفَّ، أي يحملكم ربّ).

قوله تعالى: ﴿ لَيْلَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخَصُومَةٍ وَمُخْبِطٌ مَا تَطْيِحُ الطَّوَائِحُ ﴾^(٣) وكقول

الشاعر:^(٤)

لَيْلَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخَصُومَةٍ
وَمُخْبِطٌ مَا تَطْيِحُ الطَّوَائِحُ

على ما ذهب إليه سيبويه من أن (ضارع) مرفوع بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، والتقدير:
لَيْلَكَ يَزِيدُ لِيَكَه ضَارِعٌ^(٥).

والملحوظ أنَّ ثمة فرقاً بين الآية الكريمة وما ورد في البيت الشعري، وبين كلام الإمام علي (عليه السلام) إذ المفسر فيهما فعل واحد، أما في قوله (عليه السلام) فالمحسن - على هذا الوجه - فعلان (حُمَّلَ وَخُفَّ) يكادان يكونان متناقضين في المعنى!.

٣. أَنَّ (ربُّ رحيم) وما عطف عليه فاعل (حمل) المبني للمعلوم على رواية^(٦).
٤. قال المعتزلي: ((من الناس من يجعل (رب رحيم) فاعل خُفَّ على رواية من رواها فعلاً ماضيا وليس بمستحسن لأن عطف الدين عليه يقتضي أن يكون الدين أيضاً

(١) شرح نهج البلاغة(المعتلزي)، ١١٦/٩: (خ/١٤٩).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٧٦/٢ وحدائق الحقائق: ٦٤٨ وشرح نهج البلاغة(المعتلزي): ١٢٢/٩ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٩٨/٣.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٩٨/٣.

(٤) كتاب سيبويه: ٢٨٨/١ وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تتح: عبد السلام محمد هارون: ٣٠٣/١. وقائل البيت الحارث بن نهيك، ونسب أيضًا إلى نهشل بن حري.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨٨/١.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٧٦/٢ وحدائق الحقائق: ٦٤٨.

مخفاً وهذا لا يصح^(١)). وبه يُرد الاحتمال السابق أيضاً، ثم إن هذين الاحتمالين يدخلان النص في باب (التنازع في العمل) ولا أجد داعياً لذلك إذا سلمنا لما جاء في الاحتمال الأول الذي هو أكثر ملاءمة للسياق، إذا أخذنا بالنظر العبارات التي سبقت المقطع، وقد تعمدت تأخير إيرادهما : ((أَمَّا وَصِيَّتِي فَاللَّهُ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَمُحَمَّداً فَلَا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ أَقِيمُوا هَذِينِ الْعَمُودَيْنِ وَأَوْقِدُوا هَذِينِ الْمِصْبَاحَيْنِ وَخَلَاكُمْ نَمْ مَا لَمْ تَشْرُدُوا حُمَّلَ كُلُّ اِمْرِئٍ مِنْكُمْ مَجْهُودَهُ وَخُفْفَ عَنِ الْجَهَلَةِ رَبُّ رَحِيمٌ وَدِينٌ قَوِيمٌ وَإِمَامٌ عَلِيهِمْ))^(٢) فيكون (رب) وما عطف عليه إشارة إلى ما أوصى به^(٣).

والاحتمال حاضر في قول الإمام عليه السلام في الذات الإلهية المقدسة: ((لَمْ تُحِطْ بِهِ الْأَوْهَامُ بَلْ تَجَلَّ لَهَا بِهَا وَبِهَا امْتَنَعَ مِنْهَا وَإِلَيْهَا حَاكِمَهَا))^(٤) فإن هذه الرواية هي الأشهر في (حاكمها) بفتح الكاف والميم، فيكون فعلًا ماضياً فاعله يعود إلى الباري العظيم والهاء مفعوله، والمعنى أنه ((تعالى حاكم الأوهام إلى الأوهام، أي جعلها تحكم وتقضى على أنفس الأوهام^(٥) بأنها لا تحيط به ولا تقع على حقيقته))^(٦) وقد يكون المراد بالأوهام هنا العقول، أي جعل العقول المدعية أنها أحاطت به علمًا وأدركته كالخصم له سبحانه، ثم حاكمها إلى العقول السليمة الصحيحة النظر فحكمت له سبحانه على العقول المدعية ما ليست أهلاً له^(٧).

(١) شرح نهج البلاغة(المعتنزي): ١٢٢/٩.

(٢) نفسه ١١٦/٩ (خ/١٤٩).

(٣) ينظر : منهاج البراعة(الراوندي): ٧٦/٢.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتنزي): ٤/١٣ - ٤/٤ (خ/٢٣١).

(٥) كما في الأصل ، والصواب: الأوهام أنفسها.

(٦) ينظر : منهاج البراعة(الراوندي): ٤/٢٠ - ٢٧١ وشرح نهج البلاغة(الحراني): ٤/١٤ و اختيار مصباح السالكين: ٤٢٨.

(٧) ينظر : حدائق الحقائق: ٢٧٠/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتنزي): ٤/١٣ - ٤/٩ وشرح نهج البلاغة(الحراني): ٤/١٤ و اختيار مصباح السالكين: ٤٢٨.

وروى بعض (حاكمها) بكسر الكاف وضم الميم، ليصير اسمًا على زنة (فاعل) وإعرابه إما أن يكون فاعل (تجلى) أي: تجلى لها أمر حاكمها واقتداره، أو يكون مبتدأ و(إليها) خبره أي: ومعرفة حاكمها إليها إن نظرت في أنفسها وفي غيرها^(١).

وهذه الرواية بعيدة بكل وجهيها، فالوجه الأول يقتضي تكلاً ولبسًا في المعنى لم نعهد في كلام الإمام علي عليه السلام وبخاصة إذا كان مداره أمور الكلام والاعتقاد فرأبه عليه السلام فيها التعبير بالجمل الواضحة القصيرة، وعدم الأخذ بهذا الوجه يجنبنا الولوج في مسائل التنازع النحوية ومسائل الخلاف فيه.

أما الوجه الثاني بدون الرواية الأولى في المعنى؛ لأنَّ فيه ركاكة تنافي ما جرى عليه سياق الكلام في الجمل الفعلية المعطوفة بعضها على بعض، وعطف جملة اسمية عليها محل خلاف في النحو العربي^(٢).

(١) منهاج البراعة (الراوندي): ٤٢١/٢.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني، تج: مصطفى السقا وغيره: ٢٦٤/١ - ٢٦٥ . ومعنى الليبب: ١٤٥/٢.

مدخل:

قد يكون أبو العباس المبرد أول من استعمل لفظ (الفضلة) بمعناه الاصطلاحي في علوم العربية، وذلك في ثانيا بعض الموضوعات النحوية التي عرضها، قوله: ((المفعول فيه فضة: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفه لم تخل بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغنٍ))^(١)، قوله: ((والنعت فضة يجوز حذفها))^(٢) ليشتهر بعده هذا المصطلح على الرغم من وجود مصطلحات أخرى كانت تنازعه على مفهومه كمصطلح(المتعلقات) الذي أكثر ما شاع في كتب البلاغيين^(٣).

ومصاديق الفضلات كثيرة، يجمعها قول النحويين والبلغيين: إنّ ما زاد على ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة العربية يكون فضة^(٤)، أما ((المضاف إليه فإنّه يمكن أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة بحسب موقعه من الإضافة))^(٥).

قال ابن عقيل (٥٧٦٩هـ) : ((الفضلة: خلاف العمدة،...الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضة إن لم يضر،...ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا مَا يَرَى إِنَّمَا يَنْهَا مَا يَرَى﴾ التوبه/٢٩] التقدير - والله أعلم - حتى يعطوكم الجزية، فإن ضر حذف

(١) المقتصب: ٣/١١٦.

(٢) نفسه: ٤/٣٩٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩٥/١ وختصر المعاني الشرح الصغير على متن (تأخيص المفتاح) للخطيب القزويني، سعد الدين التقازاني: ٧٩.

(٤) ينظر: الخصائص، أبو الفتح ابن جنى، تحرير: محمد علي النجار: ١٩٧/١ والبلاغة العربية أُسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن الميداني: ١٥٩/١ - ١٦٠.

(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٠.

الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال^(١)، وليس هذا مذهب النحاة بأجمعهم، جاء في (حاشية الصبان): ((وقع الخلاف أيضاً في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قوله الثالث التفصيل فإن كان حذفها مضراً، كنساؤه طوالق إلا هند، أو عيده أحرار إلا زيداً. دخلت ولا فلا))^(٢).

وقد ((جعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، اعني حروف الجر. وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها))^(٣).

ويمكن أن تُجمع أبرز خصائص الفضلات في النحو العربي بالآتي:

١. الفضلة كل كلمة خارجة عن الإسناد، أي: ليست مسندًا ولا مسندًا إليه.
٢. ليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها في كل جملة باطراد، إنما الفضلة ما يُستغني عن وجودها في تكوين الجملة ببساط صورها.
٣. أن ((النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم (إن) واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر كان وأخواتها))^(٤).
٤. مرتبة الفضلة تالية للعمدة في أصل بناء الجملة العربية.

وبعد معرفة معنى الفضلات، والنظر إلى شواهدنا في خطب الإمام علي عليه السلام قسم هذا الفصل على المباحث الآتية:

(١) شرح ابن عقيل: ١١٥/٢.

(٢) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تج: طه عبد الرؤوف سعيد: ١/٥٧ - ٥٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/٦٢.

(٤) نفسه: ١/٢٩٥.

المبحث الأول: الاحتمال في المنصوبات من المفاعيل وما أشبهها

ذهب بعض النحويين إلى أن النصب علم المفعولية، وأن المفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له^(١) وما سواه محمول عليه، فالحال هو مفعول مقيد مضمونه، والمستثنى هو مفعول بشرط إخراجه وهم جرًا^(٢).

وذهب آخرون إلى أنّه علم على كون الكلمة فضلة، قال ابن جني (٣٩٢هـ): ((وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُتصبّ إذا أُسْنِدَ الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة))^(٣) فإن أشكال عليهم باسم (إن) وأخواتها العمدة المنصوب، أجابوا بأنه ((ما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد فرُفعت وأشبّهت الأسماء الفضلات فُنْصِبَت))^(٤)، والتعليق نفسه ينسحب على نصب خبر (كان) وأخواتها مع عكس المعادلة.

والاحتمال في المنصوبات ظاهرة تكاد تطرد في النصوص العربية؛ للعوامل الآتية:^(٥)

١. أن المنصوبات مبأينة لبنيّة الجملة الأساسية، فهي مكمّلات المعاني، وبهذا تتعدد مواقعها، وتختلف منازلها.

٢. أنّ علاقة الاسم المنصوب بعامله علاقة اقتران، لا علاقة إسناد، والاقتران يكون على احتمال الانفصال، في حين أنّ عنصري الإسناد لازمان لبعضهما بعضاً؛ لأنهما نواة الجملة.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تج: د. مازن المبارك: ٦٩ والمفصل: ١٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/٣٠٠ - ٤/٢٩٩ وشرح الرضي على الكافية: ١/٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) الخصائص: ١/١٨٥ وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٦٢ ، ٢٩٥.

(٤) المقرب، ابن عصفور الشيبيلي، تج: أحمد عبد السنار الجواري وغيره: ١/١٠٦ وينظر: همع المهام: ٢/٥٥.

(٥) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: ٢٨.

٣. كثرة الوجوه التي يمكن أن يحمل عليها الاسم المنصوب، فقد قيل: ((النصب أحد وخمسون وجهاً))^(١) وهي على كثرتها يقترب بعضها من بعض في الوظيفة النحوية في الجملة.

ولم يغفل النحويون هذه الأسباب وما تُوجده من احتمال، فابن هشام مثلاً قد أفرد باباً في كتابه (معنى الليب عن كتب الأعريب) سماه: (باب المنصوبات المتشابهة) ضمنه شواهد على ألفاظ منصوبة تحتمل أكثر من وجه في المنصوبات، كأن تحتمل المصدرية والمفعولية أو المصدرية والظرفية والحالية، وغير ذلك^(٢).

وشارحو (نهج البلاغة) نحويون أيضاً وقد تبعها في خطب الإمام عليه السلام على مثل ما تتبه عليه ابن هشام، ومن ذلك احتمالهم في إعراب لفظة (الإحصاء) من قوله عليه السلام: ((أوصيكم عباد اللهِ بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي ضَرَبَ لَكُمُ الْأَمْثَالَ وَوَقَّتَ لَكُمُ الْأَجَالَ وَأَبْسَكَمُ الرِّيَاشَ وَأَرْفَغَ لَكُمُ الْمَعَاشَ وَأَحَاطَ بِكُمُ الْإِحْصَاءَ وَأَرْصَدَ لَكُمُ الْجَزَاءَ وَأَنْزَكُمُ بِالنِّعَمِ السَّوَابِعِ وَالرَّوَافِعِ وَأَنْذَرُكُمُ بِالْحُجَّاجِ الْبَوَالِغِ فَأَحْصَاكُمْ عَدَّاً وَوَظَّفَ لَكُمْ مُدَّاً))^(٣) الأوجه الآتية:

١. إعرابها مفعولاً به لل فعل (أحاط) المتعدي، والذي يجوز فيه أحد ((ووجهين: أحدهما أن يكون من حاط ثالثاً تقول حاط فلان كرمه أي جعل عليه حائطاً فكانه جعل الإحصاء والعد كالحائط المدار عليهم لأنهم لا يبعدون منه ولا يخرجون عنه. والثاني^(٤) أن يكون من حاط الحمار عانته يحوطها بالواو، أي: جمعها فأدخل الهمزة كأنه جعل الإحصاء يحوطهم و يجمعهم))^(٥)، وعلى الأخير الرواندي^(٦)، والكيذري^(٧)، ومال إلى الأول

(١) المحلي وجوه النصب، ابن شقيق النحوي، تحرير: فائز فارس: ٢.

(٢) ينظر: ٢١٧/٢ - ٢١٩.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزل)، ٦/٢٤٤ (خ/٨٢).

(٤) كذا في الأصل، والصواب: والأخر.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزل)، ٦/٢٤٥.

(٦) ينظر: منهاج البراعة (الرواندي)، ١/٣٢٣.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق، ١/٣٨٦.

السرخي^(١)، واحتلهمما المعتزلي على السواء^(٢)، والتسري من المحدثين اختار هذا الإعراب من دون أن يلج في معنى (أحاط)؛ لأنّه وجد في تناسب الفقرات في النص وتشابهها دليلاً كافياً لترجيح ما اختاره، قال: ((بل هو [أي: الإحصاء] مفعول به معيناً كالمعاش والجزاء في الفقرتين قبل وبعد))^(٣)، وبذا لإحدى الباحثات المعاصرات ((أنّ أصل التركيب: (أحاطكم بالإحصاء)، فعدل عن هذا الأصل لتقع حيطة الله على الإحصاء للتبيه على أن الإحصاء ليس عوناً له تعالى في حال جره بالباء ... وإنما الإحصاء من ضمن مخلوقات الله تعالى ملازم للبشر ف تكون الباء في (أحاط بكم بالإحصاء) للإلصاق، والإحصاء مفعولاً به والمعنى خلق الإحصاء والصقه بكم))^(٤).

٢. ثُعرب مصدراً، أي: مفعولاً مطلقاً من غير لفظ فعله (أحاط)^(٥)، ((وليس دخول لام التعريف بمانع من ذلك، إذ تقول: ضربته الضربة. كما تقول: ضربته ضرباً^(٦)).

٣. مفعول له ((ويكون في الكلام مذوف تقديره وأحاط بكم حفظه وملائكته للإحصاء ودخول اللام في المفعول له كثير))^(٧).

٤. النصب على التمييز، ذكره البحرياني من غير أن يفصل فيه^(٨)، ويعوده أنَّ التمييز عند النهاة اسم نكرة ولا يجوز مجئه معرفة خلافاً للكوفيين^(٩).

(١) ينظر: أعلام نهج البلاغة: ٨٣.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢٤٥/٦.

(٣) بهج الصباغة: ٤٢٩/١١.

(٤) المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة دراسة موازنة، جنان ناظم حميد: ٢٨٥ (أطروحة دكتوراه).

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢٤٤/٦ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٢٤١/٢.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢٤٤/٦ - ٢٤٥ وهمع الهوامع: ١٠١/٣.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢٤٥/٦.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٢٤١/٢.

(٩) ينظر: الإنصال في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٣١٥-٣١٦ وشرح الرضي على الكافية: ٧٢/٢.

ومثل هذا الوجه في بعد سابقه (الإحصاء: مفعول له)؛ فالمفعول له المعرف بالألف واللام يكثر جره باللام ف((ضررت ابني للتأديب) أكثر من (ضررت ابني التأديب))^(١).

والوجه الذي يراه الباحث صحيحاً هو أنَّ (أحاط) في هذا الموضع من الأفعال التي تتعذر بوساطة حرف الجر الباء، قال الخليل: ((كلُّ من أحْرَزَ شَيْئاً كُلَّهُ، وَبَلَغَ عِلْمُهُ أَقْصَاهُ فَقَدْ أَحْاطَ بِهِ))^(٢) واستعمال الإمام على رحمه الله لهذا الفعل، وبهذه الصيغة والدلالة مساوٍ لاستعمال القرآني الذي لم يرد فيه الفعل (حاط) إلا ((مزیداً بالهمزة، ملازمًا للباء، وربما كان ذلك للدلالة على المبالغة في الإحاطة))^(٣) وعليه يُقال: إنَّ الباء في قوله رحمه الله: أحاط بكم، في موقعها الأصلي وهي للتعدية، وحين تُخصص الإحاطة بـ(الإحصاء) يُؤتى به مجروراً بباء ثانية تدل على السبب، وعليه تكون الجملة في أصلها: أحاط بكم بالإحصاء، وتُزعم الباء الثانية؛ لعلتين: إحداهما: لفظية لتجنب تعاقب باءي جر لا يفصل بينهما سوى حرفين؛ فإنَّ ((الإكثار من استعمال حروف الجر تردياً للغة ونكوصاً منها عن البلاغة))^(٤)، وكذلك للحرص على المناسبة اللفظية مع مقاطع الخطبة السابقة واللاحقة. والأخرى: معنوية؛ ((للتبني على أنَّ الإحصاء ليس عوناً له تعالى في حال جره بالباء))^(٥). فُزِّعت وُصِّبَ (الإحصاء) بنزع الخافض.

وفي قوله رحمه الله ذاماً الداعي إلى الفتنة: ((يا خَيْبَةَ الدَّاعِي مَنْ دَعَا وَإِلَامَ أَجِيبَ))^(٦)، ذهب الرواوندي إلى أنَّ المنادي محفوف مع عامل المصدر (خيبة) والتقدير: يا هؤلاء خاب الداعي

(١) شرح ابن عقيل: ١٣٩/٢ وينظر: همع الهوامع: ٣/١٣٤.

(٢) العين: ٢٧٧ (مادة: حطاً) وينظر: معجم الأفعال المتعددة بحرف، موسى بن محمد الملياني: ٧٠ (مادة: حاط).

(٣) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، د.نجلاء عبد العظيم الكوفي: ١٩٩.

(٤) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ورَدَ على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، د.مصطفى جواد: ٤٢.

(٥) المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة: ٢٨٥.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ١/٣٠٣ (خ/٢٢).

خيّبة^(١)، ورده المعتزلي قائلًا: ((هذا ارتكاب ضرورة لا حاجة إليها وإنما يحذف المنادي في الموضع التي دل الدليل فيها على الحذف قوله:))

يا فانظر أيمن الوادي على إضم

وأيضاً فإن المصدر الذي لا عامل فيه غير جائز حذف عامله وتقدير حذفه تقدير ما لا دليل عليه^(٢)، والصحيح عنده أن ((يا خيبة الداعي هاهنا كالنداء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا مَا يَرَى﴾ [الأنعام/٣١] أي يا خيبة احضرني فهذا أوانك)).^(٣) وليس هناك محفوظ؛ لأنّ (خيّبة) عندـه هي المنادي على سبيل المجاز ، فالمراد التبيّه على شدة الخيبة وعظم خطرها، و((العرب إذا اجتهدت في الإخبار عن عظيم تقع فيه جعلته نداء... فهذا أبلغ))^(٤) وإلى مثل هذا ذهب سيبويه في قولهم: ((يا للعجب ويا للماء، لما رأوا عجبًا أو رأوا ماء كثيرة، كأنه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك)).^(٥)، وترجح ما يراه المعتزلي لا يُخرج المسألة عن دائرة الخلاف والاجتهدات، فقد قيل على (يا حسرا) في الآية المتقدمة: ((هذه من أصعب مسألة في القرآن))^(٦) والموضوع النحوـي واحد في المسـألتين.

ومن المسائل الاحتمالية الأخرى في خطب الإمام عليه السلام إعراب (كيلـا) من قوله في ذم المنافقين من أهل العراق: ((ولـقد بلـغـنـي أـنـكـمـ تـقـولـونـ عـلـيـ يـكـذـبـ قـاتـلـكـمـ اللـهـ تـعـالـى فـعـلـىـ مـنـ

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١٨٩/١: .

(٢) شرح نهج البلاغة(المعـتزـليـيـ): ٣٠٥/١: .

(٣) نفسه: ٣٠٥/١: .

(٤) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تـحـ: دـ. عبدـ الجـلـيلـ شبـليـ: ٢٤١/٢: .

(٥) كتاب سيبويه: ٢١٧/٢: .

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٤/٤: .

أَكَذِبُ أَعْلَى اللَّهِ فَإِنَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ أَمْ عَلَى نَبِيِّهِ فَإِنَا أَوَّلُ مَنْ صَدَقَ بِهِ كَلَّا وَاللَّهِ لَكُنَّهَا لَهْجَةٌ غَيْبُتُمْ عَنْهَا وَلَمْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا وَيُلْمِمُهُ كَيْلًا بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءً^(١).

يُحتمل أن يكون (كيلاً بغير ثمن) إشارة إلى ما يلقيه فَلَذِكَ الْكَيْلُ إليهم من الحكم البالغة والتعاليم النافعة التي لا يريد بها جزاء ثم لم يفهوموها، فلذلك تعجب منهم. وكيلاً مصدر أي: أكيل لهم العلم والهدایة كيلاً بغير ثمن^(٢)، ويُحتمل أنه ((مصدر في موضع الحال ويمكن أن ينتصب على التمييز كقولهم: الله دره فارسا))^(٣).

إن تقارب الوظائف النحوية في المنصوبات الثلاث هو السبب الرئيس لنشوء الاحتمال، فالحال والمصدر المبين للنوع يشتراكان في سمة دلالية واحدة هي بيان الهيئة، فال الأول يأتي مبينا لهيئة صاحبه في وقت وقوع الحدث، والمصدر المختص يأتي لبيان هيئة الحدث نفسه^(٤) و((التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام))^(٥)، وزد سببا آخر هو ترخيص النهاة في البنية الصرفية وسائر الشروط لكل واحد من الثلاثة، واختلافهم فيها، ومن ذلك أن سيبويه يجيز مجيء الحال مصدرًا، قال: ((باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر وذلك قوله: قتلته صبرا... لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً))^(٦) أي: قتلته صابرا ، في حين ((ذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف... وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور))^(٧).

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزل)؛ ١٢٧/٦: (خ/٧٠).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة: ٣٥٣ وحدائق الحقائق: ٣٥١ - ٣٥٢ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٩٨/٢: اختيار مصباح السالكين: ١٧٨.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزل)؛ ١٣٤/٦: .

(٤) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية: ١٦١

(٥) شرح المفصل(ابن عيسى): ٢/٧٠.

(٦) كتاب سيبويه: ١/٣٧٠.

(٧) شرح ابن عقيل: ٢/١٨٨.

والاحتمال حاضر أيضاً في قوله ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ جِهَةً مَا خَلَقْتُمْ لَهُ﴾^(١)، قال المعتزلي: ((نصب جهة بفعل مقدر تقديره واقتدوا جهة ما خلقكم له يعني العبادة لأنها تعالى قال: ﴿أَنَّكُمْ فِي الْأَذْرِيَاتِ﴾^(٢) فحذف الفعل واستغنى عنه بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾؛ لأن التقوى ملزمة لقصد المكلف العبادة فدللت عليه واستغنى بها عن إظهاره))^(٣) وعليه يكون إعراب (جهة) مفعولاً به لفعل محذوف، وهذا هو الاحتمال الأول. وأما الثاني فقول البحري: ((جهة منصوب على الظرف))^(٤) أي: أنه مفعول فيه ظرف مكان.

إن المعتزلي مستند في رأيه إلى ما سمح به النحوة من الاتساع في معاني الظروف ووظائفها في الجملة، جاء في (ارشاف الضرب): ((الظرف لزمان، أو مكان المتصرف يجوز أن يتسع فيما، فيجعل مفعولاً به مجازاً ... تقول: سرت اليوم تتصرف على التوسيع نصب المفعول به، وكذلك سرت ميلاً))^(٥)، ولكنه جاء أيضاً في الكتاب نفسه: ((التوسيع في ظرف المكان لا يطرب بخلاف ظرف الزمان))^(٦)، ولهذا مع ما يستلزم هذا الوجه من تقدير وتأويل، يتوجه الاحتمال الثاني في إعراب (جهة)، فالظرفية تستفاد من نص الخطبة من دون توسيع أو مجاز، والظرف كما عرفه ابن جني: ((كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليس في لفظه... فإن ظهرت (في) إلى اللفظ كان ما بعدها اسم صريحاً وصار التضمن لـ(في)))^(٧) فيكون معنى قوله ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ فِيمَا خَلَقْتُمْ لَهُ﴾، وهو مثل قوله في خطبة أخرى: ((اتَّقُوا اللَّهَ فِي عِبَادِهِ وَبِلَادِهِ فَإِنَّكُمْ مَسْؤُلُونَ) حتى عن البقاء والبهائم)^(٨).

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٦/٢٥٥ (خ/٨٢).

(٢) نفسه: ٢٥٦ - ٢٥٧ . وينظر: شرح نهج البلاغة (البحري): ٢/٢٥٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحري): ٢/٢٥٦.

(٤) ارشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسبي، تتح: د. رجب عثمان محمد: ٣/٤٦٢ .

(٥) ٣/٤٦٢ .

(٦) اللمع في العربية: ٤٨.

(٧) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: مسؤولون.

(٨) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٩/٢٨٨ (خ/١٦٨) .

وللخلاف الكلامي بين الشرح أثر في نشوء بعض الاحتمالات النحوية كما في قوله ﴿فَلَمَّا مَهَدَ أَرْضَهُ وَأَنْفَذَ أَمْرَهُ اخْتَارَ آدَمَ خِيرَةً مِنْ خَلْقِهِ فِي خَلْقِ آدَمَ﴾ وقصته: ((فَلَمَّا مَهَدَ أَرْضَهُ وَأَنْفَذَ أَمْرَهُ اخْتَارَ آدَمَ خِيرَةً مِنْ خَلْقِهِ وَجَعَلَهُ أَوَّلَ جِبْلَتِهِ وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ وَأَرْغَدَ فِيهَا أَكْلَهُ وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ التَّعَرُضَ لِمَعْصِيَتِهِ وَالْمُخَاطَرَةِ بِمَنْزِلَتِهِ فَاقْدَمَ عَلَى مَا نَهَاهُ عَنْهُ مُوافَاتَةً لِسَابِقِ عِلْمِهِ فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ لِيَعْمَرَ أَرْضَهُ))^(١) فظاهر العبارة يحكي أنّ (موافقة) مفعول له، أي: إثباتاً لسابق علم الله تبارك وتعالى؛ لأنّه سبحانه عالم بما سيقع من آدم قبل وقوعه منه، وما أكل آدم ﴿وَزَوْجِهِ مِنْ ثَمَرِ الشَّجَرَةِ الَّتِي نَهَاهَا عَنْهَا إِلَّا إِثْبَاتٌ وَمَوْافِقَةٌ لِعِلْمِ الْبَارِيِّ جَلَّ جَلَالَهِ))^(٢). ولم يتأنّ لهذا الظاهر أحد من شرّاح (نهج البلاغة) قبل القرن الثامن الهجري إلا ابن أبي الحديد المعتزلي، دفعه لذلك الانتصار لمذهب العقائدي أعني مذهب المعتزلة، الذي يقول بالتفويض، أي: ((أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرًا خَالقَ لِأَفْعَالِهِ خَيْرَهَا وَشَرَهَا مُسْتَحْقٌ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ ثُوَابًا وَعَقَابًا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ). والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم و فعل هو كفر ومعصية)^(٣). قال ابن أبي الحديد على (موافقة): ((لا يجوز أن ينتصب لأنّه مفعول له؛ وذلك لأنّ المفعول له يكون عذرا وعلة للفعل، ولا يجوز أن يكون إقدام آدم على الشجرة لأجل الموافاة للعلم الإلهي السابق، ولا يستمر ذلك على مذاهينا بل يجب أن ينصب موافاة على المصدرية المحضة كأنه قال: فوافي بالمعصية موافاة وطابق بها سابق العلم مطابقة))^(٤).

والصحيح عند الباحث أنّ إرادة آدم ﴿فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الشَّجَرَةِ﴾ كانت موافقة لما علمه الله تعالى مسبقاً وشاء تحققها، وكان فعل آدم ﴿مَعْلُوماً لِفَعْلِ الْجَلِيلِ وَاشْعَاتِهِ﴾، ((قال الحسن

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٣/٧: (خ/٩٠).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة: ١٦٢ - ٤٢٧ - ٤٣١ و منهاج البراعة (الراوندي): ١/١١ و حدائق الحقائق: ١/٤٦٨ وأعلام نهج البلاغة: ٩٨ و شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢/٣٩٦.

(٣) الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهريستاني، ترجمة: أمير علي مهنا وغيره: ١/٥٧.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٧/٤ - ٥.

البصري: لم يخلق الله آدم إلا للأرض و لو لم يعص لأخرجه إلى الأرض على غير تلك الحال))^(١) ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَنْهَاكُمْ عَنِ الْمُحَرَّمِ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران/٣٠].

ورب مشكّل يقول: إذا كان الأمر على ما تقول، لم تقع من آدم معاشرة معصية ولا لزمه توبة، لأنّه فعل ما شاء الله أن يفعل. ولكن القرآن أشار إلى تحقق المعصية متبوعة بتنوة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تَنْهَاكُمْ عَنِ الْمُحَرَّمِ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران/٣٠].

رد الإشكال في الرواية الآتية: ((عن أبي الحسن الإمام علي بن موسى الرضا)) قال: إنَّ الله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلوا من الشجرة وشاء ذلك ولو لم يشاً أن يأكلوا لما غلت مشيئتهما مشيئة الله تعالى...))^(٢)، فتوبه آدم كانت لمخالفته نهي الله عز وجل، لا مشيئته وعلمه.

وبعد هذا البيان يرجح كون (موافقة) في الخطبة مفعولاً له، ولا يوجد مسوغ لـ الكلام عن ظاهره.

ووقع الخلاف أيضاً في نصب (جهالة) من قوله ﴿إِنَّمَا تَنْهَاكُمْ عَنِ الْمُحَرَّمِ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ على الإنسان المغتر بربه الكريم: ((أَدْحَضُ مَسْتُولٍ^(٣) حُجَّةً وَأَقْطَعُ مُفْتَرٍ مَغْذِرَةً لَقْدَ أَبْرَحَ جَهَالَةً بِنَفْسِهِ))^(٤) فالراوندي يرى أنها نُصبت على المفعول به؛ لأن (أبرح) بمعنى (جلب) فيصير معنى الجملة: جلب إلى نفسه جهالة^(٥). ولم يرق للمعتزلي هذا التحليل معللاً: ((إنما يتعدى أبرح في موضعين أحدهما أبرحه الأمر أي أعجبه، والآخر أبرح زيد عمراً أي أكرمه وعظمه))^(٦) وليس أحدهما بمراد هنا، بل

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، تج: لجنة من العلماء والمحققين: ١٧٦/١.

(٢) الكافي: ١٥١/١.

(٣) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: مسؤول.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١١/٢٣٨ (خ/٢١٨).

(٥) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢٨٦/٢.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١١/٢٤٠.

المراد - على وفق ما يراه - مثل قولهم: أَبْرَحْ فلان لَؤْمًا، وأَبْرَحْ شجاعة، أي: اشتدّ، فتكون (جهالة) منصوبة على التمييز^(١)، وهذا ما ذهب إليه البحرياني أيضًا^(٢).

وللراوندي رأي آخر تنصب فيه (جهالة) على المفعول له ((والمعنى جهد نفسه وجلب إليها شدة وأذى لجهالته))^(٣)، وتبع الكيدري الراوندي في رأيه^(٤).

وناقش التستري الوجوه المتقدمة في (جهالة)، فقال: (كونه تميزاً أيضاً غير معلوم بل الظاهر كونه مفعولاً له، أي: أتى بالشدة لنفسه للجهالة. ويمكن أن يكون مفعولاً به كما قال القطب بأن يكون معنى أَبْرَحْ أَعْظَمْ أي أَكْبَرْ جهالة بنفسه)^(٥).

أقول: هناك معنى آخر يمكن حمل أصل (أَبْرَحْ) في مقطع الخطبة عليه، جاء في (معجم مقاييس اللغة): ((قال الفراء^(٦): وبَرَحْ بالفتح أيضاً، أي مضى، ومنه سُمِّيت البارحة))^(٧). و(أَبْرَحْ) مزيد بـ بهمزة للتعديـة، فنصبـ (جهالة) مفعولاً به؛ لتكون هذه الجملة كالتعليل لسابقتيها، أي: أنَّ الإنسان أَدْحَضَ مسؤول حجة، واقطع مفتر معذرة؛ لأنَّه أَمْضَى أو أَسْلَفَ جهالة بنفسه.

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلـي): ٢٤٠/١١.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (الـبحـريـاني): ٤٩/٤.

(٣) منهاج البراعة (الـراـونـديـ): ٣٨٦/٢.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق: ٢٤٠/٢.

(٥) بـهج الصباغـةـ: ١٨٧/١٢.

(٦) لم أقف على قوله في كتبـه المطبوعـةـ.

(٧) ١/٢٣٨ (مادة: بـرحـ).

المبحث الثاني: الاحتمال في التوابع والمضاف إلى الفضلة

النوابع (هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها) ^(١)، وسماها ابن يعيش (الثواني) وقال: ((ومعنى قولنا ثوانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصودة وإنما هي من لوازم الأول كالتنمية له)) ^(٢)، ويندرج تحت هذا المفهوم خمسة أقسام هي: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل ^(٣). ومن المحدثين من يرى أنه لا جامع لهذه الأقسام سوى المطابقة في العلامة الإعرابية لما قبلها، وأنه ((من المحال العثور على جامع معنوي يجمع أفراد التوابع الخمسة)) ^(٤)، ولا ادري كيف نسي أنَّ الفضلة معنى مشترك في جميعها.

ومثل التوابع المضاف إلى فضلة في الفضليّة، وتعني إضافة ((الاسم إلى الاسم: إصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين)) ^(٥)، وإذا لم تكن من إضافة الوصف إلى معموله، تقيد الإضافة المضاف بأحد أمرين: الأول: التعريف إن كان المضاف إليه معرفة. والثاني: التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ^(٦) وبكلا الأمرين هذين تشترك الإضافة مع النعت، وبدل بعض من كل في التقيد ورفع الإبهام؛ عن المضاف بالمضاف إليه، وعن المنعوت بالنعت، وعن المبدل منه بالبدل ^(٧).

ومما جاء في خطب الإمام علي عليه السلام محتملاً لموردين من موارد هذا المبحث (كتاب ريلكم) من قوله عليه السلام: ((ثُمَّ اخْتَارَ سُبْحَانَهُ لِمُحَمَّدٍ عليه السلام لِقَاءَهُ... فَقَبَضَهُ إِلَيْهِ كَرِيمًا وَخَلَفَ فِيهِمْ مَا خَلَفَتِ الْأَنْبِيَاءُ فِي أُمَّمِهَا إِذْ لَمْ يَتَرُكُوهُمْ هَمَّا لِبَيْرِ طَرِيقٍ وَاضِحٍ وَلَا عَلَمٌ قَائِمٌ

(١) المفصل: ١١٠ وينظر: شرح قطر الندى: ٢٨٠.

(٢) شرح المفصل(ابن يعيش): ٣٨/٣.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ٦٥ وشرح قطر الندى: ٢٨٠.

(٤) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د.مصطفى حميد: ١٨١.

(٥) شرح المفصل(ابن يعيش): ١١٨/٢.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تج: د. كاظم بحر المرجان: ٨٧٢/٢ وشرح المفصل(ابن يعيش): ١١٨/٢.

(٧) ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة الصافي: ٣٦٧ - ٣٦٨.

كِتَابَ رَبِّكُمْ فِي كُمْ مُبِينًا حَلَالَةُ وَحَرَامَةُ^(١)، فَيُحْتملُ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا مِنْ (مَا) فِي قُولِهِ: مَا خَلَفَتِ الْأَنْبِيَاءُ^(٢)، وَيُحْتملُ كُونَهُ عَطْفًا بِبَيَانِ لَهَا^(٣)، وَإِنَّ ((المراد بـ(مَا)) نَوْعٌ مَا خَلَفَتِ الْأَنْبِيَاءُ فِي أَمْمَهَا مِنَ الْحَقِّ وَذَلِكَ هُوَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ مَا لَا يَخْالِفُ فِيهِ نَبِيٌّ نَبِيًّا مِنَ الْقَوْانِينَ الْكَلِيَّةِ كَالْتَوْحِيدِ، وَأَمْرِ الْمَعْادِ وَتَحْرِيمِ الْكَبَائِرِ^(٤).

ومرجع الاحتمال هذا التشابه القوي بين البدل وعطف البيان في طبيعة الإعراب والوظيفة الدلالية لهما ما حدا ببعض النهاة إلى تجاهل عطف البيان في باب التوابع وعدده من البدل^(٥)، قال الرضي (٦٨٦هـ): ((لا أرى عطف البيان إلا البدل))^(٦) ومن عدده منهم قسماً مستقلاً عن البدل ذهب إلى أنه يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل، إلا إن امتنع الاستغناء عنه نحو: (هَذِهِ قَامَ زَيْدٌ أَخْوَهَا) أو امتنع إحلاله محل الأول نحو: (يَا زَيْدُ الْحَارِثُ)^(٧)؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وفي تقدير جملة أخرى، بخلاف البيان الذي هو للمبين كالصفة للموصوف من حيث إيضاح المتبوع وعدم الاستقلال عنه^(٨).

ولمّا كان (كتاب ربكم) في شاهد الخطبة خارجاً عن مقتضى الضابطين يبقى إعرابه مُحتملاً للبدل وعطف البيان .

وفي قوله ﴿فَلَمَّا تَبَرَّكَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا خَلَقَ﴾ في الله تبارك تعالى وما خلق: ((فَلَمَّا تَبَرَّكَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا خَلَقَ))^(٩) وَلَا عَمَّ بِقُدرَتِهِ بَيْنَ مُتَضَادَّهَا وَوَصَلَ أَسْبَابَ قَرَائِنِهَا وَفَرَقَهَا أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَاتٍ فِي الْحُدُودِ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلزي): ١١٦/١ - ١١٧ (خ/١).

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٨٩/١١: وحدائق الحقائق: ١٤٣/١١ و اختيار مصباح السالكين: ٧٩.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢٧٣/١.

(٤) اختيار مصباح السالكين: ٧٩.

(٥) ينظر: التقاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، ترجمة كوركيس عواد: ٢٣؛ ومعاني النحو: ٤٥٣/٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٧٣/٣؛ وشرح التسهيل: ٣٢٧/٣ وأوضح المسالك إلى أ腓ية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ترجمة محمد محبي الدين عبد الحميد: ٣٤٩/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٧٢/٣ - ٧٣؛ ومغني اللبيب: ١٢٠/٢.

وَالْأَقْدَارِ وَالْغَرَائِزِ وَالْهَيَّاتِ^(١) بَدَا يَا خَلَائِقَ أَحْكَمَ صُنْعَهَا^(٢) نجد الاحتمال السابق مُزدًداً عليه وجه ثالث، إذ يُحتمل في (خلائق) أن يكون عطف بيان متبعه (أجناسا)^(٣) أو أن يكون بدلاً منه^(٤)، أو أنه مضاد إلى (بدايا)^(٥).

والسبب في نشوء هذا الاحتمال أمران:

١. الاختلاف في إعراب (بدايا)، فمن أعرتها بدلاً من (أجناسا) جعل (خلائق) عطف بيان^(٦) ومن يراها صفة ثانية لـ(أجناسا) عنده (خلائق) بدل^(٧) وأما إذا جعلت (بدايا) خبراً لمبتدأ مذوف، أي: هي بدايا، كانت (خلائق) مضاداً إليه^(٨).
٢. أنّ (خلائق) على وزن (فعائٍ) وهو وزن ثمنع صيغته من الصرف، فتكون الفتحة هي علامة الاسم في النصب والخفض^(٩)، وهذا باعث على اللبس في تحديد الحالة الإعرافية للكلمة .

والراجح هنا كون (بدايا) مضافة إلى (خلائق) من باب إضافة الوصف إلى موصوفه^(١٠)؛ فإن الإضافة أحفظ للسبك اللغوي المتماسك من التوابع؛ لأن المضاف إليه أشد اتصالاً بالاسم الأول من التابع.

(١) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: الهيّات.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلية):٤١٦/٦: (خ/٩٠).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٨٧/١: وحدائق الحقائق:٤٥٣/١.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلية):٤١٧/٦.

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٨٧/١: وحدائق الحقائق:٤٥٣/١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلية):٤١٧/٦.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٨٧/١: وحدائق الحقائق:٤٥٣/١.

(٧) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلية):٤١٧/٦: ٤١٧/٦: ومنهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٧١.

(٨) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٨٧/١: وحدائق الحقائق:٤٥٣/١.

(٩) ينظر: كتاب سيبويه:٢٢٧/٣ وشرح الرضي على الكافية:١٤٥/١.

(١٠) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٧١.

وفي خطب الإمام عليه السلام ما يُحتمل فيه الوصفية والإضافة كـ(واعظ) في قوله عليه السلام: ((أَيُّهَا النَّاسُ إِسْتَصْبِحُوا مِنْ شُفَّلَةٍ مِصْبَاحٍ وَاعِظٍ مُتَعَظٍ وَامْتَاحُوا مِنْ صَفِّيٍّ صَفْوٍ عَيْنٍ قَدْ رُوَقْتُ مِنَ الْكَدَرِ))^(١) فقد رُوي هذا المقطع تارة بتتوين (مصباح) ليكون (واعظ) وصفه، وروي بإضافة (مصباح) إلى (واعظ) تارة أخرى^(٢).

وعلى الرغم من التقارب الدلالي بين الوظيفتين (الوصفية والإضافة) من حيث إنَّ كليهما يفيد تخصيصاً، يمكن رصد فارقين معنويين بين الروايتين هما:

١. أنَّ كون (واعظ) صفة يقتضي أن يكون المصباح والواعظ شيئاً واحداً؛ لأنَّ ((الصفة هي الموصوف في المعنى))^(٣) أما على رواية الإضافة فيكون المصباح حقيقة مضافة إلى حقيقة الواعظ والتقدير: مصباح لإنسان واعظ .
٢. يلزم رواية الوصف إعراب (متعظ) صفة ثانية لـ(مصباح) وفي رواية الإضافة تعرب صفة لـ(واعظ) .

وبهذا يتبيَّن أنَّ قبول رواية الوصف لا يصح إلا بحملها على الاتساع المعنوي بواسطة المجاز العقلي؛ فالمصباح يُصبح به للهداية والاتعاذه، ولا يُوطَّن بنفسه أو يتعظ، ولأنَّ رواية الإضافة تتبع عن معنى مقبول بحقيقة ألفاظها، كانت الأجرأ بالأخذ والترجح، فالحقيقة مقدمة على المجاز كما تبيَّن مسبقاً^(٤).

ومثل هذا الاحتمال في قوله عليه السلام فيما خصَّ الله تعالى بيته الحرام من الفضل والمنزلة: ((ثُمَّ أَمَرَ آدَمَ عليه السلام وَوَلَدَهُ أَنْ يَثْنُوا أَعْطَافَهُمْ نَحْوَهُ فَصَارَ مَثَابَةً لِمُنْتَاجَعِ أَسْفَارِهِمْ وَغَایَةً لِمُلْقَى رِحَالِهِمْ تَهْوِي إِلَيْهِ ثِمَارُ الْأَفْنَدِ مِنْ مَفَاوِزِ قِفَارٍ سَحِيقَةٍ وَمَهَاوِي فِجَاجٍ عَمِيقَةٍ وَجَزَائِرٍ بِحَارٍ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي) ٧/١٦٧ (خ/٤٠١).

(٢) ينظر: نفسه ٧/١٦٨.

(٣) المقصد: ٢/٩٠٠ وينظر: شرح المفصل (ابن عييش) ٣/٤٧.

(٤) ينظر: صفحة رقم ٢٩ من هذا البحث.

مُنْقَطِعَةٌ حَتَّى يَهُزُوا مَنَاكِبَهُمْ ذُلْلًا^(١) فإن الرواية المشهورة (من مفاوز قفار) على الإضافة، وهناك رواية أخرى فيها (مفاوز) بفتح الزاي؛ لأنه لا ينصرف، فتكون (قفار) صفة^(٢).

ويبدو لي أن رواة الرواية الثانية قد رووها لتجنب إضافة الشيء إلى نفسه، بعد اعتقادهم أن المفاوز والقفار بمعنى واحد، جاء في (الصالح): ((القفر: مفازة لا ماء فيها ولا نبات، والجمع قفار)).^(٣) وفي (تاج العروس): ((المفازة: البريّة وكل قفر مفازة)).^(٤) وإضافة المترادفين لا تجوز عند جمهور النحاة؛ لأنّ ((الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يُعرف بنفسه)).^(٥)

ويمكن تصحيح الرواية المشهورة (رواية الإضافة) بإتباع مذهب الكوفيين الذين أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه تأكيداً بشرط اختلاف اللفظين^(٦) أو بالقول إنّ (مفاوز) أعم من (قفار)؛ وذلك لأن المفازة في اللغة تدل على القفر المهلك وعلى ضده، فهي من ألفاظ الأضداد، قال ابن سيده (٤٥٨هـ): ((وسَمُوا الْقَفْرَةَ مَفازةً مِنْ فَازَ يَفْوَزُ : إِذَا نَجَا وَهِيَ مَهْلَكَةً))^(٧) وإنما سُمِيت القفار مفاوز تفاؤلاً بالسلامة والفوز والنجاة^(٨)، وعليه تكون الإضافة من إضافة العام إلى خاصه؛ للتخصيص، وصرف ذهن المخاطب عن معنى النجاة والفوز.

ومن احتمال عطف النسق في قوله ﷺ دامًا المنافقين من أصحابه: ((مَا أَنْتُمْ لِي بِثِقَةٍ سَجِيسَ اللَّبَابِيِّ وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُمَالُ بِكُمْ وَلَا زَوَافِرٍ))^(٩) عز يُفتقر إليكم ما أنتم إلا كايل ضلٍّ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ١٥٦/١٣: (خ/٢٣٨).

(٢) بنظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢٥٢/٢: وشرح نهج البلاغة (المعتنزي): ١٥٩/١٣: .

(٣) ٧٩٧/٢ (مادة: قفر).

(٤) ٢٧٤/١٥ (مادة: فوز).

(٥) شرح المفصل (ابن يعيش): ٩/٣: .

(٦) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الغراء، تج: محمد علي النجار وغيره: ٥٥/٢ - ٥٦ . والإتصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٦/٢ - ٤٣٧ .

(٧) المخصص: ١٧٨/١٣: .

(٨) ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تج: د.رمزي بعلبكي: ٨٢٢/٢ (مادة: زفو) وтاج العروس: ٢٧٣/١٥ (مادة: فوز).

(٩) زوافر الرجل: أنصاره وعشيرته، والذين يحملون حمله. ينظر: الصاحب: ٦٧٠/٢ (مادة: زفر).

رُعاتِهَا فَكُلُّمَا جُمِعَتْ مِنْ جَانِبِ اِنْتَشَرَتْ مِنْ آخَرَ^(١)، فقد رُويت (زوافر) بالنصب عطفاً على محل (ركن)، وبالجر عطفاً على لفظه^(٢)، وسببه يعود إلى تجويز النهاة العطفين كليهما مadam المعنى واحداً قال سيبويه: ((هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قوله: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى... لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً))^(٣).

ولكن سيبويه رأى في موضع آخر من كتابه قد يقوى روایة نصب (زوافر)، وهو قوله: ((والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، وكلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى. فمن ذلك قوله جل ثناوه: ۷۰ وَجَاعَلَ^(٤) [الأنعام/٩٦])^(٥) وفي مقطع الخطبة يُعد قوله: يُمَالُ بِكُمْ. فاصلاً يقوى معه نصب المعطوف على رأي سيبويه.

وفي خطبة أخرى قال ﷺ في حمد الله جل جلاله وتمجيده: ((وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنَ الدُّنْيَا خَلْقَهُ وَبَعَثَ إِلَى الْجِنِّ وَالْإِنْسِ رُسُلَهُ لِيُكْشِفُوا لَهُمْ عَنْ غِطَائِهَا وَلِيُحَذِّرُوهُمْ مِنْ ضَرَائِهَا وَلِيُضْرِبُوا لَهُمْ أَمْثَالَهَا وَلِيُبَصِّرُوهُمْ عَيْوَبَهَا وَلِيَهْجُمُوا عَلَيْهِمْ بِمُعْتَبِرٍ مِنْ تَصَرُّفِ مَصَاحِهَا وَأَسْقَامِهَا وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَمَا أَعَدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِلْمُطْبَعِينَ مِنْهُمْ وَالْغُصَّاءُ مِنْ جَنَّةٍ وَنَارٍ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ٢/١٨٩ (خ/٣٤).

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ١/٢٣٨ وحدائق الحقائق: ١/٢٦٤.

(٣) كتاب سيبويه: ١/٦٧ - ٦٦ وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٩٦ - ٥٩٧.

(٤) هذه قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر لآلية الشريفة. ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تحرير: د. شوقي

ضيف: ٢٦٣. والآلية برسم المصحف: ٦٠

(٥) كتاب سيبويه: ١/١٧٤.

وَكَرَامَةٍ وَهُوَانٍ^(١)) ولغياب العلامة الإعرابية في (ما) من: وَمَا أَعْدَ اللَّهُ...، مع اختلاف بعض الشراح في فهم المعنى، احتمل في موضع (ما) الأوجه الآتية:

١. موضعها النصب عطفا على (عيوها)، والمعنى : ويبصرونهم ما أعد الله للمطيعين والعصاة، وهو الوجه الأحسن لدى المعتزلي^(٢) والمتحتمل عند البحرياني^(٣)، ورده التستري قائلا: ((إن ابن أبي الحديد احتمل كونه [إعراب(ما)] عطفا على (عيوها) ، وهو باطل، فكيف أمكن ذلك مع فصل (وليهجروا) بينهما ، و لعله جعله من قبيل قول أهل نحاته في قوله تعالى: (أرجلكم) بعطفه على (وجوهكم) مع فصل (وامسحوا) بينهما^(٤))) ويعرض هذا الرد ما ورد في النحو من كراهة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي، وأنه ((أصبح ما يكون ذلك بالجمل)).^(٥).

٢. موضع (ما) الجر عطفا على (تصرف) ((ويكون تتمة أقسام ما يُعتبر به))^(٦)، والمعنى: وليهجروا عليهم بمعتبر من تصرف.... ومما اعد الله.

٣. موضعها الجر ولكن بعطفها على (معتبر)^(٧)، والمعنى: وليهجروا عليهم بمعتبر... وبما أعد الله ...، ويقاد يكون هذا المعنى ومعنى الوجه السابق (الثاني) واحداً، ففي كليهما يدخل (ما أَعْدَ اللَّهُ...) في ما يهجم به الرسل على الجن والإنس، وقد يتراجع احتمال العطف على (تصرف) لقرب اللفظ لا غير.

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٠/١١٣ (خ/١٨٤).

(٢) نفسه: ١٠/١١٥.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٧٠/٣.

(٤) الآية بتمامها: ﴿إِنَّمَا يُنْهَىٰ عَنِ الْمُسْكِنِ مَنْ يَرْجُوا رُغْبَةً فِي الْأَرْضِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُنْهَىٰ عَنِ الْمُسْكِنِ مَنْ يَرْجُوا رُغْبَةً فِي الْأَرْضِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾
[المائدة/٦].

(٥) بهج الصباغة: ٢/٥٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي: ١/٢٥٩ وينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تج: عادل أحمد عبد الموجود وغيره: ٣/٤٥٢.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٠/١١٥.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٧٠/٣.

المبحث الثالث: ما يحتمل كونه من المنصوبات وكونه من التوابع

تشترك المنصوبات من غير العمد مع التوابع في أن كليهما فضلة في الجملة العربية، يؤتى بهما لتنقييد الإسناد أو لرفع الإبهام عن أحد طرفيه^(١) ويُعد هذا الاشتراك سبباً مهماً في نشوء الاحتمال بينهما، ولاسيما إذا كان إعراب التابع النصب أيضاً. فضلاً عن التقارب الوظيفي الخاص بين بعض المنصوبات وبعض التوابع، كالتقارب بين الصفة والحال الذي نجده من عوامل الاحتمال في قول الإمام علي عليه السلام في وصف خلق آدم عليه السلام: ((ثمَ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ الْأَرْضِ وَسَهْلَهَا وَعَذْبَهَا وَسَبَخَهَا تُرْبَةً سَنَهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ... ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ إِنْسَانًا ذَا أَذْهَانًا يُجْلِهَا وَفَكَرٌ يَتَصَرَّفُ بِهَا وَجَوَارِحٌ يَخْتَدِمُهَا وَأَدَوَاتٍ يُقْلِبُهَا وَمَعْرِفَةٌ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالْأَدُوافِ وَالْمَشَامِ وَالْأَلْوَانِ وَالْأَجْنَاسِ مَعْجُونًا بِطِينَةً أَلَّا لَوْانٍ أَمْخَلَفَةً وَالْأَشْبَاهُ الْمُؤْتَلَفَةُ وَالْأَضْدَادُ الْمُتَعَادِيَةُ وَالْأَخْلَاطُ الْمُتَبَاينَةُ مِنْ الْحَرَّ وَالْبَرْدِ وَالْبَلْلَةِ وَالْجُمُودِ وَالْمَسَاءَةِ وَالسُّرُورِ))^(٢) والاحتمال في إعراب (معجون) فقد احتمل الراوندي فيه الصفة لـ(إنساناً) والحال من ضميره^(٣)، وقد اختار المعتزلي الصفة^(٤)، والحراني الحال^(٥).

يرتبط هذا الاحتمال بالشبه الكبير بين الصفة والحال في السمات الدلالية حتى قيل: ((الحال أشبه شيء بالصفة))^(٦)؛ فإن كليهما لبيان هيئة مقيدة^(٧) وإن الحال في أصلها صفة^(٨).

(١) ينظر: نسخ الوظائف التحوية: ٢٧٧.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٩٦/١ - ٩٧ - (خ/١).

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٧٤/١.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٩٩/١.

(٥) ينظر: اختيار مصباح السالكين: ٧٣.

(٦) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو، محمد بن علي الصناعي، تتح: د. فخر صالح قدارة: ٢١٧.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤/٩٦.

(٨) ينظر: نفسه: ٤/٥٦.

ومهما زاد التقارب بين الصفة والحال يبقى هناك فارق معنوي يفصل أحدهما عن الأخرى في باب مستقل في النحو العربي، قال السيوطي: ((الصفة لازمة للموصوف، والحال غير لازمة، ولذلك إذا قلت: جاء زيد الضاحك كانت صفة ثابتة قبل مجئه. وإذا قلت: جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضاحك له في حال مجئه فحسب))^(١).

ولعلي أفيد من هذا الفارق في ترجيح أحد الاحتمالين الواردتين في شاهد الخطبة المتقدم، ولكنه قبلاً لابد من معرفة المراد بـ(الألوان المختلفة) وما بعدها مما عُجن الإنسان بطبيعتها، قال المعتزلي: ((إنه ﷺ قد فسر ذلك بقوله من الحر والبرد والبلة والجمود يعني الرطوبة واللبوسة ومراده بذلك المزاج))^(٢) أي: ما جُبل عليه الطبع البشري من صفات نفسانية.

إن هذه الصفات لم تكن متحققة في الإنسان قبل أن يعجّنها الله سبحانه مع حقيقته، ثم إن الإنسان مطالب بعد ذلك - أي: في النشأة الدنيوية - بالتجدد عن أغلبها؛ لأنها من الرذائل والشرور بدليل ما يُروى عن الرسول الكريم ﷺ انه قال: ((تكلفوا فعل الخير وجاهدوا نفوسكم عليه فإن الشر مطبوع عليه الإنسان))^(٣)، فالإنسان المحقق لإنسانيته لم يصحب هذه الصفات إلا في أول خلقه، وهي غير لازمة له، وعلى هذا البيان يتراجع في إعراب (معجونا) النصب على الحالية، والله أعلم بالصواب.

و قريب من هذا الاحتمال في قوله ﷺ : ((أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ لِلْخَيْرِ أَهْلًا وَلِلْحَقِّ دَاعِيًّا وَلِلطَّاغَةِ عِصَمًا وَإِنْ لَكُمْ عِنْدَ كُلِّ طَاعَةٍ عَوْنًا مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ يَقُولُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَيُثَبِّتُ بِهِ الْأَفْئِدَةِ فِيهِ كِفَاءٌ لِمُكْتَفٍ وَشِفَاءٌ لِمُشْتَفٍ))^(٤) وفي محل جملة (يَقُولُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ) وجهان: أحدهما: أنه صفة (عونا)، والآخر: حال عن (الله سبحانه)^(٥) وأساس هذا

(١) الأشباه والنظائر: ٩٧/٤.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٩٩/١.

(٣) تتبّه الخواطر ونزهة النواظر (مجموعة ورَّام): ١٢٠/٢.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٦٥/١١: (٢٠٧/٦).

(٥) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٣٤٤/٢.

الخلاف في عود ضمير فاعل (يقول) فمن الشرّاح من يراه عائداً على (عونا) ^(١)، وجوز آخرون أنه ضمير الذات الإلهية المقدسة ^(٢)، ولأن الجمل بعد النكرات صفات و(عونا) نكرة وبعد المعارف أحوال ^(٣) ولفظ الجملة ((أعرف المعارف بالإجماع)) ^(٤) أختلف في إعراب محل الجملة.

وقد يرجح كون الجملة حالاً وفاعل فعلها هو الله جل جلاله بما يأتي:

١. اشتهرت عند النحويين قاعدة لتعيين معاد ضمير الغائب مفادها أن الضمير لأقرب مذكور ^(٥)، قال ابن مالك: ((إذا ذُكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعداً جعل للأقرب ولا يجعل لغيره إلا بدليل)) ^(٦) والأقرب إلى ضمير (يقول) في الخطبة لفظ الجملة، ولا دليل يدعو إلى مخالفة القاعدة .
٢. إن الفاعل في قوله ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ (يثبت به الأئمة) هو (الله) لأن العون أداة التثبيت، وكون (يثبت) معطوفاً على (يقول) يرجح أن يكون فاعلهما واحداً.
٣. وجود قرينة قرآنية تؤيد ما رُجح، وهي قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [الفرقان/٣٢] ، قوله: ﴿أَنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [مريم/٩٧] ، قوله أيضاً: ﴿أَنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [إبراهيم/٢٧] ، وكل هذه الآيات المباركة تشير إلى أنّ الفاعل هو الله تبارك وتعالى الذي بيده ملکوت كل شيء.

(١) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/٤ ٣٤ وشرح نهج البلاغة (المعتزل): ١١/٢١ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/٣٠ - ٣١ واختيار مصباح السالكين: ٤٠٣.

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/٤ ٣٤ واختيار مصباح السالكين: ٤٠٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٨٩.

(٤) همع الهوامع: ١/١٩١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٠ ٤.

(٦) شرح التسهيل: ١/١٥٧.

وفي قول الأمير (الراوندي) من خطبة أخرى: ((فَاحذُرُوا عِبَادَ اللَّهِ عَدُوَ اللَّهِ أَنْ يُعَدِّيْكُمْ بِدَائِهِ))^(١) وقع الاحتمال أيضاً، قال الراوندي: ((«أَنْ يُعَدِّيْكُمْ» محله نصب على أنه بدل من عدو الله أو مفعول ثان))^(٢)، وذهب المعتزلي إلى الأول (البدل) ورد الثاني؛ لأن (حذر) لا يتعدى إلى مفعولين^(٣).

ولا يعدم رد المعتزلي الاحتمال في المقام؛ لأنَّه يجوز أن يكون محل المصدر المؤول النصب بنزع الخافض، والتقدير: فاحذروا عباد الله عدو الله من عدواه إياكم بدائمه، وحذف الجار قبل (أن) قياسي في النحو^(٤).

وفي خطب الإمام علي (الراوندي) ما يحتمل وجهاً من المنصوبات ووجهين من التوابع، ك(عجب) الثانية في قوله لأصحابه المتخاذلين عن قتال الشاميين: ((فَيَا عَجَباً عَجَباً وَاللَّهِ يُمِيتُ الْقَبْرَ وَيَجْلِبُ اللَّهَمَّ مِنْ اجْتِمَاعِ هَوْلَاءِ الْقَوْمِ عَلَى بَاطِلِهِمْ وَتَفَرَّقُكُمْ عَنْ حَقْكُمْ))^(٥) فهي عند الراوندي بدل من (عجب) الأولى^(٦) وعند الكيزري مفعول مطلق لفعل محفوظ، والتقدير: فيها عجباً عجبت عجباً من شأنه كذا^(٧) وهو وجه محتمل لدى البحرياني يقابل احتماله كونها توكيدها لفظياً بعد الأولى^(٨).

ويمكن الإفادة في نقد الأوجه الثلاثة من بعض ما قاله النحويون في إعراب (زيد)
المكرر في قول الشاعر:^(٩)

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٣٦/١٣: (خ/٢٣٨).

(٢) منهاج البراعة(الراوندي): ٢٣٧/٢: وينظر: حدائق الحقائق: ٣٥٤ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤/٢٦٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٣٨/١٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٤ وشرح ابن عقيل: ٢/١١١.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢/٧٤: (خ/٢٧).

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١/٢١٦.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٢٣٩.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٢/٣٧.

(٩) كتاب سيبويه: ٢٠٥ وخزانة الأدب: ٤/٣٠. وسائل البيت بعض ولد جرير، ونسب أيضاً إلى عبد الله بن رواحة.

يا زيد زيد اليعملات الذيل تطاول الليل - هديت - فانزل

على ضم (زيد) الأول بناءً منع بعضهم كون المكرر توكيداً لفظياً، لاختلاف جهتي التعريف، واتصاله بما لم يتصل به الأول^(١)، والتوكيد اللفظي يقتضي أن يتكرر اللفظ الأول بعينه^(٢)، وهذا المنع يطال شاهد الخطبة أيضاً، فالاختلاف متحقق من حيث إن (عوا) الأولى نكرة غير مقصودة ولا مخصصة بخلاف الثانية التي خصصت بالوصف (يميت القلب).

ولا يسلم المعنى من الوهن والركاكة بجعل (عوا) المكررة مفعولاً مطلقاً وهو ما يتضح جلياً عند تقدير العامل، كما تقدم.

إن الوظيفة الدلالية المتواخدة من تكرار (عوا) في الخطبة هي بيان نوع العجب المنادى وتخصيصه بالعجب الذي يميت القلب ويجلب الهم، وهذه الوظيفة حاضرة بإعراب (عوا) الثانية كما أعرتها القطب الروندي، أي: إعرابها بدل بعض من (عوا) الأولى؛ فان((الفائدة في بدل البعض والاشتمال: البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس))^(٣).

وفي الخطب أيضاً ما احتمل فيه الشراح وجهاً من التوابع وأربعة أوجه من المنصوبات متلماً في (طول أمل) من قوله ﴿فَلَا يُغْرِيَكَ سَوَادُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَحَذَرَ الْإِقْلَالَ وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ طُولَ أَمْلٍ وَاسْتَبَعَادَ أَجَلَ كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَرْعَجَهُ عَنْ وَطَنِهِ وَأَخْذَهُ مِنْ مَأْمَنِهِ﴾^(٤) ففي إعرابه الأوجه الآتية:

١. أنه بدل، قال الروندي: ((و قوله «طول أمل» بدل من قوله «من كان قبلك» أي رأيت آمال من كان قبلك و استبعاده قبل موته وسرعة نزول الموت به وإزعاجه من داره

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٤٢٠ و مغني الليب: ٢/٩١٦.

(٢) ينظر: المفصل: ١١١ و شرح ابن عقيل: ٣/٧٥١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٨٣.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ٨/٩٦٢ (خ/١٣٢).

وقطعه منها))^(١)، وردّه الكيدري بأنه ((لا يجوز أن يكون بدل الكل من الكل ولا بدل الجزء من الكل لأن (طول الأمل) ليس (من كان) ولا بعضاً، ولو جُعل في حكم بعضه مجازاً للزم أن يكون في الثاني ضمير الأول كما تقول: ضربت زيداً رأسه وكذلك لو جُعل بدل الاستعمال... ثم من حكم البدل عند الأكثرين أن يجعل المبدل منه في حكم الساقط وتقدير سقوطه هنا يُفسد الكلام))^(٢)، وجوز المعتلي أن يكون بدل اشتغال حذف منه الضمير كما حذف في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا مَنْ يَرِدُهُ مُحَمَّداً﴾^(٣)

٢. أنّه مفعول له، والتقدير: فعلوا ذلك لأجل طول الأمل^(٤)، وأنكره الكيدري أيضاً؛ لأنّه يرى أنّ (طول أمل) ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل^(٥).

يشير الكيدري إلى شرط شرطه النحويون المتأخرون في المفعول له وهو أن يتحد بالمععل به فاعلاً^(٦)، وهو متحقق؛ لأنّ أصل الكلام - بحسب ما أراه -: وأمن العاون لأجل طول أمله. ففاعل الطول هو أمل فاعل (أمن)، أي أنّه من سببه وفي منزلته، وما كان من سبب شيء يكون في حكمه^(٧).

وقد أورد المعتلي إشكالاً آخر على هذا الوجه وأجابه بنفسه إذ قال: ((إإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وها هنا ليس الأمن علة طول الأمل بل طول الأمل علة الأمن. قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن يجوز أن يكون الأمن علة طول

(١) منهاج البراعة (الراوندي): ٥٢/٢ وينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٣.

(٢) حدائق الحقائق: ١/٥٩٨.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلي): ٨/٢٧٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٩٠ ومعنى الليث: ٢/١٦٤ - ١٦٥.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلي): ٨/٢٧٠ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/١٤٢ واختيار مصباح السالكين: ٢٩٠.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٥٩٨.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد: ٩٠ وأوضاع المسالك: ٢٢٦ وهمع الهوامع: ١٣٢/٢.

(٨) كتاب سيبويه: ١، ٣٦٧ ، ٣٦٩ وينظر: المقتصد: ١/٦٦ وارشاف الضرب: ٣/١٣٨٣ - ١٣٨٤.

الأمل ألا ترى أن الإنسان قد يأمن المصائب فيطول أمله في البقاء ووجوه المكافئ لأجل ما عنده من الأمان))^(١).

ورؤي النص بجر(طول) بالباء، أي: بطول أمل^(٢)، وهي (باء) السبب، وموضع شبه الجملة نصب مفعول له أيضاً ولكنه غير صريح لجره بحرف التعلييل (باء).

٣. أَنَّه منصوب بنزع الخافض، ذهب إليه الكيدري بعدما أشكل على الوجهين السابقين فقال: ((والذي يقتضيه سياق الكلام أن يكون التقدير لطول الأمل فلما نزع الخافض وصل الفعل الذي هو جمع وما بعده إليه فنصبه))^(٣).

والذي يبدو لي أن الكيدري قد وقع فيما فرّ منه؛ إذ لا فرق بين قوله هذا والوجه السابق (المفعول له) الذي أنكره؛ لأنَّ جمهور النحاة يرى نصب المفعول له جوازاً كانتصاب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، فهو من المنصوب بعد نزع الخافض (حرف التعلييل) قال سيبويه: ((باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنَّه موقع له، وأنَّه تفسير لما قبله لمَ كان؟... وذلك قوله: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كلُّه ينتصب لأنَّه مفعول له، كأنَّه قيل له: لم فعلت كذا وكذا ف قال: لكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله))^(٤).

٤. أَنَّه مصدر سد مسد الحال، أي: من باب مجيء الحال مصدرًا فيكون التقدير: وأمن العاقب حال كونه طائلاً للأمل، وهو وجه قد احتمله البحرياني^(٥).

٥. ظرف زمان العامل فيه (أمن)، احتمله البحرياني أيضاً^(٦)، وتقديره: وأمن العاقب في طول الأمل.

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٢٧٠/٨:

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٤٢/٣:

(٣) حدائق الحقائق: ٥٩٨/١:

(٤) كتاب سيبويه: ٣٦٧/١ ، ٣٦٩ وينظر: المقتصد: ٦٦٦ وارتفاع الضرب: ١٣٨٣/٣ - ١٣٨٤ .

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٤٢/٣:

(٦) ينظر: نفسه: ١٤٢/٣:

مدخل:

ذكر سيبويه الأداة في قوله: ((وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثراها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محفوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد)).^(١) والأداة مصطلح عند البصريين يُرادف الحرف القسيم المقابل لاسم، والفعل في قسمة الكلام عندهم، قال ابن السراج: ((اعلم: أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف لأنَّ الحروف أدوات تُغيَّر ولا تتغيَّر)).^(٢)

وشاع استعمال مصطلح الأداة في النحو الكوفي؛ لأنهم أحلوه محلَّ الحرف في أقسام الكلام^(٣) بعد ما توسعوا في مدلوله ليشمل فضلاً عن الحروف بعض الأسماء، كالأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال^(٤).

وعبر ابن هشام الأنباري عن مفهوم الأدوات بـ(المفردات) وقال في تفسيرها: ((وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك))^(٥)، مع رجوعه إلى تسمية الأداة في شرح بعض تلك المفردات، كقوله: ((الألف أصل أدوات الاستفهام)).^(٦)

وفي كتاب (الإنقان في علوم القرآن) أجد مصطلح الأداة مستويًا؛ لاستيعابه جميع أجزاء مفهومه، فقد عقد السيوطي فيه باباً خاصاً بمعرفة الأدوات التي يعني بها ((الحروف وما

(١) كتاب سيبويه: ٣/٤٩٦.

(٢) الأصول في النحو: ١/٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/٥٨ ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي: ٢٣٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٦٧ ، ٢/٢٣٥ ومجالس ثعلب، تحرير عبد السلام محمد هارون: ٢/٥٩٠ والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحرير: د.حاتم صالح الصافان: ١/٢٨٢.

(٥) معنى الليبب: ١/٣٥.

(٦) نفسه: ١/٣٦.

شاكلاها من الأسماء والأفعال والظروف^(١)، والمقصود بالمشكلة الاشتراك في الوظيفة المعنوية داخل الجملة، فأسماء الاستفهام أدوات؛ لأنها تشتراك مع الهمزة في المعنى، وكذلك (ليس)؛ لأنها تقييد ما تقييده حروف النفي، وعلى ذلك فقس.

ومن المحدثين عرّف الدكتور مصطفى النحاس الأدوات بأنها ((روابط تربط أجزاء الجملة بعضها مع بعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها))^(٢).

أما خصائص الأدوات فاهمها:^(٣)

١. أنّ المعاني التي تؤديها الأدوات هي نوع من التعبير عن علاقات في السياق، فهي ((لا تدل على معانٍ معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جراً))^(٤).
٢. أنها أكثر أقسام الكلام في الاستعمال، وأقوم أثراً فيه، فقلما نجد جملة في العربية لا تتخل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة^(٥).
٣. لا تدخل الأدوات في جدول تصريفي، فهي لا ترجع إلى أصول اشتتاقيّة أو صيغ تصريفية.
٤. الأدوات من المبنيات، ولا يعترها التغيير الإعرابي.
٥. تلتزم موقعاً معيناً في السياق التركيبية، وغالباً ما يكون التقدم على ما تعلق معناها به.

(١) ١٤٠/٢.

(٢) دراسات في الأدوات النحوية: ٢٤.

(٣) ينظر: نفسه: ٢٦ - ٢٩.

(٤) اللغة العربية معناها وبناؤها، د. تمام حسان: ١٢٥.

(٥) ينظر: نفسه: ١٢٣.

وينضوي تحت هذه الخصائص ما يسمى عند النحويين حروف المعاني، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وبقية أدوات النفي، وأسماء التي خلصت للظرفية، وغير ذلك^(١).

وفي هذا الفصل سأعرض احتمالات شراح (نهج البلاغة) في معانٍ الأدوات الواردة في خطب الإمام علي عليه السلام وفي وظائفها.

(١) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي: ٢٠٠٠ - ٢٠١٠.

المبحث الأول: الاحتمال في الأدوات الأحادية

أولاً: الباء:

حرف جر يأتي لمعان متعددة ذكرها النحويون واللغويون^(١)، وقد أوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين معنى^(٢)، وإن هذه المعاني الكثيرة لهي الدافع الرئيس الذي دفع شراح النهج إلى الاحتمال فيها.

ففي قول الإمام عليه السلام: ((لَمْ تُحْطِبْ بِهِ الْأَوْهَامُ بَلْ تَجَلَّ لَهَا بِهَا وَبِهَا امْتَنَعَ مِنْهَا وَإِلَيْهَا حَاكِمَهَا))^(٣) ذكر ابن ميثم البحرياني أن ((الباء في (بها) [الأولى] للسببية. إذ وجودها هو السبب المادي في تجلّيه لها، ويحتمل أن تكون بمعنى (في)، أي: تجلّى لها في وجودها)).^(٤).

والأرجح من الاحتمالين أن تكون الباء بمعنى (في)؛ لما ورد في الآخر منسوباً إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام فيه تصريح بالحرف (في) مع تجلي الباري عزّ وجلّ، وهو قوله عليه السلام: ((لَدَّ تَجَلَّ اللَّهُ لِخَلْقِهِ فِي كَلَامِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَبْصِرُونَ))^(٥)، زيادة على وجود مناسبة لطيفة تدرك بأدنى تأمل بين قوله تبارك تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذِكْرُهُ أَكْبَرُ﴾ [فصلت: ٥٣] وبين الشاهد في خطبة الأمير عليه السلام، فإن الله تبارك وتعالى إنما يظهر ويتجلّ بآياته لا بذاته المقدسة^(٦)، ولاستعمال الحرف (في) في الآية المباركة دلالة على أنّ المعنى في الخطبة يقتضي (في) أو ما يؤدي معناه.

(١) ينظر: معاني الحروف، علي بن عيسى الرمانى، تتح: د. عبد الفتاح شبلى: ٤٥ - ٥٠ . ومعنى الليبب: ١٢٢/١ . ١٣٤ .

(٢) ينظر: الحروف، أبو الحسين المزنى، تتح: د. محمود حسين محمود وغيره: ٥٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلى): ٤٤/١٣ (خ/٢٣١).

(٤) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١١٣/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين: ٤٢٨ .

(٥) أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملى، تتح: محمد علي قاسم: ١٥٧.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي، تتص: أحمد حبيب العاملى: ٥٦٩ و الكشاف: ٥٠٧/٢ .

وفي قوله ﴿إِذْلَكُمُ الْأَرْضَ وَاصْبِرُوا عَلَى الْبَلَاءِ وَلَا تُحَرِّكُوا بِأَيْدِيكُمْ وَسُيُوفِكُمْ فِي هَوَى السِّنَتِكُمْ وَلَا تَسْتَعْجِلُوا بِمَا لَمْ يُعَجِّلُهُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) يجوز كون الباء في (بأيديكم) زائدة^(٢)، والمعنى: لا تحركوا أيديكم وسيوفكم في هوى السننكم، وأنّ في ذلك نهيًا عن الجهاد من غير إذن الإمام المفترض طاعته.

ويجوز أن يكون مفعول (تحركوا) محدودًا وتكون الباء غير زائدة على أحد معنيين: الأول: أنها دالة على السببية، أي: لا تحركوا الفتنة أو نحوها فيما تهونون بسبب أنّ لكم يدًا قوية وسيفًا قاطعاً^(٣). والثاني: أن تكون للاستعانة، أي: لا تحركوا مستعينين بأيديكم وسيوفكم في هوى السننكم^(٤).

وقد يؤيد القول بزيادة الباء رواية بعضهم النص بإسقاطها^(٥)، وكذلك أنه لا دليل في الكلام يسوغ حذف المفعول فيما لو قيل بعدم زياتها.

ولا ينبغي أن يفهم من هذه الزيادة الزيادة المعنوية وإنما هي زيادة لفظية من حيث الإعراب والصنعة وحسب^(٦)، فإن الحروف الزائدة بعمومها ((تفيد توكييد المعنى في الجملة كلها؛ لأنَّ زيادة الحرف تعتبر^(٧) بمنزلة إعادة الجملة كلها، وتفيده ما يفيده تكرارها بدونه؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أم في وسطها، أم في آخرها))^(٨).

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزمي): ١١١/١٣: (خ/٢٣٥).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٤٥١/٢: وأعلام نهج البلاغة: ٢٠٦ وشرح نهج البلاغة(المعتزمي): ١١٣/١٣: وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٩٢/٤.

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٤٥١/٢: .

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزمي): ١١٣/١٣: ١١٣/١٣: وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٩٢/٤: .

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزمي): ١١٣/١٣: .

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري، تحرير: أحمد السيد سيد أحمد: ٢٢/٣: .

(٧) كذا في الأصل، والصواب: تُعد.

(٨) النحو الباقي: ٧٠/١: .

ومن الاحتمال أيضاً في قوله ﷺ: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الْفَاعِي فِي الْخَلْقِ حَمْدُهُ وَالْغَالِبُ جُنْدُهُ وَالْمُتَعَالِي جَدُهُ أَحَمْدُهُ عَلَى نِعْمَهِ التَّوَامُ وَالْأَئِمَّهُ الْعِظَامُ الَّذِي عَظُمَ حِلْمُهُ فَعَفَا وَعَدَلَ فِي كُلِّ مَا قَضَى وَعَلِمَ بِمَا يَمْضِي وَمَا مَضَى مُبْتَدِعُ الْخَلَائِقِ بِعِلْمِهِ وَمُنْشَئُهُمْ بِحُكْمِهِ))^(١)، فقد منع ابن أبي الحديد كون الباء في (علمه) للسببية، كما يقال: هو الحجر بقله، وعنه أن الباء للمصاحبة، كما يقال: خرج زيد بسلاحه^(٢). وفصل البحري في منشأ الاحتمال ومعنى كل وجه فيه إذ قال: ((مبتدع الخلق بعلمه. ظاهر كلامه ﷺ ناطق بأن العلم هنا سبب لما ابتدع من خلقه و لا شك أن السبب له تقدم على المسبب من جهة ما هو سبب وهذا هو مذهب جمهور الحكماء^(٣)، والخلاف فيه مع المتكلمين. إذ قالوا: إن العلم تابع للمعلوم والتابع يمتنع أن يكون سببا. فالباء على رأيهم إذن للاستصحاب، وعلى الرأي الأول للنسب^(٤)، ثم يميل إلى معنى السببية بقوله: ((ونحن إذا حققنا القول وقلنا: إنه لا صفة له تعالى تزيد على ذاته و كانت ذاته و علمه و قدرته و إرادته شيئاً واحداً وإنما تختلف بحسب اعتبارات تحديدها عقولنا الضعيفة بالقياس إلى مخلوقاته ... لم يبق تفاوت في أن يستند المخلوقات إلى ذاته أو إلى علمه أو إلى قدرته أو غيرهما^(٥))).

وببيان أكثر، إنَّ الصفات التي للباري عزَّ وجلَّ على نوعين: ^(٦)

١. صفات الذات، وتعني الكمال المطلق الذي هو الذات الإلهية عينها، فالامتياز في هذه الصفات يكون من جهة التعلق لا من جهة أصلها، لأنَّها جميعاً ذات واحدة.

(١) شرح نهج البلاغة(المعتلزي): ١١٥/١٣: (خ/٢٣٧).

(٢) بنظر: نفسه: ١١٨/١٣.

(٣) الحكمة: تطلق على ما يُرادف الفلسفة، والحكماء هنا نسبة إلى الحكمة الإلهية التي هي علم يبحث في أحوال الموجود بما هو موجود، وقيل: هي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضى ذلك. بنظر: التعريفات: ٥٥ والمعجم الفلسفى، لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية في مجمع اللغة العربية المصري: ٧٥.

(٤) شرح نهج البلاغة(البحري): ١٩٧/٤.

(٥) نفسه: ١٩٧/٤.

(٦) بنظر: بدائع الحكمة، كاظم بن قاسم الرشتي، تلح: صالح الدباب: ٤٠ - ٤٥ و دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقى مصباح اليزدي: ٩٤/١.

٢. صفات الأفعال، وهي حادثة خارجة عن الذات المقدسة إنما تتعلق بأفعالها وأثارها، وتنبع من الارتباط الوجودي للمخلوقات بالله جلّ وعلا. ولذلك يمكن أن يتصف تعالى بإحداثها وبضدها، فيقال: هو الرازق والممانع، والمحيي والمميت...، على حين لا يجوز سلب الصفة الذاتية عنه تبارك وتعالى واثبات نقيضها.

والعلم من صفات الله الذاتية، فهو سبحانه موجود عالم، ولا يمكن أن يوصف بالجهل مطلقاً، رُوي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: ((لم يزل الله عزّ وجلّ ربنا وعلمه ذاته ولا معلوم)) ^(١).

وبهذا يندفع ظن من يظن أنّ القول بسببية الباء في شاهد الخطبة ضرب من الشرك، فالسبب (العلم) مصدق عيني للسبب (الذات الإلهية) ولا يمكن أن يُعقل كون شريك الشيء عينه.

ثانياً: اللام:

وهي نوعان: أحدهما: حرف جر يفيد معنى الملك والاستحقاق عند سيبويه ^(٢)، وقيل: إنّ أصل معانيه الاختصاص ^(٣) وقد بلغ الدكتور عبد الهادي الفضلي بلام الجر سبعة وعشرين صنفاً ^(٤). والآخر: ليس بحرف جر، مثل: لام الابتداء، ولام الأمر، وغيرها.

ولم أظفر بشاهد من خطب الإمام علي (عليه السلام) احتملت فيه اللام من النوع الثاني أكثر من وجه، وقد ورد الاحتمال في لام الجر في مواضع منها قوله (عليه السلام): ((أَلَا وَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ جَمَعَ حَزَبَهُ وَاسْتَجْلَبَ خَيْلَهُ وَإِنَّ مَعِي لَبَصِيرَتِي مَا لَبَسْتُ عَلَى نَفْسِي وَلَا لَبْسَ عَلَى وَأَيْمَنِ اللَّهِ لَأُفْرِطَنَ لَهُمْ حَوْضًا أَنَا مَاتِحُهُ لَا يَصْدُرُونَ عَنْهُ وَ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ)) ^(٥) فعلى فتح همزة

(١) الكافي: ١٠٧/١.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٢١٧.

(٣) ينظر: المفصل: ٢٨٦ والجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تج: د. فخر الدين قباوة وغيره: ٩٦.

(٤) ينظر: اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: ٩٣.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١/٢٣٩ (خ/١٠).

(أفرطن) من (فرط) الثالثي، أي: سبق القوم إلى الماء^(١) يُحتمل في اللام بعده أن تكون لام التعدية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا أَبْشِرَتْهُمْ إِلَى حَوْضَ أَنَا ماتِهِ﴾. ويُحتمل أن تكون لام التعليل، أي: لأسبقن لاجلهم إلى حوض^(٢).

ويرى الباحث لزوم عد اللام هنا لام التعدية للحفاظ على دلالة الكلام وما سيق إليه من تهديد ووعيد لجنود الشيطان، فلو جعلت اللام لام التعليل لكان ﴿إِنَّمَا يَنْهَا﴾ هو السابق والمنقدم إلى حوض العذاب الذي لا ينجو من ورده، ولا يرجع إليه، وهذا عكس المراد؛ لأن المراد مثل قولهم: ((أفروطوه إلى الماء: قدموه)).^(٣) فهو ﴿إِنَّمَا يَنْهَا﴾ يتوعدهم بأن يقدمهم هم إلى حوض يعذبهم فيه ذلك العذاب، وإنما يتحقق هذا المعنى بكون اللام للتعدية.

وفي اللام الداخلة على لفظ الجلالة من قول الإمام الإمام الشافعي: ((إِنَّ الْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ النَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ مَا قَدَّمَ لِلَّهِ آبَاؤُكُمْ فَقَدَّمُوا بَعْضًا يَكُنْ لَكُمْ قَرْضاً))^(٤)
الاحتمالات الآتية:

١. إنها لام العاقبة^(٥) أو الصيرورة بحسبما سماها بعضهم^(٦)، والمعنى: إلى الله سيصير آباؤكم.

٢. هي ((لام الاختصاص)، كما يقال: لزيد أخ، أي اختص بالله آباؤكم، هذا كما يقال: الله أنت. وهذه الكلمة يراد بها مدح المخاطب وتفضيله، ومعنى تفضيله تخصيصه بالإضافة إلى الله))^(٧) قال مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ): ((إذا أضيف الشيء إلى عظيم

(١) ينظر: العين: ٤١٩ / مادة: طرف) والصحاح: ١١٤٨ / مادة: فرت).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ١٤٠ / مادة: فرت).

(٣) أساس البلاغة: ١٨ / مادة: فرت).

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٣ / ١١٦ (خ ١٩٦).

(٥) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ٦٤٠ / وحدائق الحقائق: ١٧٥ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤ / ٧.

(٦) ينظر: معاني الحروف: ٦٥ وهمع الهوامع: ٤ / ٢٠٢.

(٧) معاجز نهج البلاغة: ٦٤٠ / وحدائق الحقائق: ١٧٥ وأعلام نهج البلاغة: ١٧٩.

شريف اكتسى عظماً وشرفاً كما قيل : بِيَتُ اللَّهُ ونَاقَةُ اللَّهِ فَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْوَلَدِ مَا يَحْسُنُ
مَوْقِعُهُ وَيُحْمَدُ قِيلَ لِلَّهِ أَبُوكَ)^(١).

٣. احتمل السرخي - كما مر آنفًا^(٢) - كون (الله آباؤكم) كلاماً متصلةً بما قبله، وعليه تكون اللام متعلقة مع مجرورها بالفعل (قدم) وتقييد التعليل ، والمعنى : ((يقول الناس لأولاد الميت : ما ترك لكم آباؤكم . وتقول الملائكة : ما أنفق في سبيل الله في حياته وقدّمه لوجه الله عند موته ليكون ذخيرة لمناجاته في الآخرة))^(٣).

٤. اللام لام التعجب ، والكلام محمول على قولهم : الله دره ، ونحوه في إفادته التعجب والاستعظام^(٤) ، جاء في (تهذيب اللغة) : ((ويقولون : لاه أبوك ، يريدون الله أبوك ، وهي لام التعجب يضمرون قبلها : أعجبوا لأبيه ما أكمله))^(٥) وقال الرضي مفسراً (الله دره) : ((وإنما نسب فعله [أي : فعل المتعجب منه] إليه تعالى ، قصداً للتعجب منه لأن الله تعالى منشئ العجائب ، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى ، نحو قولهم : الله أنت ، والله أبوك ، فمعنى الله دره : ما أعجب فعله))^(٦).

وهناك وجه خامس لم يذكره الشرّاح يمكن حمل هذه اللام عليه ، وهو كونها تقييد القسم في سياق التعجب ، قال أبو البقاء العكّري (٦١٦هـ) : ((وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجب كقولهم : الله أبوك لقد فعلت وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأولى [يعني أحرف القسم الأخرى : الباء ، والواو ، والتاء] ليعلم أنّ القسم قد انضمّ إليه أمر آخر وكانت اللام أولى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختص))^(٧) ، وعلى هذا الأساس تؤدي دلالة

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ترجمة طاهر الزاوي وغيره : ١٩/١ (مادة : أبا).

(٢) ينظر : صفحة رقم (٣٢) من هذا البحث.

(٣) أعلام نهج البلاغة : ١٧٩.

(٤) ينظر : شرح نهج البلاغة (البحري) : ٤/٧.

(٥) تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، ترجمة عبد السلام محمد هارون وغيره : ٦/٤٢٢ (مادة : الله).

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢/٧٠.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ، ترجمة د. غازي طليمات : ١/٣٧٥.

قوله ﴿لَهُ أَباؤكُمْ وَظِيفَتِينِ﴾: إحداهما: توكيد ما يقوله الناس وتقوله الملائكة على المرء الهالك، وذلك بوساطة القسم الذي دلت عليه اللام. والأخرى: التعجب من عدم تأثر المخاطبين بهذه المواقع البالغة وال عبر، وبقائهم في غفلتهم وغيهم؛ فان (لله أباوكُم) من تراكيب التعجب السماعي^(١).

ومن الاحتمال في اللام أيضاً ما نجده في قوله ﴿لَهُ أَباؤكُمْ﴾ بعد تلاوته: ﴿يَا لَهُ مَرَاماً مَا أَبْعَدَهُ وَزَوْرًا مَا أَفْظَعَهُ لَقَدِ اسْتَخْلَفُوا مِنْهُمْ أَيَّ مُذَكَّرٍ وَتَأْوِشُوهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(٢) فإنه يحتمل أن تكون اللام في (له) لام المستغاث لأجله والمدعى إليه^(٣)، وهي لام التعليل نفسها عند المرادي (٧٤٩هـ)، جاء في كتابه (الجني الداني): ((لام المستغاث من أجله). وهي مكسورة إلا مع المضمر... وهذه اللام هي، في الحقيقة، لام التعليل)^(٤)، فيكون معنى قوله ﴿لَهُ أَباؤكُمْ﴾: يا قوم تعالوا إلى هذا المرام العجيب في بعده.

ويحتمل أنها لام التعجب^(٥) التي تفيد التعجب المجرد عن القسم وعن غيره، و تستعمل في النداء كقولهم: يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهم^(٦).

ولا بأس بالجمع بين الاحتمالين المتقدمين بعد اللام دالة على معنى الاستغاثة والتعجب معاً، قال الثعالبي (٤٣٠هـ): ((وقد تجتمع التي للنداء والتي للتعجب كما قال الشاعر:

﴿أَلَا يَا لَقُومِي لطِيفُ الْخَيَال﴾^(٧)

(١) ينظر: الزاهر: ١١/٣٣٩ وتأج العروس: ١١/٢٨٠ (مادة: درر).

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتنزي): ١١/١٤٥ (خ/٢١٦).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٢/٣٧٦ واختيار مصباح السالكين: ٤١٢.

(٤) ١٠٤.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق: ٢/٢٤ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤/٥٣.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢١٧ مغني الليبب: ١/٢٣٢.

(٧) فقه اللغة وسر العربية، تحرير: مصطفى السقا وغيره: ٣٥٨.

ولا يبعد قصده بلام النداء لام الاستغاثة، وإنّ فلا وجود للام تسمى بلام النداء.

إنّ التقارب القوي الذي قد يصل إلى حد التلازم أحياناً بين حال المتعجب وحال المستغيث سهّل دلالة اللام على كليهما^(١)، فإنّ ((رؤية الأمر العظيم المتعجب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم))^(٢).

ثالثاً: الواو:

حرف معنى، الأصل فيه الإهمال؛ لأنّه يدخل على الاسم والفعل جميعاً ولا يختص بأحدهما^(٣)، ولكنه يجيء عاملاً جاراً، كواو القسم، وناصباً، كواو المعيبة التي تتصبّب المفعول معه على رأي^(٤).

وقد احتمل شراح نهج البلاغة أكثر من وظيفة دلالية للواو في بعض مواضع من خطب الإمام علي عليه السلام منها قوله: ((وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ وَالْعِلْمِ الْمَأْثُورِ وَالْكِتَابِ الْمَسْطُورِ وَالنُّورِ السَّاطِعِ وَالضَّياءِ الْلَامِعِ وَالْأَمْرِ الصَادِعِ إِزَاحَةً لِلشُبُهَاتِ وَاحْتِجَاجًا بِالْبَيِّنَاتِ وَتَحْذِيرًا بِالآيَاتِ وَتَخْوِيفًا بِالْمَثَلَاتِ وَالنَّاسُ فِي فِتْنٍ أَنْجَذَمْ فِيهَا حَبْلُ الدِّينِ وَ تَرَعَّزَتْ سَوَارِي الْيَقِينِ وَ اخْتَلَفَ النَّجْرُ وَ تَشَتَّتَ الْأَمْرُ وَ ضَاقَ الْمَخْرُجُ وَ عَمِيَ الْمَصْدَرُ فَالْهُدَى خَامِلٌ وَالْعَمَى شَامِلٌ عُصِيَ الرَّحْمَنُ وَ نُصِرَ الشَّيْطَانُ وَ خُذِلَ الْإِيمَانُ فَانْهَارَتْ دَعَائِهُ وَ تَكَرَّتْ مَعَالِمُهُ وَ دَرَسَتْ سُبُلُهُ وَ عَفَتْ شُرُكُهُ أَطَاعُوا الشَّيْطَانَ فَسَلَكُوا مَسَالِكَهُ وَ وَرَدُوا مَنَاهِلَهُ بِهِمْ سَارَتْ أَعْلَامُهُ وَ قَامَ لِوَاؤُهُ فِي فِتْنٍ دَاسَتْهُمْ بِأَخْفَافِهَا وَ وَطَئَتْهُمْ بِأَظْلَافِهَا وَ قَامَتْ عَلَى سَنَابِكِهَا فَهُمْ فِيهَا تَائِهُونَ حَائِرُونَ جَاهِلُونَ مَفْتُونُونَ فِي خَيْرٍ دَارٍ وَ شَرٍّ جِيرَانٍ))^(٥)، والاحتمال واقع في الواو من (والناس في فتن) فهي إما أن تكون واو الحال والعامل فيه

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٢/١.

(٢) المساعد: ٥٢٦/٢.

(٣) ينظر: معاني الحروف: ٦٨.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٥٣ و مغني اللبيب: ٢٤/٢.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١٣٥/١ - ١٣٦ (خ/٢).

(أرسله) وتكون الفتنة المذكورة هي فتن العرب في الجاهلية وحال البعثة النبوية^(١)، وإنما أن تكون استئنافية ويكون ما بعدها شروراً منه فِي ذَمِّ أَصْحَابِهِ في ذم أصحابه، أو أصحاب معاوية^(٢) من أهل زمانه، وذلك بوصف ما هم عليه من بعد عن الدين، وقرب من الشيطان^(٣).

وبسبب هذا الاختلاف في تحديد وظيفة الواو أمران رئيسيان:

١. أن ما أورده الشريف الرضي من هذه الخطبة يعد فصولاً ملقة ليست على نظامها الذي خرجت عليه، ولو انتظمت وذكر ما حذف منها لتوضيح المراد وزال الاختلاف^(٤).
٢. اشتراك الواوين (الحالية والاستئنافية) في بعض الأحكام النحوية، كإهمال، وانه يلي كلتيهما جملة، حتى أنه قد تجمعان بتسمية واحدة هي (واو الابتداء)^(٥) بيد أن هذا الاشتراك لا يذيب الفروق الدلالية بين الواوين.

والراجح عند الباحث كون الواو حالية وما بعدها بيان لحال أهل مكة قبيل المبعث النبوى الشريف؛ لما يحمله الكلام من أوصاف لا تصدق إلا عليهم، قال ابن أبي الحديد: ((وقوله في خير دار يعني مكة وشر جيران يعني قريشا وهذا لفظ النبي سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين حكى بالمدينة حالة كانت في مبدأ البعثة فقال: كنت في خير دار وشر جiran))^(٦).

وشاهد آخر فيه الواو إنما زائدة وإنما لعطف النسق، وهو قوله سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ في خطبته المعروفة بالشقيقية: ((حتى إذا مضى [يعني عمر بن الخطاب^(٧)] لسبيله جعلها في ستة رَعَمَ آثى أحدُهُمْ فِيَ لَلَّهِ وَلِلشُّورِيَّ مَتَّ اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صَرَّتْ أَقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ))^(٨) وعلى وجه زيادة الواو تكون الاستغاثة منه سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بالله للشوري، كما يقال: يا

(١) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ١/٢٢٤ وحدائق الحقائق: ١/١٥٥ - ١٥٤ وشرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١/١٣٧ وشرح نهج البلاغة (البرهاني): ١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين: ٨٦.

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ١/١١٣ وشرح نهج البلاغة (البرهاني): ١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين: ٨٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني): ١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين: ٨٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٢٣.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١/١٣٧.

(٦) نفسه: ١/١٨٤ (خ/٣).

للأقوباء للضعفاء. وبعدها عاطفة يُقدّر معطوف عليه يكون مستغاثاً له أيضاً، كأنه قال ﴿يَا اللَّهُ لِعْمَرْ أَوْ لِي وَلِشُورِي﴾^(١).

وبالرجوع إلى قواعد النحويين نجد البصريين منهم قد منعوا مجيء الواو زائدة؛ لأنّها ((في الأصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله))^(٢).

إنّ الواو هنا - بحسب ما يبدو لي - للعطف، ولكن لا على التقدير المتقدم الذي فيه ما فيه من تهافت في الدلالة، واختلاف في المعطوف عليه المحذوف بلا دليل يدل عليه، بل إنّها قد عطفت (للشوري) على المستغاث به وهو لفظ الجلالة، وكسرُ اللام في (للشوري) جار على مذهب النحويين في اللام المعطوفة على لام المستغاث به إذا لم تُعد (يا) ^(٣)، وإن المستغاث منه محذوف لدلالة سياق الكلام عليه والتقدير: يا الله وللشوري لجعلني أحد هؤلاء الستة.

ولا بد من التتبّه على أنّه ليس المراد من هذا العطف جعل الشوري مستغاثاً به مع الله تعالى، إنما هي متعجب منه قد عطف على المستغاث به؛ لأنّه في حكمه و قريب من معناه وقد تقدم بيان ذلك^(٤) - ففي كلامه ﴿هَذَا تَعْجِبُ مِنْ تَلْكَ الْشُورِيَّةِ؛ إِذْ (كَيْفَ أَمْرَ عَمْرَ بْنِ الْسَّتَّةِ كُلَّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ شَهَدَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَاتَ، وَهُوَ رَاضٌ عَنْهُمْ؟ وَمَا هُوَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ لِتَرْجِيحِ الْثَلَاثَةِ الَّذِينَ فِيهِمْ أَبْنَى عَوْفُ عَلَى الَّذِينَ فِيهِمْ عَلَيْهِ؟ وَلِمَاذَا لَمْ يَجْعَلْ الْأَمْرَ بِيَدِ أَبْنَى عَوْفٍ مِنْذَ الْبَدَايَةِ؟ وَمَا الَّذِي دَعَاهُ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ الْشُورِيَّةَ إِلَى سَتَةِ لَا إِلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٥) إلى آخر هذه التساؤلات التي توجب العجب مع الاستغاثة بالله لحاله ﴿اللَّهُ﴾ في هذه المحنّة.

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣٢٢/١.

(٢) الإنصال: ٤٥٩/٢ وينظر: شرح الرضا على الكافية: ٣٩٢/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/٢٥٦ - ٢٥٥ وشرح قطر الندى: ٢١٩.

(٤) ينظر: صفحة رقم (٨٨) من هذا البحث.

(٥) في ظلال نهج البلاغة: ١/٩١.

ومن الاحتمال في الواو ماعليه قوله ﷺ: ((إِنَّمَا الْأَئِمَّةُ قُوَّامُ الْأَمَّةِ عَلَى خَلْقِهِ وَعُرْفَاؤُهُ عَلَى عِبَادِهِ وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ))^(١) فقد قيل: إنَّ واو العطف في (وأنكروه) على معناها الأصلي وهو الجمع والتشريك^(٢)، وذهب المعترضي إلى أنها بمعنى (أو) كالتي في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَئِمَّةَ قُوَّامُ الْأَمَّةِ عَلَى خَلْقِهِ وَعُرْفَاؤُهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ﴾^(٣) يرتكبون المعاصي فيدخلون النار، وبتضمين الواو معنى (أو) سيكون هؤلاء من يردون النار وإن كانوا لا ينكرون الأئمة^(٤) إلا أنَّهم ينكرون هؤلاء ويستخطون أفعالهم^(٥).

ويمكن دفع هذا الإشكال من دون صرف الواو عن معنى الجمع بأحد الأوجه الآتية:

١. أنَّ المراد بدخول النار الوارد في الخطبة هو الخلود فيها، وكأنه قال ﷺ: ولا يدخل النار دخولاً مؤبداً إلا من أنكراهم وأنكروه، وأنَّ الجماعة المشار إليهم في فرض الإشكال لا يكون دخولهم على سبيل الخلود الذي هو من شأن الكفار^(٦).
٢. أنَّ من يرتكب الموبقات ولم ينكر إمامية الأئمة^(٧) لا يخرج من الدنيا حتى يُصفى من تلك المعاصي بالمصائب والابتلاءات الصعبة، وفي الآخرة تتالم رحمة الله الواسعة، أو شفاعة النبي الكريم ﷺ وآل بيته^(٨) فيؤمر به إلى الجنة^(٩).
٣. أنَّه لا يمكن اجتماع معصية الباري جلَّ وعلا مع محبة الأئمة^(١٠) ومعرفتهم في محل واحد؛ لأنَّ المراد بالمعرفة هنا حقيقة المعرفة وكمالها الذي لا يتحقق إلا بالعمل وإتباع نهجهم^(١١) في جميع التفاصيل^(١٢)، فقد رُوي عن الإمام محمد الباقر^(١٣)

(١) شرح نهج البلاغة(المعترضي): ١٥٢/٩: (خ). ١٥٢.

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٩١/٢: ٦٦٤ - ٦٦٥ وأعلام نهج البلاغة: ١٤٥: ١٤٥ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٢١: ٣٢١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعترضي): ١٥٥/٩: .

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٩١/٢: ٩١ ومنهاج البراعة(الخوئي): ١٨٤/٩: .

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي): ١٨١/٩: .

(٦) ينظر: بهج الصياغة: ٣٨٠/٣: .

قوله: ((واعلموا أن ولايتنا لا تطال إلا بالورع والاجتهاد ومن أئتم منكم بعد فليعمل بعمله))^(١)، وعلى هذا الأساس يُعدّ من عرف الأئمة (عليهم السلام) معرفة لم تصده عن محارم الله تعالى من المنكرين لهم، ولا ينال شفاعتهم يوم القيامة، فيُساق إلى جهنم لفسقه ونفاقه في الدين.

(١) الكافي: ٢١٢/٨ - ٢١٣.

المبحث الثاني: الاحتمال في الأدوات الثانية فأكثر

أولاً: أُم:

وهي من الحروف المهملة، وتكون إما متصلة عاطفة، وتسمى معادلة أيضاً، وإما منقطعة للإضراب وفي عطفها خلاف، وقيل: إنها تأتي زائدة. و تستعمل (أُم) للتعریف كـ(أَل) في لغة طيء^(١).

وفي خطب الأمير (عليه السلام) وردت (أُم) محتملة الاتصال والانقطاع، ففي قوله (عليه السلام) من خطبته الغراء: ((أوصيكم بتقوى الله الذي أعدّ بما أنذر واحتاج بما نهج وحذركم عدواً نفذ في الصدور خفيًا ونفت في الأذان نجيًا فاضل واردى ووعد فمنى وزين سينات الجرائم وهوون موبقات العظام حتى إذا استدرج قرينته واستغلق رهينته أنكر ما زين واستعظمه ما هون وحدر ما أمن). أُم هذا الذي أنشأه في ظلمات الأرضام وشغف الأستان نطفة دهاقاً وعلقة محاكاً وجنيناً وراضعاً ووليداً ويافعاً))^(٢) ذهب بعض الشراح إلى أن (أُم) متصلة والمعنى: أعضكم وأنذركم بحال الشيطان وإغواهه أُم بحال الإنسان منذ ابتداء وجوده إلى حين مماته^(٣)، أو: فلينظر في ذاك الوعظ المتقدم أُم في هذا الذي خلقه الله على سبيل الإنساء والابتداء في ظلمات ثلات^(٤)، وهذا المعنى الأخير مردود؛ لأن (أُم) المتصلة لا ترد في الكلام إلا بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية^(٥).

قال ابن ميثم البحرياني: ((أُم معادلة لهمزة استفهام قبلها، والتقدير أليس فيما اظهر الله لكم من عجائب مصنوعة عبر؟ أُم هذا الإنسان وتقلبه في أطوار خلقه وحالاته إلى يوم نشوره))^(٦) ورمي الخوئي قول البحرياني هذا بالإبهام والفساد، وأنه متناقض لا يفهم منه أن (أُم) متصلة أُم

(١) ينظر: معاني الحروف: ٨٠ - ٨١ والجني الداني: ٤٤ - ٢٠٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٦/٢٦٨ - ٦/٢٦٩ (خ/٨٢).

(٣) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٣٩٧ وشرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٦/٢٧٠.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١/٣٤٣ وحدائق الحقائق: ١/٣٩٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٠٤ - ٢٠٥ ومغني الليبي: ١/٦٣.

(٦) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٢/٢٦٩ وينظر: اختيار مصباح السالكين: ٢٠٠.

منقطعة؛ وذلك لأنّ قوله: (أم) معادلة لـهـمة استفهام يفيد كونها متصلة، ولكن تقديره بعد ذلك ينبع بـأـنـ الاستفهام للإنكار والتوبخ فـتـكون (أم) منقطعة^(١)؛ إذ الإنكار بـمـنزلـةـ النـفيـ، والمـتـصـلـةـ لا تـقـعـ بـعـدـ النـفيـ^(٢).

ويجوز أن تكون (أم) منقطعة بـمـعـنىـ (بلـ)ـ كـأـنـهـ قـالـ (للـلهـ عـلـيـهـ الـحـلـمـ)ـ عـادـلـاـ تـارـكـاـ لـمـاـ وـعـظـمـ بـهـ بلـ تـغـفـلـوـنـ عـنـ الـذـيـ أـنـشـأـ اللـهـ^(٣)ـ، أوـ: بلـ اـنـتـلـواـ عـلـيـكـمـ نـبـأـ هـذـاـ إـلـإـنـسـانـ الـذـيـ حـالـهـ كـذـاـ^(٤)ـ، أوـ أنـ تكونـ (أم)ـ المـنـفـصـلـةـ مـسـبـوـقـةـ باـسـتـفـهـامـ إـنـكـارـيـ إـبـطـالـيـ مـحـذـفـ،ـ وـالـتـقـدـيرـ:ـ أـلـيـسـ فـيـمـاـ ذـكـرـتـهـ تـذـكـرـ لـمـتـذـكـرـ،ـ بـلـ هـذـاـ إـلـإـنـسـانـ وـأـطـوـارـ خـلـقـهـ وـحـالـاتـهـ^(٥)ـ.

وقد أصاب حبيب الله الخوئي عندما شك في جدو هذه الوجوه الاحتمالية وكشفها عن المعنى المراد، إذ يقول بعد أن قام بعرضها: ((وهذا كله مبني على عدم كون الخطبة ملقطة وأن لا يكون قبل قوله (للـلهـ عـلـيـهـ الـحـلـمـ): أمـ هـذـاـ ... ، حـذـفـ وـإـسـقـاطـ منـ السـيـدـ [يعـنيـ الشـرـيفـ الرـضـيـ]ـ،ـ وـإـلـآـ فـمـعـرـفـةـ حـالـ (أم)ـ مـوـقـفـةـ عـلـىـ الـاطـلـاعـ وـالـعـثـورـ بـتـامـ الـخـطـبـةـ))^(٦).

ثانياً: إنْ، وأنْ:

قال الإمام علي (للـلهـ عـلـيـهـ الـحـلـمـ)ـ فيـ أـصـحـابـ الـجـمـلـ وـقـدـومـهـ عـلـىـ الـبـصـرـةـ:ـ ((فـقـدـمـوـاـ عـلـىـ عـامـلـيـ بـهـاـ وـخـرـانـ بـيـتـ مـاـلـ الـمـسـلـمـينـ وـغـيـرـهـمـ مـنـ أـهـلـهـاـ فـقـتـلـواـ طـائـفـةـ صـبـراـ وـطـائـفـةـ غـدـراـ فـوـالـلـهـ إـنـ لـوـ لـمـ يـصـبـيـوـاـ مـنـ الـمـسـلـمـينـ إـلـآـ رـجـلاـ وـاحـداـ مـعـتـمـدـيـنـ لـقـتـلـهـ بـلـ جـرـمـ جـرـهـ لـحـلـ لـيـ قـتـلـ ذـلـكـ الـجـيـشـ كـلـهـ إـذـ حـضـرـوـهـ فـلـمـ يـنـكـرـوـاـ))^(٧).

(١) ينظر: منهاج البراءة(الخوئي): ٢٦/٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧/١.

(٣) ينظر: منهاج البراءة(الراوندي): ١/٣٣٤ وحدائق الحقائق: ٣٩٧/١.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ٢٧٠/٦.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البرهاني): ٢٩٦/٢ و اختيار مصباح السالكين: ٢٠٠ ومنهاج البراءة(الخوئي): ٢٦/٦.

(٦) منهاج البراءة(الخوئي): ٢٦/٦.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ٣٠٩/٩ (خ/١٧٣).

رُوي النص بكسر همزة (إن) تارة، وبفتحها أخرى^(١)، وقد رجح الرواوندي رواية الكسر بأن تكون (إن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محنوفاً، والتقدير: إن الأمر والشأن لو لم يقتلوا إلا رجلاً واحداً لحلّ لي قتالهم جميعاً^(٢)، ونقل المعتزلي (إن) مكسورة الهمزة، ولم يشر إلى رواية الفتح، ولكنه جوَّز أن تكون (إن) زائدة فضلاً عن جوازه كونها مخففة من الثقيلة^(٣).

ولو حكمنا في هذه المسألة ما ذكره علماء العربية بشأن (إن) لتبيّن ضعف ما رجحه الرواوندي وجوزه المعتزلي، وهو كون (إن) مكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة؛ وذلك لأنَّها إن دخلت على جملة فعلية وجب إهمالها، ولزمت اللام الفارقة الخبر. بل حتى أنَّ إيلاء (إن) المهملة فعلاً غير ناسخ هو من المسموع القليل الذي لا ينفاس عليه^(٤).

ومثله في الضعف القول بزيادة (إن)؛ لأنَّها إنما تُزاد قبل مدة الإنكار، وبعد (إلا) الاستفتاحية، وبعد (ما) الموصولة أو المصدرية^(٥)، وليس واحد من هذه الموارد بمتحقق في الشاهد.

والصواب عند الباحث هو رواية (أن) بفتح الهمزة، وتكون زائدة لتأكيد القسم، فإنَّها تُزاد باطراد بين القسم و(لو) قال سيبويه: ((أَمَا (أن) فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْقَسْمِ فِي قَوْلِهِ: أَمَا وَاللهُ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفْعَلْتُ... وَتَكُونُ توكيداً أَيْضًا فِي قَوْلِكَ: لَمَا أَنْ فَعَلَ، كَمَا كَانَتْ توكيداً فِي الْقَسْمِ))^(٦).

(١) ينظر: منهاج البراعة(الرواوندي): ١٥٨/٢: .

(٢) ينظر: نفسه: ١٥٨/٢: .

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٩/٠٣: .

(٤) ينظر: رصف المبني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تج: أحمد محمد الخراط: ٩/٠١٠ - ٤٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢١٠ - ٢١١: .

(٦) كتاب سيبويه: ٤/٢٢ وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٤: .

ثالثاً: ثم:

هي ((حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التshirek في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف))^(١); لوجود نصوص قرآنية وغيرها وردت فيها (ثم) متخلفة ظاهراً عن بعض ما تقتضيه، ومن ذلك قول الإمام علي عليه السلام مجلأ الله تعالى ومعظماً قدرته: ((فَطَرَ الْخَلَقَ بِقُدْرَتِهِ وَنَسَرَ الرِّيَاحَ بِرَحْمَتِهِ وَوَتَّدَ بِالصُّخُورِ مَيَادَنَ أَرْضِهِ... أَنْشَأَ الْخُلُقَ إِنْشَاءً وَابْتَدَأَهُ ابْتِدَاءً بِلَا رَوِيَّةً أَجَالَهَا وَلَا تَجْرِيَّةً اسْتَفَادَهَا وَلَا حَرَكَةً أَحْدَثَهَا وَلَا هَمَامَةً نَفْسٍ اضْطَرَبَ فِيهَا أَحَالَ الْأَشْيَاءَ لِأَوْفَاتِهَا وَلَا عَمَّ بَيْنَ مُخْتَلِفَاتِهَا وَغَرَّرَ عَرَائِزَهَا وَأَلْزَمَهَا أَشْبَاحَهَا عَالِمًا بِهَا قَبْلَ إِبْتِدَائِهَا مُحِيطًا بِحُدُودِهَا وَإِنْتَهَائِهَا عَارِفًا بِقَرَائِنِهَا وَأَحْنَائِهَا. ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتَقَ الأَجْوَاءَ وَشَقَّ الْأَرْجَاءَ وَسَكَائِكَ الْهَوَاءِ))^(٢)، فإن حملت (ثم) على أصل معناها المذكور يكون ((ظاهر هذا الكلام أنه سبحانه خلق الفضاء والسموات بعد خلق كل شيء))^(٣)، وهذا خلاف العقل والنقل، فلا بد من تخرجه مخرجاً آخر.

ووجد الكيدري أن السبيل لدفع هذا الإشكال هو حمل الكلام الذي تقدم (ثم) على أنه حكاية على العلم الإلهي السابق لوجود الأشياء، أما ما بعدها فيحمل على الخلق والإبداع الفعليين^(٤)، في حين ذهب ابن أبي الحديد إلى أن (ثم) قد أفادت التعقيب والتراخي ولكن ليس في خلق الباري جل وعز، إنما كان ذلك في كلامه عليه السلام وإخباره، فكانه قال: ثم أقول بعد قولي المتقدم: إنه تعالى انشأ فتق الأجزاء^(٥). وهذا ما يُعرف عند النحويين بترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم. ولكنه لا تراخي عندهم بين الإخبار^(٦).

(١) معنى الليبي: ١٣٧/١.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ١/٨٣ ، ٧٨ ، ٧٥/١ (خ/١).

(٣) نفسه: ١/٨٤.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق: ١/١٣٥.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ١/٨٤.

(٦) ينظر: معنى الليبي: ١/١٣٩ - ١/١٣٨ وشرح الأشموني: ٢/٤١٨.

وللمعتزلي رأي آخر في (ثُمّ) وهو قوله : ((ثُمّ ها هنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْمُحْكَمُ﴾ [طه/٨٢])^(١) أي : إنها لم تقد ترتيباً، ولا مهلة في العطف وقد جوز قوم من النحاة ذلك فيها^(٢).

وربما تكون (ثُمّ) في قول الإمام علي عليه السلام هذا على ما ذكره أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) من أنها قد تأتي للدلالة على التعجب لا للعطف والتشريك، مثلاً في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْمُحْكَمُ﴾ [المدثر/١٥]^(٣) وقال الفخر الرازمي (٦٠٦هـ) في تفسير هذه الآية : ((لفظ ثُمّ هنا معناه التعجب كما تقول لصاحبك : أنزلتك داري وأطعمتك وأسقينك ثم أنت تشتمني ، ونظيره قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْمُحْكَمُ﴾ [المدثر/١٥] فمعنى (ثُمّ) هنا للإنكار والتعجب))^(٤).

رابعاً : حتى :

حرف يأتي للدلالة على أحد ثلاثة معان هي : انتهاء الغاية، والتعليق، ومعنى (إلا) في الاستثناء^(٥).

وقد احتمل البحرياني معنيين من هذه الثلاثة في (حتى) من قول الأمير عليه السلام واصفاً حال مصقلة بن هبيرة الشيباني الذي اشتري سبيلاً من عامله عليه السلام وأعتقه، فلما طُلُوب بالمال هرب إلى معاوية : ((قَبَحَ اللَّهُ مَصْنَقْلَةَ فَعَلَ فَعَلَ السَّادَاتِ وَفَرَّ فِرَارَ الْعَبِيدِ فَمَا أَنْطَقَ مَادِحَةً حَتَّى

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلي) : ١/٨٤.

(٢) ينظر : معاني الحروف : ١٩٩ وهم مع المهام : ٣/٢٦٣.

(٣) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، تج : السيد أحمد صقر : ٢١٥.

(٤) تفسير الفخر الرازمي المشتهراً بالتفصير الكبير ومفاتيح الغيب : ٣٠/١٩٩.

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١/٤٣ وكفاية المعاني في حروف المعاني ، عبد الله البيتوشي ، تج : شفيع برهاني : ١٩٣.

أَسْكَتَهُ وَلَا صَدَقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ وَلَوْ أَقَامَ لِأَخْذَنَا مِيْسُورَهُ وَإِنْتَظَرْنَا بِمَالِهِ فُورَهُ^(١)، إذ يرى ابن ميثم أنّ (حتى) في الموصعين إما أن تكون للتعليق، أي: أنّه لم يُنطق مادحه لكي يقصد إسكاته بهره، فيكون الكلام على سبيل الإنكار والتعجب، وكأن المراد: أنّ مادحه لم يبدأ مدحه بعد فكيف عمد إلى إسكاته باختيار الفرار؟!. وإنما أن تكون (حتى) بمعنى الاستثناء المفرغ بأن يكون المعنى: أن مصيلة قد جمع بين غaitين متافقين هما: إنطاق مادحه بفضيلة اعتقه الأسري، وإسكات ذلك المادح برذيلة هربه إلى الشام. والجمع بينهما متآت من سرعة إتباع الثانية بالأولى، كما يقال: ما اجتمع الأحباب حتى افترقوا، أي: لسرعة افتراقهم كأنه قد جمع بين الاجتماع والافتراق. وكل ما ذكر هنا يصح في (ولَا صَدَقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ)^(٢).

إن دلالة (حتى) على التعلييل أكثر مبالغة في الذم والتحقير لمصيلة؛ لأنّ معناه: أن مادحه لم يُنطق بشيء من مدحه؛ إذ إن المرء لا يُمتدح على أمر حتى يتمه خير إتمام، فإنما الأعمال بخواتيمها، ومصيلة هذا لم يتم عمله فلا يستحق أي مدح، بل إنّه عمد إلى إسكات المادح قبل أن يُنطق بما ختم عمله شر خاتمة بهروبه إلى معاوية، وهذا من عجيب الأمور.

ولاحظ هذه المبالغة في حمل (حتى) على معنى الاستثناء؛ لأنّ مادحه عندها سيكون قد نطق بالمدح وبعد ذلك أسكته مصيلة بفرازه.

خامساً: عن:

تكون حرف جر معناه المجاوزة لا غير عند البصريين، ولكن الكوفيين ومن وافقهم اثبتووا له معاني قد ناهزت العشرة^(٣).

احتفل الشرح بعض هذه المعاني في قوله ﷺ ذاكراً نعم الله تعالى على بنى البشر:
((جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعًا لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا وَأَبْصَارًا لِتَجْلُو عَنْ عَشَاهَا وَأَشْلَاءً جَامِعَةً لِأَعْضَائِهَا))

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٣/١١٩ (خ/٤٤).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني): ٢/١٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٥ - ٢٤٩ ومعنى الليب: ١٦٦ - ١٦٨.

مُلائمةً لِأحْنَاهَا فِي تَرْكِيبِ صُورِهَا)^(١)، فقد ذهب بعضهم إلى أن (عن) في النص زائدة، والمعنى: ((لتجلو تلك الأ بصار ما يؤديها من الظلمة))^(٢) وهو مردود؛ لأنَّ من النحاة من منع زيادتها أبداً، ومن أجاز منهم ذلك شرط أن تكون (عن) الزائدة لتعويض (عن) أخرى محفوظة^(٣) كما في قول الشاعر:^(٤)

أتجزع إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا
فَهَلَّا التِّيْ عَنْ بَيْنِ جَنْبِيكَ تَدْفَعُ
فَإِنْ (عن) فِي الْبَيْتِ زَائِدَ لِلْتَّعْوِيْضِ مِنْ أُخْرَى مَحْفُوظَةً، وَالتَّقْدِيرُ : فَهَلَّا عَنِ التِّيْ بَيْنَ
جَنْبِيكَ تَدْفَعُ^(٥).

وجوز ابن أبي الحديد وجهاً آخر لـ(عن) في شاهد الخطبة وهو أن تكون بمعنى (بعد)، و((حذف المفعول وحذفه جائز؛ لأنه فضلة ويكون التقدير لتجلو الأذى بعد عشاها))^(٦).

ولم يجد البحرياني حرجاً يدعوه إلى صرف (عن) عن معناها الأصلي (المجاوزة)؛ ((لأنَّ
الجلاء يستدعي مجلواً ومجلواً عنه فذكر ﴿تَجَلَّ﴾ المجلو وأقامه مقام المجلو عنه فكانه قال:
لتجلو عن قواها عشاها))^(٧).

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٦/٢٥٧ (خ/٨٢).

(٢) منهاج البراعة (الراوندي): ١/٣٣٢ وينظر: حدائق الحقائق: ١/٣٩٠ وشرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٦/٢٥٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٨ ومعنى اللبيب: ١/١٦٨.

(٤) المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر الآمدي، تتح: عبد الستار أحمد فراج: ٢٩١ والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح ابن جنى، تتح: أحمد ناجي القيسي وغيره: ٢٤٦ (مع اختلاف في اللفظ)، وسائل البيت زيد بن رزين بن الملوك المحاري.

(٥) ينظر: التمام: ٢٤٦ ومعنى اللبيب: ١/١٦٨.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٦/٢٥٨.

(٧) شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢/٢٥٨.

سادساً: ما:

تعد (ما) من أكثر الأدوات النحوية تحملًا للمعاني المختلفة، حتى بلغت معانيها الخمسة والثلاثين على ما ذكر بعضهم^(١) فإن ((ما) في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسمًا وتارة حرفاً، وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام)^(٢)، وقد تحمل (ما) في موضع واحد الاسمية والحرفية كما في قول الإمام علي عليه السلام: ((نَحْمَدُهُ عَلَى مَا وَفَقَ لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَذَادَ عَنْهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ))^(٣) فإن الرواوندي جوز أن تكون (ما) اسمًا موصولاً بمعنى (الذي)، ويكون الضمير في (له) عائدًا على الموصول، ومعنى الكلام: نحمد الله على الطاعة التي وفقنا لها، وجوز أيضًا كون (ما) حرفاً مصدرياً، وضمير (له) راجعاً إلى الله سبحانه، والتقدير: نحمد الله على توفيقنا لسبيله تعالى من الطاعة^(٤)، وتبع الكيدري الرواوندي في كلام الاحتمالين^(٥)، أما ابن أبي الحديد فلم يجوز إلا الأول؛ ((لأن له في الفقرة الأولى بإزاء عنه في الفقرة الثانية والهاء في عنه ليست عائدة إلى الله))^(٦).

وزيادة على ما ذكره ابن أبي الحديد يرفينا في ترجيح اسمية (ما) ما وقع بين النهاة من خلاف في حرفيتها، فالأخشن (٥٢١٥هـ) لا يجوز أن تكون (ما) إلا اسمًا، وإذا كانت كذلك فإن كانت معرفة فهي بمنزلة (الذي) ويكون الفعل صلتها، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء ويكون ما بعدها صفة لها^(٧). وإلى مثله ذهب ابن السراج^(٨) وجمع من الكوفيين^(٩)؛ وذلك لما

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣/٢٥٦.

(٢) رصف المباني: ٣١٠.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ١٠٣/١٦٣ (خ/١٨٧).

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الرواوندي): ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق: ٢/١٣٩.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ١٠٤/١٦٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ٣/٢٠٠ وشرح المفصل (ابن يعيش): ٨/١٠٨.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٦١/١ ، ٢٨٧.

(٩) ينظر: رصف المباني: ٣١٥ والجني الداني: ٣٣٢.

وتجده من كثرة استعمال (ما) الاسمية فيما سمع من كلام العرب، يقابلها ندرة في ورود الحرفية فيه، وأنه ((يقل استعمالها تدريجياً مع تطور اللغة العربية))^(١).

ومن ثبت مجيء (ما) حرفًا مصدرياً يرى أنها فرع من الموصولة، ولا ينبغي أن ترجح عليها في موضع يحتملها معاً، قال المبرد: ((إِنْ أَرَدْتَ بِـ(ـمـاـ) مـعـنـىـ الـذـيـ، فـذـاكـ مـاـ لـيـسـ فـيـ كـلـامـ؛ لـأـنـهـ الـبـابـ وـالـأـكـثـرـ، وـهـوـ الـأـصـلـ، وـإـنـماـ خـروـجـهـ إـلـىـ الـمـصـدـرـ فـرـعـ))^(٢).

وفي قوله ﷺ: ((فَمَنْ أَلِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتًاً مُسْتَقِرًاً فِي الْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيًّا بَيْنَ الْقُلُوبِ وَالصُّدُورِ إِلَى أَجَلٍ مَغْلُومٍ فَإِذَا كَانَتْ لَكُمْ بِرَاءَةٌ مِنْ أَحَدٍ فَقِفُوهُ حَتَّىٰ يَحْضُرَهُ الْمَوْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُعُ حَدُّ الْبِرَاءَةِ وَالْهِجْرَةِ قَائِمَةٌ عَلَىٰ حَدَّهَا الْأَوَّلِ مَا كَانَ لِلَّهِ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَسِرٍ أَلْمَةٍ وَمُعْنَنَّهَا لَا يَقُعُ اسْمُ الْهِجْرَةِ عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحُجَّةِ فِي الْأَرْضِ))^(٣) ذهب الروايني إلى أن (ما) في (ما كان لله...) نافية، أي: لم تكن الله في أهل الأرض من أسر دينه أو أظهره حاجة؛ فإنه ((تعالى إنما خلق الخالق لينفعهم ويحسن إليهم عاجلاً وأجلاء، والله غني على الحقيقة ، لم يخلقهم لينتفع بهم أو ليدفع ضرراً بسببهم))^(٤)، وردد ابن أبي الحديد؛ ((لأنه إدخال كلام منقطع بين كلامين متصل أحدهما بالآخر))^(٥)، فأي مناسبة تقتضي الحديث على غنى الله تعالى عن خلقه في مقام بيان حقيقة الهجرة في الإسلام؟.

وحاول البحرياني العثور على تلك المناسبة التي تجعل الكلام متصلة وهي عنده أن الإمام ﷺ لما رغب الناس في طلب الهجرة أراد أن يرفع توهם احتياج الله تعالى إليها عن أذهان السامعين، ((ويشير معنى الكلام أن الهجرة باقية على حدتها الأول في صدقها على المسافرين لطلب الدين فينبغي للناس أن يهاجروا في طلبه إلى أئمة الحق وليس ذلك؛ لأن الله تعالى إلى أهل الأرض من أسر دينه أو أظهره حاجة فإنه تعالى الغنى المطلق الذي لا

(١) التطور النحوی للغة العربية، برجشتراسر، تصن: رمضان عبد التواب: ١٩٠.

(٢) المقتبب: ٢٠١/٣.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتللي): ١٣/١٠١ (خ/٢٣٥).

(٤) منهاج البراعة(الروايني): ٢/٤٤٥.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتللي): ١٣/١٠٣.

حاجة به إلى شيء^(١)). بيد أن التوهم الذي فرضه البحرياني لا وجود له في المحل حتى يحتاج إلى دفع ((فإنه لو كان قوله ﷺ: «الهجرة قائمة على حدّها الأول» موهما لاحتياجه تعالى، كان بيان كل حكم من أحكام الشريعة كذلك))^(٢).

إن الأولى في (ما) هنا أن تكون مصدرية ظرفية، وهو ما اختاره المعتزلي^(٣)، واحتمله البحرياني^(٤)، ويكون المعنى: والهجرة قائمة على حدّها ما دام الله في أهل الأرض ممن اسر دينه أو أعلنه حاجة. وليس المقصود بحاجة الله افتقاره واضطراره إلى أهل الأرض جل ربى تعالى عن ذلك؛ فهو الغني بذاته، إنما المراد الإشارة إلى الغرض الذي من أجله خلقهم، وهو العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُنْهَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ إِذَا رَأَتِ الْمُرْسَلَاتِ﴾ [الذاريات/56]، فيكون ((لفظ الحاجة مستعارا في حقه تعالى باعتبار طلبه للعبادة بالأوامر وغيرها كطلب ذي الحاجة لها))^(٥).

ومثل قول الأمير ﷺ هذا ما رُوي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام من جوابه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَعْلَمُ مَنْ يَعْصِيَنَا﴾ [القصص/٨٨]: ((ونحن وجه الله الذي يؤتى منه، لن نزال في عباده ما دامت الله فيهم رؤية، قلت [أي: السائل]: وما الروية؟ قال: الحاجة فإذا لم يكن الله فيهم حاجة رفعنا إليه وصنع ما أحب))^(٦).

ومن الشواهد الاحتمالية الأخرى لـ(ما) قوله عليه السلام : ((فَاللَّهُ اللَّهُ فِي عَاجِلِ الْبَغْيِ وَأَجِلِ وَخَامَةِ الظُّلْمِ وَسُوءِ عَاقِبَةِ الْكُبْرِ فَإِنَّهَا مَصْنِدَةُ إِبْلِيسَ الْعَظِيمِ وَمَكِيدَتُهُ الْكُبْرَى الَّتِي تُسَاوِرُ قُلُوبَ الرِّجَالِ مُسَاقِرَةَ السُّمُومِ الْفَاتِلَةِ فَمَا تُكْدِي^(٧) أَبَدًا وَلَا تُشْنُوِي^(٨) أَحَدًا لَا عَالِمًا لِعِلْمِهِ وَلَا

(١) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١٧٩/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين: ٤٤٢.

(٢) بهج الصباغة: ٣٩٣/٣.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٣/١٣.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤/١٧٩ واختيار مصباح السالكين: ٤٤٢.

(٥) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤/١٧٩.

(٦) التوحيد، الشيخ الصدوقي، نق: محمد مهدي الخرسان: ١٠٢.

(٧) ((الْكُنْيَةُ: الأرض الصلبة... وأكْدُى الحافر، إذا بلغ الْكُنْيَةَ فلا يمكنه أن يحفر)) الصحاح: ٦/٢٤٧١ (مادة: كدى).

(٨) ((الشَّوْى: اليدان والرجلان والرأس من الآدميين، وكلُّ ما ليس مقتلاً. يقال: رماه فأشواه، إذا لم يُصِبِ المُقْتَلَ)). نفسه: ٦/٢٣٩٦ (مادة: شوى).

**مُقْلَلاً فِي طِمْرِهِ^(١) وَعَنْ ذَلِكَ مَا حَرَسَ اللَّهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَمَجَاهَدَهُ
الصَّيَامِ فِي الْأَيَّامِ الْمَفْرُوضَاتِ تَسْكِينًا... وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَغْفِيرِ عِتَاقِ الْوُجُوهِ بِالْتُّرَابِ
تَوَاضُّعًا^(٢))** فقد احتمل الرواوندي في (ما) من (ما حَرَسَ اللَّهُ عِبَادَهُ) الأوجه الآتية:

(٣)

١. أنها مصدرية، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ وخبره ما تعلق به قوله ﷺ: لما في ذلك...، والتقدير: حراسة الله لعباده عن حبائل الشيطان كائنة لما في ذلك من تعفير الوجوه بالتراب. ومنعه المعتزلي لأمرتين: أحدهما: أن هذا التقدير ((غير مفيد ولا منظم إلا على تأويل بعيد لا حاجة إلى تعسفه))^(٤)، والآخر: ((أن (عن) على هذا التقدير تكون من صلة المصدر فلا يجوز تقديمها عليه))^(٥)، والحق أن النحوين قد منعوا ذلك في المعمول الذي ليس بشبه جملة، ((لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل))^(٦) فيجوز تقديمها على عاملها وإن كان مصدرًا^(٧)، وليس هذا دفاعًا عمّا ردّه المعتزلي؛ فهو بين التكافل في عدم ما هو معطوف (ولِمَا فِي ذَلِكَ...) على سابقه خبراً.
٢. أنها نافية، أي: لم يحرس الله المؤمنين عن البغي والظلم وال الكبر إلقاء وإكراها وإنما امتنع المؤمنون عن تلك الأفعال القبيحة بسبب انشغالهم بهذه الطاعات. ورده ابن أبي الحديد أيضًا: ((لأن سياقة الكلام تدل على فساده ألا ترى قوله: تسكينا وتخسيعا وقوله: لما في ذلك من كذا، وهذا كله تعليل الحاصل الثابت لا تعليل المنفي المعدوم))^(٨).

(١) ((الطمْرُ: الثُّبُثُ الْخَلْقُ)). الصحاح: ٢/٧٢٦ (مادة: طمر).

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٣/١٦٣ (خ/٢٣٨).

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الرواوندي): ٢٥٤/٢٥٦.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٣/١٦٤.

(٥) نفسه: ١٣/١٦٤.

(٦) مختصر المعاني: ٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٠٦ وحاشية الصبان: ١/٣٤٠.

(٨) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٣/١٦٤.

٣. أَنْ (ما) زائدة مؤكدة، والمعنى: عن هذه المكائد التي هي البغي والظلم وال الكبر حرس الله عباده. وهذا هو الوجه الصحيح عند ابن أبي الحميد^(١).

والذي أراه أَنَّ القول الفصل في هذه المسألة ما ذهب إليه الخوئي الذي استبعد كون (ما) زائدة؛ لأنَّ ((الأصل عدم زيادة (ما) وأنَّ جَعْل مرجع اسم الإشارة [ذلك]) هو الظلم والبغي والكبر يأبى عنه الذوق السليم))^(٢)، ولذلك رجح كونها مصدرية ولكن بأن يكون خبر المصدر المؤول متقدم عليه وهو متعلق (عن ذلك) وتكون (عن) للتعليل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ حَرَاسَةَ اللَّهِ عَبَادُهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ لِأَجْلِ الْمَكَائِدِ الَّتِي تَسَاوِرُ الْفُلُوْبَ مُسَاوِرَةً السَّمُومِ الْقَاتِلَةِ﴾^(٣).

سابعاً: من:

أحد حروف الجر، وقد انفرد من بينها بالدخول على ظروف كثيرة، نحو: (عند)، و(الدن)، و(دون)، و(على)، وغيرها^(٤)، ويُستعمل لمعان وظيفية متعددة أوصلها ابن هشام الأنباري إلى خمسة عشر معنى^(٥).

ومن احتمالاتها في خطب الإمام علي^(٦) قوله في خلق آدم^(٧): (ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ الْأَرْضِ وَسَهْلَهَا وَعَذْبَهَا وَسَبَخَهَا ثُرْبَةً سَنَهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ... ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ إِنْسَانًا ذَا أَذْهَانٍ يُحِيلُهَا...))^(٨) فقد احتمل ابن ميثم البحرياني لـ(من) في (من) روحه وجهين: أحدهما: أن تكون زائدة؛ لأنَّ المراد بالروح النفس الإنسانية وضمير الهاء

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٣/١٦٤.

(٢) منهاج البراعة (الخوئي): ١١/٣٠١.

(٣) ينظر: نفسه: ١١/٣٠١.

(٤) ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تحرير: حامد أحمد نبيل: ٤/٣٤٩ - ٤/٢١٧ - ٤/٢١٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٣١.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ١/٩٦ (خ).

لله والإنسان، والآخر: كونها للتبسيط، والروح وجود الله والضمير له سبحانه؛ لأنَّه مبدأ كل حياة وبه قوام كل شيء^(١).

إنَّ التحقيق في الوجهين المتقدمين يظهر فساد أولهما؛ لعدم تحقق شرط يكاد يجمع عليه النحويون في زيادة (من) وهو تنكير مجرورها^(٢)، ثم إنَّ قول الإمام عليه السلام هذا محمول على قوله تعالى:

إضافة تشريفية في قوله: الحجر/٢٩ [السجدة/٩] وقد صرَّح القرآن الكريم في موضع آخر بإضافة الروح إليه تعالى ص/٧٢ أي: أجرى فيه روحًا شريًّا منسوبًا إليه تعالى^(٣)، وفي عدّ (من) زائدة تُنسب الروح إلى آدم عليه السلام فلا يتحقق المراد عند ذلك.

أما الوجه الثاني (من) للتبسيط) فلا يبعد فساده أيضًا؛ وذلك لأنَّه قد فسر الروح المذكورة بالوجود الإلهي، وتبسيط الذات الإلهية محل لنفي التركيب عنها^(٤)، وحتى لو فُسرت الروح بغير هذا التفسير يبقى أمر تركيبها مجهولاً في عقولنا المحظوظة عن إدراك حقيقة الروح والعلم التفصيلي بها، قال تعالى: الإسراء/٨٥ [آيات] آيات

وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّ (من) للتبسيط؛ لاحتمال كون الروح موجوداً بسيطاً لا يتجزأ ولا يتبعض.

إنَّ الأرجح في (من) أن تكون لبيان الجنس مع صرف النظر عن المقصود بالروح المنسوبة إلى الذات الإلهية المقدسة، وقد يكون في إطلاق لفظ الجنس على الروح ضرب من

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ١/٢٣٨ و اختيار مصباح السالكين: ٧٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/١٣٧ - ١٣٨ والجني الداني: ٣١٨.

(٣) ينظر: مجمع البيان: ٨/٣٧٨ والميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي: ٦/٢٥٥.

(٤) ينظر: النافع يوم الحشر: ٤٧ - ٤٨ بدائع الحكمة: ٦٠ - ٦١.

التجوز في التعبير، والمسامحة في استعمال المصطلحات، ولكنه يقرب مفهوم البيان من الأذهان.

وكذلك وقع الاحتمال في معنى (من) في قوله ﷺ لعبد الله بن عباس(٦٨هـ) لما أنفذه إلى معسكر الجمل قُبِيل وقوع الحرب: ((الْقَرْبَى إِلَيْهِ أَلَيْهِ عَرِيكَةَ فَقُلْ لَهُ يَقُولُ لَكَ إِبْنُ خَالِكَ عَرَفْتَنِي بِالْجَازِ وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِوْاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا))^(١) فهي إما أن تكون لبيان الجنس ومعنى (عدا) جاوز، فيكون التقدير: ما الذي جاوز بك عن بيعتي مما بدا لك بعدها من الأمور التي ظهرت لك^(٢)، وإما أن تكون (من) بمعنى (عن) و(عدا) بمعنى صَرَفَ، أي: فما صرفك عَمَّا بدا منك، وكأن المراد: ما الذي صدَّك عن طاعتي بعد إظهارك لها^(٣).

ومثل هذا الاحتمال نجده في المعاجم العربية^(٤)، قال الطريحي (١٠٨٥هـ) بعد أن أورد قوله ﷺ: (فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا): ((وهو مثل لمن يفعل فعلًا باختياره ثم يرجع عنه وينكره، والمعنى فما جاوز بك عن بيعتي مما بدا وظهر لك من الأمور. وقيل: المعنى فما صرفك ومنعك عما كان بدا منك من طاعتي وبيعتي))^(٥).

ويرجح الباحث الوجه الأول الذي فيه (من) لبيان الجنس و(عدا) بمعنى جاوز؛ لأنه يُبقي الألفاظ على معانيها الأصلية، مع الحفاظ على استقامة المعنى وحسنها.

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ١٦٢/٢: (خ/٣١).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة: ٣٠٥/١ و منهاج البراعة(الراوندي): ٢٧٧/١ و شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ١٦٣/٢: .

(٣) ينظر: معارج نهج البلاغة: ٣٠٥/١ و شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٦٢/٢: .

(٤) ينظر: لسان العرب: ٤٢/١٥: (مادة: عدا).

(٥) مجمع البحرين، تج: أحمد الحسيني: ٢٨٧/١: (مادة: عدا).

مدخل:

الضمير ((اصطلاح بصري، والковفية يسمونه كنایة ومکنیاً؛ لأنَّه ليس باسم صريح، والكنایة تقابل الصريح))^(١)، فالعلاقة طابقية بين الضمير والكنایة عند الكوفيين، في حين هي علاقة عموم وخصوص عند البصريين؛ لأنَّ الكنایة عندهم مصطلح عام يشمل الضمير وغيره من الكنایات، مثل: (كم)، و(كذا)، و(فلان)^(٢).

ومن النهاة من استغنى بعَدَ جزئيات الضمير عن حَدَّه، قال سيبويه: ((وأما الإضمار ف فهو: هو، وإِيَاهُ، وأنْتَ، وأنَا، ونَحْنُ، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَّ، وَهُنَّ، وَهُمْ، وَهِيَ، وَالتَّاءُ التِّي فِي فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، وَمَا زِيدَ عَلَى التَّاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ: فَعَلْتُمَا وَفَعَلْتُمْ وَفَعَلْتُنَّ،...)).^(٣) ومنهم من عمد إلى تعريف الضمير بيد أنَّ تعريفه لم يتعدَّ تحديد أنواع الضمير أو حالاته، فابن الحاجب (٦٤٦هـ) - مثلاً - عرفه بأنَّه ((ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة))^(٤). وعرفه ابن مالك بقوله: ((هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه أو خطابه أو غيبته))^(٥) وقد صرَح السيوطي باستغناء الضمير عن الحد، إذ يقول: ((ولكونه ألفاظاً محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر))^(٦).

للضمائر وظيفة مهمة ((من أجلها وجدت في الاستعمال اللغوي وهذه الوظيفة لخطورها استلزمت بقاء الضمائر ودوام استعمالها بدوام اللغة))^(٧)، وتمثل هذه الوظيفة في إعادة الاسم

(١) شرح التصريح: ٣١٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٣/٨٤ والضمائر في العربية، د.محمد عبد الله جبر: ١٣.

(٣) كتاب سيبويه: ٢/٦.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، تج: د.موسى العليلي: ١/٣٥٩.

(٥) تسهيل الفوائد: ٢٢.

(٦) همع المهام: ١/١٩٤.

(٧) الضمائر في العربية: ٥.

الظاهر بصورة مختزلة تتأى بالكلام عن الإطالة الممجة، والتكرار الممل، فضلا عن وظيفة معنوية ناتجة عن تعويض الظاهر تعويضاً يوضحه ويرفع للبس عنه^(١)، قال ابن يعيش: ((إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراز من الإلباس فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكافله فيكون ذلك الحرف كالجزء من الاسم. وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت: زيد فعل زيد جاز أن يُتوهم في زيد أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات؛ لأنّ الأحوال المقترنة بها تغنى عن الصفات))^(٢).

إن القوة البيانية في دلالة الضمائر تتوقف على تفسرة تزيل عنها الإبهام؛ لأنها ((من قبيل العلامات التي لا تقوم في الكلام بنفسها بل تحتاج إلى التعلق بما تعوضه وتكرره... وإذا كان ضمير المتكلم يشير إلى مقام يطابق التكلم وضمير المخاطب يشير إلى متوجه إليه فان ضمير الغائب يشير إلى سابق بعيد نسبياً بالنظر إلى المتكلم والمخاطب))^(٣)، جاء في (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب): ((إنما يقتضي ضمير الغائب تقديم المفسر عليه؛ لأنّه وضعه الواضح معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهمًا منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده))^(٤).

إن تحديد عائد الضمير عمل خاضع للمعايير الدلالية والسيادية التي يلم بها المتألق؛ وذلك لإمكان خروج مرجعية الضمير عن الإطار الشكلي (العود على مذكور سابق) إلى القرائن المقامية أو العقلية. وهذا أمر ((يفضي إلى تعدد الاحتمالات السائحة التي يكتمل

(١) ينظر: الخصائص: ١٩٣/٢.

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش): ٨٤/٣.

(٣) ظاهرة الاسم في التكثير النحوي بحث في مقوله الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشر: ٦٦٠.

(٤) ٤٠٦/٢.

المعنى بواحد منها أو كلها^(١)، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أهلت الضمائر للاحتمال في عائدها بالأمور الآتية^(٢):

١. خلو الضمير من أية دلالة معجمية، إنما يدل على ما يعود عليه.
٢. تعدد أحوال ما يعود عليه الضمير، فقد يعود على الاسم الصريح، أو على جزء مدلول لفظ سابق، أو على غير مذكور تتبأ به دلالة السياق، أو إحدى القرائن الأخرى.
٣. إمكانية أن يكون العائد قريباً أو بعيداً عما يعود إليه.

للضمير تقسيمات متعددة من أشهرها تقسيمه من حيث الظهور و عدمه على: بارز (ظاهر) ومستتر (مستكن)، والبارز نوعان: متصل، ومنفصل^(٣).

وعلى هذه القسمة اعتمد في تقسيم مباحث هذا الفصل، فابتدائ بالبارز، ولكلثرة الشواهد الاحتمالية في عائده في خطب الإمام علي عليه السلام أفردت لكل نوع من نوعيه مبحثاً خاصاً، ثم بحث الاحتمالات في عود الضمير المستتر في مبحث ثالث.

(١) النص القرآني من الجملة إلى العالم، وليد منير: ٣٨.

(٢) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية: ١٢٢.

(٣) ينظر: شرح التسويل: ١٢١ وشرح قطر الندى: ١٠٥.

المبحث الأول: الاحتمال في عود الضمير البارز المتصل

وهو الضمير الملفوظ الذي لا يقع أولاً، ولا ينفك عن اتصاله بكلمة، ويكون كالتنمية لها وبعض حروفها، ومحله رفع أو نصب أو جر^(١).

والضمير المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخص منه، فلا يعمد إلى استعمال الضمير منفصلاً إلا في موضع يتعدى فيه استعماله متصلة، لأن يتقدم الضمير المرفوع على عامله^(٢).

وفي خطب الإمام علي عليه السلام وقع الاحتمال في عائد الضمير البارز المتصل في مواضع منها قوله عليه السلام واصفاً آل بيت النبي عليه السلام: ((هُمْ مَوْضِعُ سَرِّهِ وَلَجَأْ أَمْرِهِ وَعَيْبَةُ عِلْمِهِ وَمَوْئِلُ حُكْمِهِ وَكَهْوْفُ كُتُبِهِ وَجَبَلُ دِينِهِ بِهِمْ أَقَامَ إِنْحِنَاءَ ظَهِيرَهِ وَأَذْهَبَ إِرْتِعَادَ فَرَائِصِهِ))^(٣) فقد اختلف الشرح في معاد الهاءات المتصلة من: (سره)، و(أمره)، و(علمه)، و(حكمته)، و(كتبه)، و(دينه)، و(ظهره)، و(فرائصه) ويمكن حصر أرائهم المختلفة بال نقاط الآتية:

١. أن هذه الضمائر (الهاءات) تعود إلى النبي الأكرم صلوات الله عليه وآله وسلامه إلا الآخرين منها، أي: الضميرين في (ظهره) و(فرائصه). فإنما يعودان إلى (دينه)^(٤).
٢. تعود كلها إلى الله تعالى سوى الضميرين الآخرين فإنها للرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه^(٥).
٣. تعود جميعاً ومن دون استثناء إلى الرسول محمد صلوات الله عليه وآله وسلامه^(٦).
٤. كلها للرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه عدا الضمير في (كتبه) الله تعالى^(٧).

(١) ينظر: المفصل: ١٢٧ وشرح التسهيل: ١٢١/١ - ١٢٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٦٢ - ٤٦٣ وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤١١.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزل): ١/١٣٨ (خ/٢).

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ١/١١٣ وشرح نهج البلاغة (المعتزل): ١/١٣٨.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني): ١/٤٣٠ واختيار مصابح السالكين: ٨٨.

(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة (البرهاني): ١/٤٣٠.

(٧) ينظر: اختيار مصابح السالكين: ٨٨.

وفي رأي الباحث أنَّ هذه الاحتمالات - على كثرتها- لم يطابق أحدها المراد؛ لأنَّ المراد إنما يتحقق بعود الضمائر إلى الله تبارك وتعالى إِلَّا الضميرين في (ظهره) و(فراصه) يعودان إلى الدين، وذلك للأسباب الآتية:

١. يكاد يجمع الشرح على أنَّ ضمير فاعل (أقام) يعود إلى الله سبحانه^(١)، ولذلك ينبغي أن تكون الضمائر السابقة عائدة إليه أيضًا؛ فإن تحويل العائد من غيره إليه ومن دون قرينة واضحة يربك وحدة النص وتجانسه ويوهم المعنى.

٢. لا يصح كون الضمير في (كتبه) للرسول الكريم ﷺ فالمراد من الكتب المقدسة التي أنزلها الله على بعض أنبيائه، ولا يختص منها بالرسول ﷺ إلا القرآن الكريم، فكيف يمكن أن تضاف جميعها إليه؟! فإذا لم يصح ذلك لزم أن يكون هذا الضمير والضمائر الأخرى في سياقه لله تبارك وتعالى.

٣. وجود نصوص أخرى قد رويت عن آل البيت عليهم السلام بينت ما بينه نص الخطبة مع تضمنها بعض ألفاظه، وفيها دلالة واضحة على رجوع الضمائر المتصلة إلى الله تعالى، ومن هذه النصوص ما رُوي عن الإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام قوله: ((ليس بين الله وبين حجته حجاب، فلا الله دون حجته ستر، نحن أبواب الله، ونحن الصراط المستقيم، ونحن عيبة علمه، ونحن ترجمة وحيه، ونحن أركان توحيده، ونحن موضع سره)).^(٢).

٤. قد يقول قائل: إنَّ ما تقدم لا ينهض ردًا على الرأي الذي يذهب إلى عودة الضمائر على الله عدا الآخرين على رسوله الكريم ﷺ فان هذه الأسباب ترجح رجوع الضمائر الستة الأولى إلى الله تعالى، وليس فيها ما ينافي رجوع الضميرين الآخرين إلى الرسول ﷺ.

أقول: إنَّ التحول في النص الواحد من عائد إلى عائد آخر لا يتم إلا مع قرينة واضحة في الكلام تدل على العائد الجديد، وإلا ركب النص اللبس ولفه الغموض، وخير

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلبي) ١٣٨/١ وشرح نهج البلاغة (البرهاني) ٣٠٥/١.

(٢) معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، ترجمة محمد مهدي الخرسان: ٣١.

قرينة تقدم لفظ العائد عليه الضمير كما هو مفروض في القول برجوع الضميرين إلى الدين، أما في إرجاعهما إلى الرسول ﷺ يكون الانتقال من عائد إلى آخر غير مذكور، وليس هناك ما يدل عليه.

وكذلك أختلف في عائد واو الجماعة في قوله ﷺ: ((زَرَعُوا الْفُجُورَ وَسَقَوْهُ الْغُرُورَ وَحَصَدُوا الشُّبُورَ لَا يُقَاسُ بِأَلِّيْمَ حَمَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ وَ لَا يُسْوَى بِهِمْ مَنْ جَرَثَ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وَ عِمَادُ الْيَقِينِ إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وَ بِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي وَ لَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوَلَايَةِ وَ فِيهِمُ الْوَصِيَّةُ وَ الْوِرَاثَةُ الْآتَانِ إِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِهِ وَ نُقلَ إِلَى مُنْتَقِلِهِ))^(١) فنتج عن الاختلاف الاحتمالات الآتية:

١. أنّ واو الجماعة كنایة عن المنافقين، بحسبما صرّح به الشريف الرضي في بعض نسخ النهج^(٢)، ومن الشرح من استبعده وحمل تصريح الشريف الرضي على التقية^(٣) وأنه لم يكن يقصد المنافقين وإنما كنى بهذا اللفظ عن غيرهم^(٤).
٢. المراد بالواو الخوارج، ذهب إليه البيهقي^(٥)، والكيدري^(٦)، ونسبه البحرياني إلى الوبري^(٧).
٣. الواو إشارة إلى أعداء أهل البيت عليه السلام عامّة؛ فإن الخطبة في بيان فضائلهم وذم أعدائهم^(٨)، وربما قصد الإمام عليه السلام أعداءه بخاصة من الذين خرجوا عن طاعته وحاربوه^(٩).

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزل) ١٣٨/١: ١٣٩ - ١٣٩ (خ/٢).

(٢) ينظر: نفسه ١٣٨/١ وبهج الصباغة: ٥٨٠/٢.

(٣) التقية: مصطلح فقهى يعني تحفظ المكلف من العامة خوفاً منهم على نفسه أو ماله أو متعلقه، وذلك ببيان ما يوافق مذهبهم وإن كان محظياً أو باطلاً على مذهبهم. ينظر: مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعية على طريقة كتب اللغة، على المشكيني: ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزل) ١٣٩/١: ١٣٩ وشرح نهج البلاغة، محمد كاظم الفرويني: ١١٦/١.

(٥) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ٢٦٦/١.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق: ١٥٤/١.

(٧) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٠٦/١ واختيار مصباح السالكين: ٨٨.

(٨) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١١٥/١: ١١٦ - ١١٦.

(٩) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٠٦/١: ٣٠٦.

٤. أَنَّ الْوَاوَ لِمُعَاوِيَةٍ وَمَنْ تَبَعَهُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ^(١).

٥. الْوَاوُ لِأَصْحَابِ الْجَمْلِ^(٢).

إِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِهِ^{الله عليه السلام} فِي آخِرِ نَصِّ الْخُطْبَةِ: ((اَلآنِ اِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِهِ وَنُقْلَ إِلَى مُنْتَقَلِهِ)) هُوَ كَوْنُ الْأَمِيرِ^{الله عليه السلام} قَدْ خَطَبَ بِهَذِهِ الْخُطْبَةِ فِي أَوَّلِ خَلْفَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ^(٣)، وَلَيْسَ كَمَا يَرَى جَمِيعُ مَنْ شَرَحَ أَنَّهُ^{الله عليه السلام} قَدْ أَلْقَاهَا عَقْبَ رَجْوِهِ مِنْ صَفَيْنِ^(٤) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ^{الله عليه السلام}: ((اَلآنِ اِذْ رَجَعَ...)) وَقْتَ تَسْلِمِهِ الْحُكْمَ^(٥)، وَالَّذِي أَوْقَعُهُمْ فِي هَذَا التَّاقْضَى مَا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ قَبْلَ أَنْ يَورُدَ الْخُطْبَةُ، إِذَا قَالَ: ((وَمَنْ خَطَبَ لَهُ^{الله عليه السلام} بَعْدَ اِنْصَافِهِ مِنْ صَفَيْنِ))^(٦)، وَلَكِنْ قَوْلُهُ هَذَا يُمْكِنُ حَمْلَهُ عَلَى التَّقْيَةِ أَيْضًا، الَّتِي عَمِلَ بِهَا لَئِلَا يُظْهِرَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُطْبَةِ مُبَاشِرًا.

وَمِنْ أَجْلِ الْحَفَاظِ عَلَى وَحْدَةِ الْمَعْنَى فِي الْخُطْبَةِ، وَرِبطَ أَوْلَى النَّصِّ بِآخِرِهِ لَابْدَ مِنْ تَرجِيحِ كَوْنِ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فِي الْأَفْعَالِ الْثَّلَاثَةِ (زَرَعُوا، وَسَقَوْهُ، وَحَصَدُوا) تَعُودُ إِلَى الْثَّلَاثَةِ الَّذِينَ حَكَمُوا الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ رَحِيلِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ^{صلوات الله عليه وسلم}، أَعْنِي: أَبَا بَكْرَ(١٣هـ)، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ. قَالَ التَّسْتَرِيُّ: ((لَا رِيبَ أَنَّ إِشَارَتِهِ^{الله عليه السلام} بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ إِلَى الْثَّلَاثَةِ، يُوضِّحُهُ قَوْلُهُ^{الله عليه السلام} بَعْدَ: «لَا يَقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ^{صلوات الله عليه وسلم} مِنْ هَذِهِ الْأَمَّةِ أَحَدٌ» بِطَرِيقِ الْعُومَ))^(٧).

وَفِي خُطْبَةِ أُخْرَى قَالَ^{الله عليه السلام}: ((أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْثَ مُحَمَّدًا^{صلوات الله عليه وسلم} وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَابًا وَلَا يَدَعِي نُبوَّةً وَلَا وَحْيًا فَقَاتَلَ بِمَنْ أَطَاعَهُ مَنْ عَصَاهُ يَسُوقُهُمْ إِلَى مَثَاجِهِمْ وَيُبَادِرُ بِهِمُ السَّاعَةِ أَنْ تُنْزَلَ بِهِمْ يَخْسِرُ الْحَسِيرُ وَيَقْفَ أَكْسِيرٌ فَيُقْيِمُ عَلَيْهِ

(١) يَنْظَرُ: شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (الْمَعْتَزِلِي): ١٣٩/١.

(٢) يَنْظَرُ: اخْتِيارُ مَصْبَاحِ السَّالِكِينِ: ٨٨.

(٣) يَنْظَرُ: شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (الْقَرْوَيْنِي): ١١٦/١.

(٤) يَنْظَرُ: مَنْهَاجُ الْبَرَاعَةِ (الراوِنِي): ١١٤/١ وَشَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (الْبَحْرَانِي): ٢٩٣/١.

(٥) يَنْظَرُ: مَنْهَاجُ الْبَرَاعَةِ (الراوِنِي): ١١٤/١ وَشَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (الْبَحْرَانِي): ٣٠٧/١.

(٦) شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (الْمَعْتَزِلِي): ١٣١/١.

(٧) بَهْجُ الصَّبَاغَةِ: ٥٨٠/٢.

حتى يُلْحِقَهُ خَيْتَهُ إِلَّا هَلَكَا لَا خَيْرَ فِيهِ حَتَّى أَرَاهُمْ مَنْجَاتَهُمْ وَبَوَاؤُهُمْ مَحَلَّتَهُمْ فَاسْتَدَارَتْ رَحَاهُمْ وَاسْتَقَامَتْ قَنَاعَتَهُمْ وَأَيْمُ الَّهِ لَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَاقِتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا وَاسْتَوْسَقَتْ فِي قِيَادِهَا مَا ضَعْفَتْ وَلَا جَبَنَتْ وَلَا خُنْتْ وَلَا وَهْنَتْ وَأَيْمُ الَّهِ لَا بَقَرْنَ الْبَاطِلَ حَتَّى أَخْرَجَ الْحَقَّ مِنْ خَاصِرَتِهِ^(١)) الاحتمال في الضمائر المؤنثة من قوله: (لَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَاقِتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا وَاسْتَوْسَقَتْ فِي قِيَادِهَا)، فقد ذهب ابن أبي الحديد إلى أن ((الضمير المؤنث[في ساقتها]) يرجع إلى غير مذكور لفظاً والمراد الجاهلية كأنه جعلها مثل كتبة مصادمة لكتيبة الإسلام وجعل نفسه من الحاملين عليها بسيفه حتى فرت وأدبرت ... ثم أتى بضمير آخر إلى غير مذكور لفظاً وهو قوله: واستوسقت في قيادها، يعني الملة الإسلامية أو الدعوة أو ما يجري هذا المجرى ... ويجوز أن يعود هذا الضمير الثاني إلى المذكور الأول وهو الجاهلية^(٢)) أما ابن ميثي البهري فإنه يرى رجوع الضميرين إلى العرب، إشارة إلى طاعة من أطاع منهم وانقاد للإسلام^(٣).

ومن المناسب قبل بيان الراجح ذكر المناسبة التي ألقيت بها هذه الخطبة، فهي رواية ثانية لخطبة خطب بها الإمام علي^(عليه السلام) بذري قار عند خروجه لقتال أهل البصرة، منها - أي من الرواية الأولى للخطبة - : ((إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّداً^(سبحان الله رب العالمين) وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَابًا وَلَا يَدْعِي نُبُوَّةً فَسَاقَ النَّاسَ حَتَّى بَوَاؤُهُمْ مَحَلَّتَهُمْ وَبَلَغُهُمْ مَنْجَاتَهُمْ فَاسْتَقَامَتْ قَنَاعَتَهُمْ وَاطْمَأَنَتْ صَفَاتَهُمْ أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لِفِي سَاقِتِهَا حَتَّى وَلَتْ بِحَذَافِيرِهَا مَا ضَعْفَتْ وَلَا جَبَنَتْ وَإِنَّ مَسِيرِي هَذَا لِمِثْلِهَا فَلَا نَقْبَنَ الْبَاطِلَ حَتَّى يَخْرُجَ الْحَقُّ مِنْ جَنْبِهِ مَا لِي وَلِقَرِيشٍ وَاللَّهِ لَقَدْ قَاتَلُتُهُمْ كَافِرِينَ وَلَا قَاتَلَنَّهُمْ مُفْتُونِينَ وَإِنِّي لَصَاحِبُهُمْ بِالْأَمْسِ كَمَا أَنَا صَاحِبُهُمُ الْيَوْمَ وَاللَّهِ مَا تَنْقِمُ مِنَّا قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ اخْتَارَنَا عَلَيْهِمْ))^(٤)) والسبب وراء إيراد الشريف الرضي هذه الخطبة مرتين في (نهج البلاغة) ما أشار إليه بقوله بعد أن أورد الرواية الثانية: ((وقد تقدم

(١) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ١١٤/٧: (خ/١٠٣).

(٢) نفسه: ١١٦/٧: .

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البهري): ٢٢/٣: واختيار مصباح السالكين: ٢٤٨.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتلبي): ١٨٥/٢: (خ/٣٣).

مختار هذه الخطبة إلا أنني وجدتها في هذه الرواية على خلاف ما سبق من زيادة ونقصان فأوجب الحال إثباتها ثانية^(١).

وبعد يمكن القول إن الضمير في (ساقتها) والضمير فاعل الفعل (استوست) يعودان إلى (قريش)، فقد صرّح صَرَّحَ بِذَكْرِهَا فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى لِلْخُطْبَةِ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: وَأَيْمَ اللَّهُ لَقَدْ كُنْتَ أَسْوَقَ قَرِيشَ أَيَّامَ الدُّعَوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَسَافَةً جَيْشَ الغَزَا إِلَى الْأَسْرِ، حَتَّى وَلَّتْ هِبَّتَهَا وَقَدْرَتَهَا، وَاجْتَمَعَتْ وَاسْتَحْكَمَ الْإِسْلَامُ فِي قِيَادَتِهَا، وَلَمْ يَصْبِنِي خَوْفٌ أَوْ ضَعْفٌ مِّنْ جَرَاءِ ذَلِكَ، وَالْيَوْمَ قدْ عَادَتْ قَرِيشَ إِلَى الْعَصِيَانِ وَالْفَتْنَةِ، فَلَا قَاتَلُوكُمْ وَلَا سُوقُوكُمْ كَمَا قَاتَلُوكُمْ وَسُوقُوكُمْ بِالْأَمْسِ.

ومن الاحتمال أيضاً ما وقع في مرجع الضمير في (أولادها) من قوله اللَّهُمَّ قَدْ اِنْصَاحَتْ جِبَالُنَا وَأَغْبَرَتْ أَرْضُنَا وَهَامَتْ دَوَابُنَا وَتَحَيَّرَتْ فِي مَرَابِضِهَا وَعَجَّتْ عَجِيجُ الثَّكَالَى عَلَى أَوْلَادِهَا وَمَلَّتِ التَّرَدُّدُ فِي مَرَاتِعِهَا وَالْحَنِينُ إِلَى مَوَارِدِهَا مستسقياً: (اللَّهُمَّ قَدْ اِنْصَاحَتْ جِبَالُنَا وَأَغْبَرَتْ أَرْضُنَا وَهَامَتْ دَوَابُنَا وَتَحَيَّرَتْ فِي مَرَابِضِهَا وَعَجَّتْ عَجِيجُ الثَّكَالَى عَلَى أَوْلَادِهَا وَمَلَّتِ التَّرَدُّدُ فِي مَرَاتِعِهَا وَالْحَنِينُ إِلَى مَوَارِدِهَا) ^(٢) فقد احتمل المعتزلي رجوعه إلى الدواب، واحتمل أيضاً رجوعه إلى (الثكالي) التي شبهت بها تلك الدواب ^(٣).

وقد يتوجه احتمال عودة الضمير إلى الدواب لأمرتين:

١. أنَّ المعنى المعجمي للثكالي يفيد أنَّ عجيجها وحزنها إنما يكون على أولادها، جاء في (الصحاح): ((الثكُلُ: فِقدَانُ الْمَرْأَةِ وَلَدَهَا. وَكَذَلِكَ الثكُلُ بِالْتَّحْرِيَّكِ. وَامْرَأَةٌ ثاكِلٌ وَثكُلَى. وَثكِلَّتْ أُمَّهُ ثكَلاً، وَثكِلَّهُ اللَّهُ أُمَّهُ. وَالثكُولُ: الَّتِي ثكَلَتْ وَلَدَهَا. وَيُقَالُ: رُمْحُهُ لِلْوَالِدَاتِ مَثَكِلَةٌ،)) ^(٤) وبهذا تكون إضافة الأولاد إلى (الثكالي) ضرباً من الحشو الذي لا تتوخى منه أية فائدة معنوية؛ لأنَّ المعنى متحقق وإن لم يرد ذكر للجار والمجرور (على أولادها). في حين تكون الفائدة مع رجوع الضمير إلى الدواب، من شدة القيظ، فإن بعض الدواب تعج لسجية تحملها على ذلك من دون أن يكون هناك خطر يهدد حياتها

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ١١٤/٧.

(٢) نفسه: ٢٦٢/٧ (خ/١١٤).

(٣) ينظر: نفسه: ٢٦٤/٧.

(٤) (٤/١٦٤٧) (مادة: ثكل).

أو حياة صغارها، والإمام عليه السلام لم يقصد هذا النوع من العجيج، لذلك جيء بالجار والمجرور نفياً له.

٢. رجوع الضميرين في (مراقبتها) و(مراتعها) إلى الدواب داع لرجوع الضمير في (أولادها) إليها أيضاً؛ فإنه واقع بينها، والجميع في سياق واحد.

ولكن قاعدة النحويين أنّ الضمير للأقرب يمكنها ترجيح احتمال كون عائد الضمير المؤنث هو (الثكالي) إن لم يكن في الأمرين المذكورين آنفًا قرينة توجب رجوعه إلى الدواب؛ فإنهم قد قيدوا إجراءها بانعدام القرينة الدالة على رجوع الضمير للأبعد^(١).

وفي قوله عليه السلام: ((فَلَيُصْدِقْ رَائِدُ أَهْلَهُ وَلْيُحْضِرْ عَقْلَهُ وَلَيُكُنْ مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ مِنْهَا قَدِمٌ وَإِلَيْهَا يَنْقُلِبُ))^(٢) وقع الخلاف في عائد الضميرين المؤنثين في (منها) و(إليها) فتمحض عن ذلك الآراء الآتية:

١. أنّ الضميرين يعودان على مذكور متقدم وهو لفظ (الآخرة) والمعنى: فإنّه من العدم قدم، وإليه ينقلب. وإنما أعاد الضمير على (الآخرة)؛ لأنّه اليوم عدم محض؛ فالقيمة لم تقم بعد^(٣). وليس بخاف ما في هذا الرأي من بعد في التأويل، ثم أي عدم ينقلب الإنسان إليه ونحن نؤمن أنّ هناك عوالم تنتظره للحياة بعد موته؟!. أو أنّ الضميرين لـ(الآخرة)، ولكن (من) للسبب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَنْ يَنْهَا هُوَ أَنْ يَنْهَا﴾ [الأنبياء/٢٥] فيكون التقدير: ول يكن من أبناء الآخرة فإنّه من أجلها قدم وإليها يعود إتماماً لذلك الغرض^(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٠ وشرح التسهيل: ١/١٥٧.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٩/١٧٥ (خ/٤١٥).

(٣) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ١/٤٤ وحدائق الحقائق: ١/٦٧٥ وشرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٩/١٧٧.

(٤) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ١/٤٤ وحدائق الحقائق: ١/٦٧٥ - ٦٧٦.

٢. يعودان على غير مذكور وهو الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿أَنَّا نَحْنُ نَحْمِلُ أَثْرَارَ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٥٥]

(١) وقد يصح هذا بفرض صدور إشارة حسية منه ﴿كَيْمَاءَةَ بِالْيَدِ إِلَى الْأَرْضِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَقْتٌ تَلْفُظُ هَذِهِ الْكَلْمَاتِ، تَقُومُ مَقَامُ الْقَرِينَةِ عَلَى رَجْوِ الْضَّمِيرِيْنِ إِلَى الْأَرْضِ﴾.

٣. المراد من الضميرين الحضرة الإلهية المقدسة^(٢)؛ فهي مبدأ الإنسان ومانحته الوجود،

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْحَقُّ وَمَا يَرَى إِنَّمَا يَرَى اللَّهُ الْحَقُّ وَمَا يَرَى﴾ [الحجر: ٢٩] وص/٧٢

واليها ينقلب بالدليل القرآني: ﴿أَنَّا نَحْنُ نَحْمِلُ أَثْرَارَ الْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٤١] وقوله سبحانه: ﴿أَنَّا نَحْنُ

والأحوال كذلك في عود الضميرين المتصلين في (حجته) و(أنبيائه) من قوله ﴿كَيْمَاءَةَ بِالْيَدِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٠٥].

والاحتمال كذلك في عود الضميرين المتصلين في (حجته) و(أنبيائه) من قوله ﴿فَهُوَ مُغْتَرِبٌ إِذَا اغْتَرَبَ إِلَيْهِ إِلَاسْلَامٌ وَضَرَبَ بِعَسِيبٍ ذَنْبِهِ وَالْأَصْقَاصَ الْأَرْضَ بِحِرَانِهِ بَقِيَّةً مِنْ بَقَائِيَا حُجَّتِهِ خَلِيفَةً مِنْ خَلَائِفِ أَنْبِيَائِهِ﴾^(٣)، إذ قال ابن أبي الحميد: ((الضمير هاهنا [يعني في حجته] يرجع إلى الله سبحانه وإن لم يجر ذكره للعلم به كما قال حَسَّنَ تَوَارَثَ بالحجاج^أ [ص/٣٢] ويمكن أن يقال إنَّ الضمير راجع إلى مذكور وهو الإسلام، أي من بقائيا حجج الإسلام وخليفة من خلائق الأنبياء الإسلام. فإن قلت: ليس للإسلام إلا نبي واحد. قلت:

(١) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٩٤/٢: وحدائق الحقائق: ٦٧٦/١.

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٩٤/٢: وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢٣٥/٣: واختيار مصباح السالكين: ٣٢٦.

(٣) تعدت الاحتمالات في الشخص المراد بكلام الأمير ﴿هذا، وقد عرض الباحث تلك الاحتمالات في صفحة رقم (١٣٠) من هذا البحث﴾.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتزل): ٩٥/١٠: (خ/١٨٣).

بل له أنبياء كثير قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ وَمَا يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ إِلَّا مَا يَشَاءُ﴾ [الحج/٧٨] وقال سبحانه: ﴿سَبَّحَ اللَّهُ الْكَوَافِرُ هُنَّ أَكْفَارٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل/١٢٣] (١).

وأرى أنَّه لو اقتصر الشارح على احتمال رجوع الضميرين إلى الله سبحانه لكان خيراً، فالاحتمال الآخر مردود بما قد استشكله على نفسه، وأنَّ ما أورده ظانًا دفع المشكل به لا يصح دافعاً، والآيتان اللتان ذكرهما ليستا دليلاً على أنَّ للإسلام نبياً غير محمد بن عبد الله عليه السلام وذلك لما يأتي:

١. أكثر المفسرين يرون أنَّ الضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ وَمَا يَشَاءُ﴾ يعود إلى الله تعالى، وليس إلى إبراهيم عليه السلام كما يرى المعتزلي؛ ((لأنَّه معلوم أنَّ إبراهيم لم يسمَّ أمة محمد مسلمين في القرآن؛ لأنَّ القرآن أنزل من بعده بدهر طويل)، وقد قال الله تعالى ذكره ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ وَمَا يَشَاءُ﴾ ولكن الذي سماه مسلمين من قبل نزول القرآن، وفي القرآن، الله الذي لم ينزل ولا يزال)) (٢)، ويفيده قراءة أبي بن كعب: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ وَمَا رُوِيَ عنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ﴾ مما أجاب به حين سئل عن تفسير هذه الآية أنَّه قال: ((الله سماه المسلمين من قبل في الكتب التي مضت وفي هذه القرآن)) (٣).

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلزي): ٩٨/١٠٠.

(٢) تفسير الطبرى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحرير د. عبد الله التركى: ٦٤٦/١٦ وينظر: تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحرير: سامي بن محمد السالمة: ٤٥٦ والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي: ١٠/٢٨٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤/٢١٥ والبحر المحيط: ٦/٣٦١.

(٤) الكافي: ١/١٩٠.

٢. حتى لو سلمنا برجوع الضمير (هو) في الآية المباركة إلى إبراهيم ﷺ لا يدل ذلك على أنه كاننبياً للإسلام، فمجرد تسميته أمة محمد ﷺ مسلمين لا تعني أنهنبيهم.

٣. أن الله أَنْهَا أمر رسولنا الكريم ﷺ بإتباعها هي ملة التوحيد التي تشتراك فيها جميع الديانات السماوية الحقة^(١)، وإبراهيم ﷺ هو أول من أسلم وجهه لله تعالى: ﴿إِنَّمَا مُحَمَّداً نَّبِيُّ الْأَوَّلِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

وفي قوله ﷺ: ((الله بلاد فلان فلقد قوم الأؤد^(٣) وداوى العمد^(٤) وأقام السننة وخلف الفتنة ذهب نقي الثوب قليل العين أصاب خيرها وسبق شرها. أدى إلى الله طاعته واتقاء بحقه رحل وتركتهم في طرق متشعبة لا يهتدى بها الضال ولا يستيقن المهدى)).^(٥). وقع الاحتمال في عائد الضميرين في (خيرها) و(شرها) قال الرواوندي: ((أصاب خيرها: أي خير السنة. وسبق شرها: أي شر الفتنة . ويجوز أن يرجع أيضا إلى السنة على ما سمي بالسنة من البدعة، لأن شر السنة البدعة))^(٦)، وإلى مثل هذا ذهب الكيذري^(٧)، والمراد بالضميرين عند المعترلي الولاية، قال: ((أصاب خيرها أي خير الولاية وجاء بضميرها ولم يجر ذكرها لعادة العرب في أمثل ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مُحَمَّداً نَّبِيُّ الْأَوَّلِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]. وسبق شرها أي

(١) ينظر: مجمع البيان: ٦ - ٢٠٩ . وتقسيم الفخر الرازي: ٤/٨٩.

(٢) ينظر: التبيان: ٤٣٨ والميزان: ٥/٩٠.

(٣) الأؤد: العوج. ينظر: الصاحب: ٤٤٢ (مادة: أؤد).

(٤) العمد: المرض الفادح. ينظر: الصاحب: ٢/٥١٢ (مادة: عمد).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعترلي): ٢/١٣ (خ/٢٢٣).

(٦) منهاج البراعة(الرواوندي): ٢/٤٠.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق: ٢/٥١.

مات أو قتل قبل الأحداث والاختلاط الذي جرى بين المسلمين^(١)، واستحسن البحرياني رأي المعتزلي إلا أنه استبدل اصطلاح الولاية بالخلافة^(٢).

إن هذا الاحتمال منشئه احتمال آخر في المكنى عنه بـ(فلان)، وفي ظني أن الإمام عليه السلام قد صرّح باسمه وإنما (فلان) هذه من عمل الرواية أو النسّاخ، كما رُوي قوله عليه السلام في أول الخطبة الثالثة من خطب النهج: ((أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقْمِصَهَا إِبْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنْ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى))^(٣) بإثبات (فلان) بدل (ابن أبي قحافة) في بعض نسخ النهج وغيره من المصادر التي أوردت الخطبة^(٤).

وقد تبّاينت أراء الشرّاح في هوية (فلان) الذي امتدحه الإمام علي عليه السلام في الخطبة محل الشاهد، فذهب الرواوندي إلى أنه عليه السلام قد ((مدح بعض أصحابه بحسن السيرة وأنه مات قبل الفتنة التي وقعت بعد رسول الله صلوات الله عليه وسلم من الاختيار والإيثار))^(٥)، ووافقه في هذا الكيزري^(٦)، والسرخسي^(٧)، ورده ابن أبي الحميد؛ ((لأن لفظ أمير المؤمنين يشعر إشعاعاً ظاهراً بأنه يمدح والياً ذا رعية وسيرة لا تراه كيف يقول: فقد قوم الأود وداوى العمد وأقام السنة وخلف الفتنة. وكيف يقول: أصاب خيراً وسبق شرها. وكيف يقول: أدى إلى الله طاعته. وكيف يقول: رحل وتركهم في طرق متشعبة))^(٨)، ولهذا اختار كون المراد والمعنى بالكلام عمر بن الخطاب^(٩) وقال البحرياني : ((إرادته لأبي بكر أشبهه من إرادته لعمر؛ لما ذكره في خلافة

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٦/١٢.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/٨٨ واختبار مصباح السالكين: ٤٢٠.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١/١٥١ (خ/٣).

(٤) ينظر: بهج الصياغة: ٤/٥ - ٧.

(٥) منهاج البراعة (الرواوندي): ٢/٤٠٢.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق: ٢/٢٥١.

(٧) ينظر: أعلام نهج البلاغة: ١٩٢.

(٨) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ٤/١٢.

(٩) ينظر: نفسه: ٥/١٢.

عمر وذمّها به في خطبتها المعروفة بالشقشيقية^(١) إذ قال ﷺ فيها واصفًا حال عمر وخلافته: ((فَصَيْرِهَا فِي حَوْزَةِ خَشْنَاءِ يَغْلُظُ كَلْمُهَا وَيَخْسُنُ مَسْهَا وَيَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَالْأَعْتَدَارُ مِنْهَا فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبُ الصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمٌ وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمٌ فَمُنِيَ النَّاسُ لِعَمْرٍ اللَّهِ بِخَبْطٍ وَشِمَاسٍ وَتَلَوْنٍ وَاعْتِرَاضٍ))^(٢) وفي الخطبة الشقشيقية أيضًا ما يرد قول البحرياني وهو قوله ﷺ في حكومة أبي بكر: ((أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقْمَصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنْ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى ... فَسَدَّلْتُ دُونَهَا ثُوبًا وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا))^(٣) وَطَفَقْتُ أَرْتَتِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدِ جَذَاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخِيَّةٍ))^(٤) عَمْيَاءَ يَهْرُمُ فِيهَا الْكَبِيرُ وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ وَيَكْدُحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَيْهُ ... فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذَى وَفِي الْحَلْقِ شَجَأْتُ نَهَابًا))^(٥).

والعلاقة واضحة بين الاحتماليين، اعني الاحتمال في مكنى (فلان) والاحتمال في عود الضميرين في (خيرها) و(شرها)، فمن احتمل أن المراد بـ (فلان) أحد الأصحاب ارجع ضمير (خيرها) إلى السنة النبوية، وأما من احتمل أنه أحد الذين حكموا المسلمين بعد الرسول ﷺ أرجع الضمير إلى الولاية أو الخلافة.

والذي يبدو لي أن الإمام علياً ﷺ قد قصد بهذا الكلام أبا عبد الله سلمان الفارسي الذي كان من من لزموا الأمير ﷺ ونهجوا منهجه، وقد ولّي حكم المدائن في عهد عمر فكان مصداقاً حقيقياً لعبائر هذه الخطبة، وتوفي عام ٣٥٥هـ في خلافة عثمان قبل وقوع فتنة مقتله وما تبعها^(٦).

(١) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤/٨٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتنزي): ١/١٦٢ (خ/٣).

(٣) ((طوى فلان عَنِي كَشْحَةً، إِذَا قَطَعَكَ وَطَوَيْتُ كَشْحَةً عَلَى الْأَمْرِ، إِذَا أَضْمَرْتُهُ وَسَرَّتُهُ)). الصحاح: ١/٣٩٩ (مادة: كشح).

(٤) الطخية: السحابة التي تسد ضوء القمر، ويقال للأحمق: الطخية أيضًا. ينظر: العين: ٤/٢٩٤ (مادة: طيخ).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتنزي): ١/١٥١ (خ/٣).

(٦) ينظر: معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، تج: محمد حسن إسماعيل وغيره: ٢/٤٥٦ وأسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، تص: عادل الرفاعي: ٢/٤٨٧ - ٤٩٢.

أما الضميران في (خيرها) و(شرها) فإني أراهما للدنيا المشار إليها بقوله ﷺ: (ذهب نَقِيُّ الْثُوْبِ قَلِيلَ الْعَيْبِ)، أي: ذهب من الدنيا، فيكون المعنى: أصاب سلمان خير الدنيا الذي يكون بالتزود منها والاتعاظ بها، ولم يلحق به شيء من شرها وفتنتها وغرورها.

المبحث الثاني: الاحتمال في عود الضمير البارز المنفصل

وهو الضمير الملفوظ المستقل بنفسه، أي أنه لا يحتاج إلى كلمة قبله يكون كالتتمة لها، بل هو كالظاهر^(١).

و((الضمير المنفصل له مرفوع ومنصوب، ولا مجرور له؛ وذلك لأن الضمير المرفوع والمنصوب مما يقع إلى فصله عن الفعل وتقديمه للحاجة... بخلاف المجرور، فإنه لا يقع منفصلاً عمّا اتصل به، ولا مقدماً عليه؛ وذلك لأن انجرار الاسم إما بحرف جر، وإما بالإضافة، والمجرور بحرف جر كما لا يتقدم على الجار لا ينفصل عنه، وهذا المضاف إليه))^(٢).

ومن المواقع التي وقع فيها الاحتمال في عائد الضمير المنفصل قوله ﷺ: ((فَإِنَّهُ وَاللَّهِ الْجِدُّ لَا اللَّعْبُ وَالْحَقُّ لَا الْكَذِبُ وَمَا هُوَ إِلَّا الْمَوْتُ أَسْمَعَ دَاعِيهِ وَأَعْجَلَ حَادِيهِ))^(٣) فقد احتمل ابن ميثم البحرياني في عائد الضمير (هو) الوجوه الآتية:

١. يعود الضمير إلى ملفوظ سابق لم يورده الشريف الرضي في روايته لهذه الخطبة^(٤)، بيد أن هذا دعوى بلا دليل؛ فليس من داع إلى رمي رواية الخطبة بالنقض مادام يوجد وجه آخر يمكن الأخذ به يجنينا القول بالعائد المحذوف المزعوم.

٢. يرجع إلى معنى كلامه ﷺ وهو التحذير والإذار^(٥)، أي أنه يعود إلى ما يعود إليه ضمير الشأن المتصل بـ(إن) في أول مقطع الخطبة، فيكون المعنى: إن الأمر الذي أحذركم منه والله الجد لا اللعب، والحق لا الكذب، وما ذلك الأمر إلا الموت...، وفي

(١) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٣/٨٥ وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤٠٨.

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تج: د. عبد الرحمن العثيمين: ٢/٤٤ وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٠٩.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ٨/٢٦٩ (خ/١٣٢).

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢/٤١.

(٥) ينظر: نفسه: ٢/٤١.

تكرار الضمير هنا زيادة في التأكيد، وجذب انتباه السامعين إلى هذا الخطاب العظيم، أي: الموت وأهواه.

٣. الضمير يعود على متأخر وهو (الموت)، ومثل ذلك ما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا الْمَوْتَ لِلّٰهِ [جاثية: ٢٤]. وهذا الوجه هو الذي استقر عليه البحرياني؛ فإنه لم يذكر غيره في اختيار شرحه الكبير^(١).

وفي قوله ﷺ: ((أَلَا بِأَبِي وَأُمِّي هُمْ مِنْ عِدَّةِ أَسْمَاءِ مَعْرُوفَةٍ وَفِي الْأَرْضِ مَجْهُولَةٌ أَلَا فَتَوَقَّعُوا مَا يَكُونُ مِنْ إِدْبَارٍ أُمُورُكُمْ وَانْقِطَاعٍ وَصَلَكُمْ وَاسْتِعْمَالٍ صِغَارُكُمْ ذَاكَ حَيْثُ تَكُونُ ضَرْبَةُ السَّيْفِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَهْوَنَ مِنَ الدَّرْهَمِ مِنْ حِلَّهِ))^(٢) فقد رجح الرواوندي^(٣)، والكيدري^(٤)، والسرخسي^(٥)، رجوع الضمير (هم) إلى الأئمة المعصومين بعد الإمام علي^(٦). وقال ابن أبي الحديد: ((الإمامية تقول هذه العدة هم الأئمة الأحد عشر من ولده^(٧) وإنّه أراد الأئمة من ولده^(٨))).

إنّ كون المعنى بالضمير الأئمة الأطهار^(٩) يبدو بعيداً لعلتين: إحداهما: أنّ موضوع هذه الخطبة هو ذكر الملاحم وفتن آخر الزمان، ولا مناسبة تجمعه والكلام على الأئمة وامتداحهم. والأخرى: أنّ قوله ﷺ: ((أَسْمَاءُهُمْ فِي السَّمَاءِ مَعْرُوفَةٌ وَفِي الْأَرْضِ مَجْهُولَةٌ)) ليس وصفاً للأئمة الكرام^(١٠)؛ لأنّهم غير مجهولين لأهل الأرض، بل إنّهم أعلام هداة لهم

(١) ينظر: اختيار مصباح السالكين: ٢٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١٣/٩٥ (خ/٢٣٣).

(٣) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/٤٣٩.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق: ٢/٣٠٢.

(٥) ينظر أعلام نهج البلاغة: ٣٠٣/٢٠.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١٣/٩٦.

(٧) شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/١٦٧.

إلى الله، وقد ورد في زيارتهم المروية عن الإمام علي بن محمد الهادي (عليه السلام): ((بلغ الله بكم أشرف محل المكرمين،... حتى لا يبقى ملك مقرب، ولانبي مرسل، ولا صديق ولا شهيد، ولا عالم ولا جاهل، ولا دني ولا فاضل، ولا مؤمن صالح ولا فاجر طالح، ولا جبار عنيد، ولا شيطان مرید، ولا خلق فيما بين ذلك شهيد إلا عرفهم جلالة أمركم وعظم خطركم وكبر شأنكم، وتمام نوركم، وصدق مقاعدكم وثبات مقامكم، وشرف محلكم ومنزلتكم عندـه، وكرامتكم عليه، وخاصتكم لديه، وقرب منزلتكم منه))^(١).

وبهاتين العلتين يُرد على من يرى أن المراد بالضمير الأبدال؛ إذ الأبدال هم الأئمة أنفسهم؛ فقد رُوي عن الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) أنه قال: ((الأبدال هم الأوصياء، جعلهم الله في الأرض بدل الأنبياء إذ رفع الأنبياء وخُتم بمحمد (صلوات الله عليهما)))^(٢).

إنّ صفات هذه العدة، والحقيقة الزمنية (آخر الزمان) التي سبقت الخطبة لبيان ملامها تسجمان مع كون المراد بالضمير (هم) الكُمل الممهدين لظهور الإمام المهدي (عليه السلام) والذين ينصرونه بعد ظهوره الشريف. والله العالم.

ولا ينحصر الاحتمال في تحديد العائد بضمير الغيبة - وإن كان الغالب فيه - بل يتعداه إلى ضمير المخاطب والمتكلّم في النصوص التي تفقد المشاهدة الحسية وقت أداء النص، مثلما في النصوص المكتوبة، وخطب الإمام علي (عليه السلام) من هذه النصوص فقد حضر الاحتمال في عائد الضمير (أنت) في قوله (عليه السلام) داعياً أصحابه إلى قتال الشاميين: ((أَفْ لَكُمْ لَقَدْ سَيِّئْتُ عِتَابَكُمْ أَرَضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ عِوْضًا وَبِالذُّلِّ مِنَ الْعِزِّ خَلْفًا... وَاللَّهِ إِنَّ امْرًا يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ وَيَهْشِمُ عَظِمَهُ وَيَفْرِي جِلْدَهُ لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَعِيفٌ مَا ضُمِّنَتْ عَلَيْهِ جَوَاحِ صَدْرِهِ أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ فَأَمَّا أَنَا فَوَاللَّهِ دُونَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ ضَرْبٌ

(١) من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تج: حسن الخرسان: ٢/٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٢) الاحتجاج، أحمد بن علي الطبرسي، تع: محمد باقر الخرسان: ٢/٢٣١ .

بِالمَشْرِفِيَّةِ تَطِيرُ مِنْهُ فَرَاشُ الْهَامِ وَتَطِيعُ السَّوَادُ وَالْأَقْدَامُ وَيَفْعُلُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ))^(١).
فقد اختار الرواوندي^(٢)، والسرخسي^(٣) عودة الضمير إلى من من أصحابه^(الله عز وجل) يمكن عدوه ولم

يخص بذلك أحداً معيناً منهم . واحتمل المعتزلي^(٤)، والبحرياني^(٥) مع هذا الوجه رجوع الضمير إلى الأشعث بن قيس بخاصة؛ ((فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لِهِ^(الله عز وجل) وَهُوَ يُخْطِبُ وَيُلَوِّمُ النَّاسَ عَلَى تَتْبِيُّهِمْ وَتَقَاعُدِهِمْ: هَلَا فَعَلْتَ فَعْلَتْ إِنْ فَعَلَ إِنْ فَعَانَ لِمَخْزَةٍ عَلَى مَنْ لَا دِينَ لَهُ وَلَا وِثِيقَةٌ مَعَهُ إِنْ أَمْكَنَ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَهْشِمُ عَظَمَهُ وَيَفْرِي جَلَدَهُ لِضَعِيفِ رَأْيِهِ مَأْفُونٌ عَقْلَهُ أَنْتَ فَكَنْ ذَاكَ إِنْ أَحَبَبْتَ فَأَمَا أَنَا فَدُونَ أَنْ أُعْطِي ذَاكَ ضَرْبَ**بِالْمَشْرِفِيَّةِ**))^(٦).

ويرى الباحث أن الاحتمالين لا يتعارضان في الدلالة والمقصود، فاحتمال أن المراد بالضمير أصحاب الإمام^(الله عز وجل) بعامة داخل فيه الأشعث بن قيس؛ لأنّه كان منهم وقت ذاك، وأما كونه هو المعنى بالضمير لا يبعد أن الإمام^(الله عز وجل) قد قصد إسماع بقية أصحابه ليشملهم الكلام الذي سيق لاستهلاصهم من أوله.

ومن الاحتمال في عود ضمير المتكلّم ما احتمله الشرح في عائد الضمير (نحن) من قوله^(الله عز وجل): ((قَدْ خَاضُوا بِحَارِّ الْفِتْنِ وَأَخْذُوا بِالْبِدَعِ دُونَ السُّنْنِ وَأَرَزَّ الْمُؤْمِنُونَ وَنَطَقَ الْضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ نَحْنُ الشُّعَارُ وَالْأَصْنَابُ وَالْخَزَنَةُ وَالْأَبْوَابُ وَلَا تُؤْتَى الْبُيُوتُ إِلَّا مِنْ أَبْوَابِهَا فَمَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ أَبْوَابِهَا سُمِّيَ سَارِقاً))^(٧) قال البيهقي: ((يتحتمل رجوعه إلى كل الصحابة، لأنّهم السفراء بين الرسول^(الله عز وجل) وبين الأمة. و يتحتمل رجوعه إلى أهل البيت^(الله عز وجل)؛ لأنّ الوحي الأكثر كان ينزل على رسول الله^(صلوات الله عليه وآله وسلامه) في بيته، وكان يقرأ^(الله عز وجل) الوحي أولاً على أهل بيته

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٨٩/٢: (خ/٣٤).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٢٤٠/١: .

(٣) ينظر: أعلام نهج البلاغة: ٦٧: .

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٩١/٢: .

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٨٢/٢: .

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٩١/٢: .

(٧) نفسه: ١٦٤/٩: (خ/١٥٤).

ثم على غيرهم^(١)، وذهب الكيذري^(٢)، والمعتلي^(٣) إلى أنَّ الضمير إشارة إلى نفسه^(٤) وجيء به جماعاً للتعظيم، ولا يرى البحرياني الضمير إلا لأهل البيت^(٥).

عن الإمام^(٦) بالذين (خاضوا بحار الفتنة...) المتقدمين عليه في الحكم^(٧) ثم عرج بالكلام على من هم أحق بذلك أعني الأمير^(٨) والأئمة من ولده^(٩)؛ ليبين فضلهم وما يؤهلهم لخلافة الرسول^(١٠)، فالضمير (نحن) له^(١١) ولولده الأئمة^(١٢) بدليل قوله^(١٣) بعد هذا المقطع من الخطبة نفسها: ((فِيهِمْ كَرَائِمُ الْإِيمَانِ وَهُمْ كُنُوزُ الرَّحْمَنِ إِنْ نَطَقُوا صَدُّقُوا وَإِنْ صَمَّوْا لَمْ يُسْبِقُوا))^(١٤) إذ لا اختلاف هنا في أنَّ مراده^(١٥) آل بيت النبي^(١٦) غير أنه قد التفت بالضمير من المتكلم (نحن) إلى الغائب (هم)؛ وذلك لما في ضمير المتكلم من الاختصاص عبر الإشارة إلى المتكلم نفسه يناسب الحديث على الذين حكموا البلاد الإسلامية على الرغم من وجوده^(١٧) حينئذ.

(١) معاجز نهج البلاغة: ٥٤٣/١.

(٢) ينظر: حدائق الحقائق: ٦٧٥/١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتلي): ١٦٥/٩.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٢٣٣/٣ واختيار مصباح السالكين: ٣٢٥.

(٥) ينظر: بهج الصباغة: ٤١٧/٣.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتلي): ١٧٥/٩ (خ/١٥٤).

(٧) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٩٤/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتلي): ١٧٦/٩ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٣٤/٣.

المبحث الثالث: الاحتمال في عود الضمير المستتر

الضمير المستتر هو الذي لا صورة له في اللفظ^(١)، و((لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع))^(٢)؛ وذلك لأنّ ((ضمير الرفع عمدة في الكلام لا يستغنى عنه فساغ تقديره من غير تلفظ به، استغناه عن لفظه بتقدير معناه، بخلاف الضمائر الأخرى، فإنها فضلات يستغنى عنها فلم يسع تقديرها والاستغناء عن اللفظ بها، لعدم الدليل على القصد إليها وبناء الكلام عليها))^(٣).

وينقسم الضمير المستتر من حيث وجوب الاستثار وجوازه على:^(٤)

١. المستتر وجوباً: وهو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالنون ، أو بالتاء .
٢. المستتر جوازاً : وهو ما يمكن قيام الظاهر مقامه، كضمير الغائب المرفوع بالفعل .

إن الشواهد الاحتمالية التي تختص بعائد الضمير المستتر في خطب الإمام علي عليه السلام تعد الأقل بين شواهد عود الضمير، ومن هذه القلة ما احتمله الرواوندي في عائد ضمير فاعل الفعل (يدعى) من قوله عليه السلام: ((اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا تَأْخُذُ وَتُعْطِي وَعَلَى مَا تُعَافِي وَتَبْتَلِي... فَمَنْ فَرَغَ قَلْبَهُ وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ لِيَعْلَمَ كَيْفَ أَفْعَمْتَ عَرْشَكَ وَكَيْفَ ذَرَتَ خَلْقَكَ وَكَيْفَ عَلَقْتَ فِي الْهَوَاءِ سَمَاوَاتِكَ وَكَيْفَ مَدَّتَ عَلَى مَوْرِ الْمَاءِ أَرْضَكَ رَجَعَ طَرْفُهُ حَسِيرًا وَعَقْلُهُ مَبْهُورًا وَسَمِعُهُ وَالِهَا وَفِكْرُهُ حَائِرًا. يَدْعِي بِزَعْمِهِ أَنَّهُ يَرْجُو اللَّهَ كَذَبَ وَالْعَظِيمُ مَا بِاللَّهِ لَا يَتَبَيَّنُ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ))^(٥) قال قطب الدين: ((يجوز أن يريد به إنساناً بعينه، والأولى أن يكون ذلك على

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٠٥ وشرح التصريح: ٣٢٠/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/٢ وينظر: شرح التصريح: ٣٢٩/١.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تج: د. عبد الرحمن العثيمين: ٢٧٩/١.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ١٠٥ وهمع الهوامع: ٢١٢/١ - ٢١٥.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٢٢٦ ، ٢٢٢ (خ/٩).

الإطلاق، أي الإنسان يزعم أنه راج لله خائف من الله ولا يظهر علامة شيء من ذلك، إذ لا يطلب رضاه تعالى بل ينقطع إلى الدنيا وإن رجا غيره تعالى أو خافه يبالغ في ذلك^(١).

ويرى الباحث انه ليس بعيداً عودة الضمير المستتر على الإنسان المشار إليه بقوله ﴿فَمَنْ فَرَغَ قَلْبُهُ وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ﴾ وهو وإن وصف بصفات محددة آخرها إدعاء رجاء الباري تعالى، إلا أنه لا دليل على قصد الإمام ﴿شَخْصًا بِعِينِهِ فِي الْوَاقِعِ الْخَارِجِيِّ﴾.

وشاهد آخر في قوله ﴿قَدْ لَيْسَ لِلْحِكْمَةِ جُنْتَهَا وَأَخْذَهَا بِجَمِيعِ أَدَبِهَا مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا وَالْمَعْرِفَةِ بِهَا وَالْتَّفَرُغِ لَهَا فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّتُهُ الَّتِي يَطْلُبُهَا وَحَاجَتُهُ الَّتِي يَسْأَلُ عَنْهَا فَهُوَ مُغَرِّبٌ إِذَا اغْتَرَبَ إِلَيْهِ إِلْسَلَامُ وَضَرَبَ بِعَسِيبٍ ذَنْبِهِ وَالْصَّقَّ الْأَرْضَ بِرَحْانِهِ بَقِيَّةً مِنْ بَقَايَا حُجَّتِهِ خَلِيفَةً مِنْ خَلَائِفِ أُنْبِيَائِهِ﴾^(٢) فقد أختلف في مرجع ضمير فاعل (لبس) قال ابن أبي الحديد: ((هذا الكلام فسره كل طائفة على حسب اعتقادها))^(٣)، ويمكن إجمال الآراء الواردة في هذا الشأن بالنقاط الآتية:

١. أنَّ الضمير المستتر يعود على الإمام المهدي ﴿ع﴾، بيد أنَّ قوله ﴿فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّتُهُ الَّتِي يَطْلُبُهَا وَحَاجَتُهُ الَّتِي يَسْأَلُ﴾ ينافي ما عُرف عن الإمام المهدي ﴿ع﴾ وعن أباء الطاهرين ﴿ع﴾ من أنهم ينابيع الحكمة ومحالها، إذ رُوي عن الرسول محمد ﴿صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ قوله: ((إن الله قد أجرى على السن أهل بيتي مصابيح الحكمة))^(٤)، فكيف يطلبها ﴿ع﴾ وهي حاصلة عنده ومائلة بين يديه؟!.

(١) منهاج البراعة (الراوندي): ٢/١١٤.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزل): ١٠/٩٥ (خ/١٨٣).

(٣) نفسه: ١٠/٩٦.

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/١٩١ وشرح نهج البلاغة (المعتزل): ١٠/٩٦ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٣٦٥ واختيار مصباح السالكين: ٣٧٦.

(٥) قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر الحميري، ترجمة: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث: ١٥٨.

وحاول الخوئي دفع المنافاة بأنه ﴿لَا يَنْتَهِي﴾ قد استعار للحكمة لفظ الضالة، وأنّ ((جملة يطلبها وصف للمستعار منه لا للمستعار له ، إذ من شأن الضالة أن تطلب فهي استعارة مرشحة لا استعارة مجردة ، والجامع شدّة الشوق وفرط الرغبة والمحبة لا الطلب))^(١).

٢. المراد بالضمير العارف الذي هو ((من أشهده الله ذاته وصفاته وأسماءه وأفعاله))^(٢) وقد نسبه المعتزلي إلى الفلاسفة^(٣)، ورجحه البحرياني^(٤).

٣. أنه عائد على ولی الله، قال ابن أبي الحديد: ((والصوفية يزعمون أنه يعني به ولی الله في الأرض وعندهم أن الدنيا لا تخلو عن الأبدال وهم الأربعون وعن الأوتاد وهم سبعة وعن القطب وهو واحد فإذا مات القطب صار أحد السبعة قطباً عوضه وصار أحد الأربعين وتداً عوض الوتد وصار بعض الأولياء الذين يصطفونهم الله تعالى أبدالاً عوض ذلك البطل))^(٥).

٤. يرجع الضمير إلى العالم بالعدل والتوحيد وهو رأي المعتزلة^(٦).

إنّ ما ورد في الخطبة من خصال الممدوح تشبه كثيراً بعض ما رُوي عن أهل البيت ﷺ في المؤمن وأوصافه، فقوله ﷺ على الحكمة: (فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّةُ الَّتِي يَطْلُبُهَا) مثل ما نُقل عنه ﷺ في (نهج البلاغة) أيضاً ((الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ النَّقَاقِ))^(٧)، وقوله ﷺ: (فَهُوَ مُغْتَرِبٌ إِذَا اغْتَرَبَ إِلَّا إِلَّا إِنَّ الْإِيمَانَ مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ))^(٨): ((قد أفلح المؤمنون المسلمين إن المسلمين هم النجباء، والمؤمن غريب، والمؤمن

(١) منهاج البراعة(الخوئي): ٣٠١/١٠.

(٢) معجم اصطلاحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني، تج: د. عبد العال شاهين: ١٢٤.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٩٦/١٠.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٣٩٥/٣ واختيار مصباح السالكين: ٣٦٧.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٩٦/١٠.

(٦) ينظر: نفسه: ٩٦/١٠.

(٧) نفسه: ٢٩٩/١٨ (ج/٧٧).

غريب ثم قال: طوبى للغرباء^(١)، ومن هنا يرجح الباحث كون ضمير الفاعل المستتر للمؤمن المخلص لله في إيمانه.

وفي قوله ﷺ: ((أَلَا وَإِنَّ الْلِّسَانَ بَضْعَةٌ مِنَ الْإِنْسَانِ فَلَا يُسْعِدُهُ الْقَوْلُ إِذَا امْتَنَعَ وَلَا يُمْهِلُهُ النُّطُقُ إِذَا اتَّسَعَ وَإِنَّا لِأَمْرَاءِ الْكَلَامِ وَفِينَا تَنَشَّبُ عُرُوفُهُ وَعَلَيْنَا تَهَذَّلُ عُصُونُهُ))^(٢) وقع الاحتمال في الضميرين المستترتين في (اتسع) و(امتنع) إذ يُحتمل رجوعهما إلى (الإنسان) وتكون الهاء في (يسعد) و(يمهله) تعود على (اللسان)، والمعنى: فلا يسعد القولُ اللسانَ إذا اتسع الإنسانُ للكلام، ويُحتمل أن يعود الضمير في (امتنع) إلى (القول)، وفي (اتسع) إلى (النطق)، أي: فلا يسعد القولُ اللسانَ إذا امتنع القولُ من الإنسان ولم يحضره لوهُم غلبه أو نحوه أوجب حصره وعيّه، ولم يمهله النطق إذا اتسع عليه وحضره^(٣).

ويرى الباحث أنه لا مسوغ لعدم استعمال قاعدة: الضمير لأقرب مذكور^(٤) في هذا الموضع؛ لأنها الأصل الذي لا يُصدق عنه إلا بقرينة بينة لم أجدها في النص المتقدم، وعليه يترجح كون فاعل (امتنع) هو (القول)، وفاعل (اتسع) هو (النطق) أما الهاء في (يسعد) و(يمهله) فهي لـ (الإنسان)؛ لأنَّه الأقرب، فيكون معنى قوله ﷺ: فلا يسعد الإنسانَ القولُ إذا امتنع ذلك عليه، ولا يمهله النطق إذا اتسع ذلك له.

(١) المحسن، أحمد بن محمد البرقي، تج: مهدي الروحاني: ٤٢٣/١.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلية): ١٢/١٣: (خ) ٢٨٨.

(٣) ينظر: نفسه: ١٢/١٣ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤/١٠٢ و اختيار مصباح السالكين: ٤٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٤ وشرح التسهيل: ١٥٧.

مدخل:

في هذا الفصل سأعرض مباحث مختلفة في الاحتمال وفقت على شواهدها في خطب الإمام علي (عليه السلام)، وإن هذه الشواهد لا ترقى لتكون فصلاً مستقلاً، وأما إذا تجاهلتها فسيصيّب هذه الدراسة النقص، فارتآيت أن أجمع هذه المباحث التي لا يجمعها شيء غير الاحتمال النحوي في الخطب المباركة تحت عنوان (مظاهر أخرى)، وأقدمها جميعاً في فصل واحد، وبهذا تسلم الدراسة من نقص الموضوعات وخطتها من التعارض والاضطراب.

واختص المبحث الأول بما يحتمل العمدة والفضلة من الألفاظ، فهي ليست عمداً وحسب فأبحثها في الفصل الأول (الاحتمال في العمدة)، ولا فضلات خالصة فتكون في الفصل الثاني (الاحتمال في الفضلات) ، أما المبحث الثاني فللاحتمال الحاصل في تعلق شبه الجملة، إذ هناك مواضع قد احتمل فيها الشرح أكثر من متعلق للجار وال مجرور أو الظرف في خطب الإمام (عليه السلام) ، وجاء المبحث الثالث والأخير لبيان احتمالاتهم من حيث الأساليب النحوية.

المبحث الأول: ما يحتمل العمدة والفضلة

ومنه (أشفق) من قوله (عليه السلام) لبعض أهل زمانه: ((ما زِلتُ أَنْتَظِرُ بِكُمْ عَوَاقِبَ الْفَدْرِ وَأَتَوْسَمُكُمْ بِحُلْيَةِ الْمُغْتَرِّينَ... الْيَوْمَ أُنْطِقُ لَكُمُ الْعَجَمَاءِ ذَاتَ الْبَيَانِ عَزَّبَ رَأِيُ اِمْرِئٍ تَخَلَّفَ عَنِّي مَا شَكَّتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أَرِيَتُهُ لَمْ يُوجِسْ مُوسَى (عليه السلام) خِيفَةً عَلَى نَفْسِهِ أَشْفَقَ مِنْ غَلَبَةِ الْجُهَالِ وَدُولِ الْضَّلَالِ))^(١)، فقد ذهب البيهقي^(٢)، والكيدري^(٣) إلى أن (أشفق) فعل تفضيل منصوب صفة (خيفة) أي: لم يوجس خيفة على نفسه أشد شفقاً وحذرًا من غلبة الجهال ودول الضلال. في حين اختار الروندي^(٤)، وابن أبي الحديد^(٥) كون (أشفق) فعلًا ماضاً، والمعنى مستدركاً على سابقه أي: لم يوجس موسى (عليه السلام) خيفة على نفسه ولكنه أشفق من غلبة الجهال. واحتمل البحرياني الوجهين على السواء^(٦).

إن حمل (أشفق) على الفعلية متماشياً مع ما حکاه جمهور النحوين وعلماء الصرف وليس فيه ندرة أو شذوذ؛ لأن قياس فعل التفضيل عندهم أن يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد، وما جاء مخالفًا لذلك شاذ ولا يقياس عليه^(٧)، وأشفق^(٨) رباعي لا ثلاثي مستعمل منه، قال ابن دريد (٣٢١هـ): ((شَفَقْتُ وَأَشْفَقْتُ، إِذَا حَادَرْتُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ زَعَمَ ذَلِكَ قَوْمٌ وَأَنْكَرُ جُلُّ أَهْلِ الْلِّغَةِ ذَلِكَ وَقَالُوا: لَا يُقَالُ إِلَّا أَشْفَقْتُ فَأَنَا مُشْفِقٌ وَشَفِيقٌ))^(٩)، وفي (لسان العرب) : ((وَأَشْفَقْتُ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتزلية) ١: ٢٠٧ / ٤ (خ/٤).

(٢) ينظر: معاجز نهج البلاغة: ٢٤٠.

(٣) ينظر: حدائق الحقائق: ١: ١٧٦.

(٤) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي) ١: ١٤١.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلية) ١: ٢١١.

(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني) ١: ٣٣٨.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٧٨ والمفصل: ٢٣٢ وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحمالوي، تعلق: د. محمد عبد المعطي: ١٢٨.

(٨) جمهرة اللغة: ٢ / ٨٧٤ (مادة: شفقة).

عليه وأنا مُشفق وشَفِيق وإذا قلت أَشْفَقْتَ منه فإنما تعنى حِذْرَتْه وأَصْلَاهُما واحد ولا يقال شَفَقْتَ^(١).

ويرجح الفعلية كذلك رواية بعضهم نص الخطبة بآيات حرف الاستدراك (بل) قبل (أشفق)^(٢).

وفي قوله (عليه السلام) للمنافقين من أصحابه أيام صفين: ((أَمَا قَوْلُكُمْ أَ كُلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ فَوَاللَّهِ مَا أَبَالِي دَخَلْتُ إِلَى الْمَوْتِ أَوْ خَرَجَ الْمَوْتُ إِلَيَّ وَأَمَا قَوْلُكُمْ شَكًا فِي أَهْلِ الشَّامِ فَوَاللَّهِ مَا دَفَعْتُ الْحَرْبَ يَوْمًا إِلَّا وَأَنَا أَطْمَعُ أَنْ تُلْحَقَ بِي طَائِفَةً فَتَهْتَدِيَ بِي))^(٣) رُوي في (كل) الرفع تارة والنصب أخرى وكذلك (كراهية)، فأدى ذلك إلى الاحتمالات الآتية في إعرابهما:

١. (كل ذلك) بالنصب مفعولاً لفعل مقدر، و(كراهية) بالنصب أيضًا مفعولاً لأجله، والتقدير: أ تفعل كل ذلك من أجل كراهية الموت^(٤). وقد يرجحه نصب (شكًا) فيكون النصب في الجميع نوعاً من التوازن والاتساق الصوتيين.
٢. (كل) مرفوع مبتدأ، و(كراهيته) بالرفع خبره^(٥).
٣. رفع (كل) مبتدأ ونصب (كراهيته) مفعولاً له فعله محذوف والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ، والتقدير: أ كل ذلك تفعله من أجل كراهية الموت^(٦).

وهذه الاحتمالات الثلاثة تعني أننا نقف بـإزاء ثلات دلالات مختلفة؛ لأنَّ جملة مقول القول مختلفة التكوين في كل احتمال، فهي جملة فعلية في الأول، واسمية محضة (خبرها ليس جملة فعلية) في الثاني، وهي اسمية غير محضة (خبرها جملة فعلية) في الاحتمال الثالث، ولكل جملة دلالة تغاير دلالة غيرها؛ إذ الجملة الفعلية تدل على التغير والتبديل والتجدد

(١) ١٧٩ - ١٨٠ (مادة: شفق).

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ١٣٦/١ وفي ظلال نهج البلاغة: ١٠٣/١.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتزل): ٤/١٢ (خ) ٥٤.

(٤) ينظر: نفسه: ٤/١٢.

(٥) ينظر: نفسه: ٤/١٢.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٣١٧ وشرح نهج البلاغة (المعتزل): ٤/١٢ وشرح نهج البلاغة (الحراني): ٢/١٤٦.

والحدوث^(١)، وذلك لأن الفعل بطبيعته ذو ((دلالة على الحقيقة وزمانها فإذا قلت: انطلق زيد. أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد. وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغيير مشعر بالتجدد))^(٢).

إذا كان قول المنافقين بالجملة الفعلية (الاحتمال الأول) فإنهم لم ينكروا على الإمام (عليه السلام) ويتهمنوه بكره الموت دائمًا في جميع المواقف والأزمنة؛ لما شهدوه وخبروه من بطولاته في الحروب الضاربة، وإنما اتهموه لجهلهم بالحرص على نفسه في حرب صفين فقط.

أما الجملة الاسمية المحضة فإنها تدل على الاستمرار والدوام والثبوت (إذا قلت: زيد منطلق. فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئاً فشيئاً. بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قوله: زيد طويل وعمرو قصير. فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتبثثهما فقط، وتقضى بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قوله: زيد منطلق. لأكثر من إثباته لزيد))^(٣).

وعلى هذا الأساس يدل الاحتمال الثاني على أنهم أرادوا بقولهم: (أَكُلُّ ذَلِكَ كَرَاهيَةً المؤْتَ) الاستفهام الإنكاري عن ثبوت صفة الحرث على الحياة له (عليه السلام) في جميع أفعاله حاشاه.

بقي أن نعرف أن الجملة الاسمية غير المحضة تقيد مع الثبوت التجدد، وقد تقيد الاستمرار التجدي^(٤)، أي أن أولئك المنافقين قد استفهموا عن ثبوت هذه الصفة له (عليه السلام) في الماضي والحاضر، ولم يعنوا المستقبل بشيء.

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩١ والكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، أبوبقاء الكفووي، تج: د. عدنان درويش وغيره: ٣٤١.

(٢) نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، الفخر الرازي، تج: د. إبراهيم السامرائي وغيره: ٧٥.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٧٤ وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩١.

(٤) ينظر: الكليات: ١٠١٠ والنحو الوفي: ١٤٥/٢.

ومن الاحتمال ما وقع في (طلبه) من قوله ﷺ: ((قَدْ تَكَفَّلَ لَكُمْ بِالرِّزْقِ وَأَمْرْتُمْ بِالْعَمَلِ فَلَا يَكُونُنَّ الْمَاضِمُونُ لَكُمْ طَلَبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ مَعَ أَنَّهُ وَاللَّهُ لَقَدِ اعْتَرَضَ الشَّكُّ وَدَخَلَ الْيَقِينَ حَتَّى كَانَ الدِّيْنُ ضُمِّنَ لَكُمْ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ وَكَانَ الدِّيْنُ فُرِضَ عَلَيْكُمْ قَدْ وُضِعَ عَنْكُمْ فَبَادِرُوا الْعَمَلَ وَخَافُوا بَغْتَةً الْأَجَلِ))^(١) قال ابن أبي الحديد: ((قد يتوجه قوم أنه ارتفع طلبه بالمضمون كقولك المضروب أخوه، وهذا غلط؛ لأنه لم يضمن طلبه وإنما ضمن حصوله. ولكنه ارتفع لأنه مبتدأ وخبره أولى وهذا المبتدأ والخبر في موضع نصب لأنه خبر يكون، أو ارتفع لأنه بدل من المضمون وهذا أحسن وأولى من الوجه الأول وهو بدل الاشتغال))^(٢).

ويرى الباحث أنه يمكن تصويب ما غلطه الشارح بحمل إسناد (طلبه) إلى (المضمون) على المجاز المرسل بعلاقة السببية، فإن طلب الرزق سبب في الحصول عليه، فأطلق السبب (طلبه) وأريد به المسبب (حصوله)، وباب المجاز واسع في التعبير العربي. ويؤيد هذه ارتفاع (عمله) نائب فاعل لاسم المفعول (المفروض) بلا خلاف؛ لأنَّ الفرض واقع على العمل حقيقة، و(طلبه) و(عمله) في سياق واحد وحكم واحد .

بل إن ما حسنه وجعله الأولى قد تبعد صحته؛ لعودة الضمير المتصل في (طلبه) إلى (الرزق) وهو الموصوف المحذوف الذي أقيم وصفه (المضمون) مقامه، والتقدير: فلا يكون الرزق المضمون لكم طلبه أولى...، وعليه لا يكون الضمير عائداً على (المضمون) ليكون (طلبه) اشتاماً منه؛ فإن النهاة قد اشترطوا وجود ضمير في بدل الاشتغال يعود على المبدل^(٣).

وشاهد احتمالي آخر في قوله ﷺ قُبِيل استشهاده: ((أَمَّا وَصِيتَيِ فَاللَّهُ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَمُحَمَّداً ﷺ فَلَا تُضْيِغُوا سُنْنَةَ أَقِيمُوا هَذِينَ الْعُمُودَيْنِ وَأَوْقِدُوا هَذِينِ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ٢٥١/٧: (خ/١١٣).

(٢) نفسه: ٢٦٠/٧.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٠/٢ ومعنى الليبب: ١٦٤/٢.

المُصْبَاحِين))^(١) فإنّ الرواية المشهورة (فإله) بالنصب وكذلك (محمدًا) بقدير فعل؛ لأنّ الوصيّة تستدعي الفعل بعدها، أي: وحدوا الله، وقد رُويا بالرفع وهو جائز على أنّهما مبتدآن وما بعدهما يكون خبراً^(٢).

إنّ هذا الاحتمال مبني على أساس ما ذهب إليه جمهور النحويين في باب (اشغال العامل عن المعمول)، حيث إنّهم رجحوا نصب الاسم الظاهر المشتغل عنه بفعل مضمر وجوابًا يفسره الفعل المذكور إذا كان المذكور دالاً على طلب، ولم يمنعوا رفعه وإن كان مرجوحًا، قال سيبويه: ((والأمر والنهي يختار فيما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل وبيني على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنّ الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى... ومثل ذلك: أما زيداً فاقتله، وأما عمراً فاشتر له ثوباً، وأما خالداً فلا تشنتم أباها، وأما بكراً فلا تمرر به... وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، وذلك قوله: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء))^(٣).

وروى قوله (عليه السلام) معظمًا الباري سبحانه: ((فَمَنْ شَوَاهِدَ خَلْقَهُ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ مُوَطَّدٌ
بِلَا عَمَدٍ قَائِمَاتٍ بِلَا سَنِدٍ... جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلَامًا يَسْتَدِلُّ بِهَا الْحَيَّرَانُ فِي مُخْتَلِفٍ فِجَاجٍ
الْأَقْطَارِ لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا إِذْلِهَمَامُ سُجْفُ الظَّلِيلِ الْمُظْلِمِ وَلَا إِسْتَطَاعَتْ جَلَابِيبُ سَوَادِ
الْحَنَادِيسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ فِي السَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَلُّ نُورِ الْقَمَرِ))^(٤) بنصب (ضوء) مفعولاً ورفع
(إذلهمام) فاعلاً على رواية، ويرفع (ضوء) فاعلاً ونصب (إذلهمام) مفعولاً على رواية
آخر^(٥)، والأحسن عند الرواundi ((أن يكون إذلهمام مرفوعاً ليكون فاعل لم يمنع. وضوء
نورهما مفعول، ليكون المعنى مزدوجاً لما بعده))^(٦) فإن ما بعده نفي أن ترد ظلمة الليل
الحالكة بزوع نور القمر، وهو قوله (عليه السلام): ((إِسْتَطَاعَتْ جَلَابِيبُ سَوَادِ الْحَنَادِيسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ١١٦/٩: (خ ١٤٩).

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/٧٦ وشرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٩/١٢٠ واختيار مصباح السالكين: ٣١٣.

(٣) كتاب سيبويه: ١٣٧ - ١٣٨ . وينظر: تسهيل الفوائد: ٨٠ - ٨١ . وأوضح المسالك: ٢/١٦٢.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ١٠/١٠: ، ٨١ ، ٨٥ (خ ١٨٣).

(٥) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/١٨٨ وشرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ١٠/٨٦.

(٦) منهاج البراعة (الراوندي): ٢/١٨٨.

في السَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَلُّ نُورِ الْقَمَرِ)، والازدواج في كون تلك الظلمة هي الفاعل في كلتا الجملتين المتعاطفتين هاتين في حين حسن ابن أبي الحديد الرواية الأخرى، إذ يقول: ((وقد روى بعض الرواية ادلهام بالنصب وجعله مفعولاً وضوء نورها بالرفع وجعله فاعلاً وهذه الرواية أحسن في صناعة الكتابة لمكان الازدواج، أي: لا القمر ولا الكواكب تمنع الليل من الظلمة ولا الليل يمنع الكواكب والقمر من الإضاءة))^(١) والمراد بالازدواج هنا المقابلة المعنوية بين الجملتين.

وقد يرجح ما حسن الرواندي – فضلاً عن ما ذكره – أن قوله ﴿لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا إِذْلِهَمَّا...﴾ في مقام التأكيد المشرب بالتعليق لقوله قبلًا: (جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلَامًا يَسْتَدِلُّ بِهَا الْحَيْرَانُ فِي مُخْتَارِ فِجَاجِ الْأَقْطَارِ)، وكان سائلاً قد سأله: كيف تكون النجوم دليلاً في عتمة الليل المظلمة؟ فالكلام في نفي تأثر ضوء النجوم الذي يستدل به الحيران بالليل المظلم، لا في تأثر الليل بالنجم أو عدمه.

ومن ألفاظ الخطب الشريفة التي رويت بالرفع والنصب أيضاً فتبينت فيها آراء الشرح (تجارة مريحة) من قوله ﴿صَبَرُوا أَيَّاماً قَصِيرَةً أَعْقَبْتُهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً تِجَارَةً مُرْيَحَةً يَسِّرَهَا لَهُمْ رَبِّهُمْ﴾^(٢) فقد اختار الرواندي رواية النصب محتملاً فيه أربعة أوجه: ((إما للبدل من راحة ، وإما نصب على المدح ، وإما على الحال ، وإما على تقدير اتجروا. ونصب المصدر مع حذف فعله كثير في الكلام))^(٣) والكيذري مع رواية النصب غير انه ضعف أن يكون نصب (تجارة) بدلاً من (راحة)، قال: ((وجعلها بدلاً من راحة على ما زعم صاحب المنهاج [أي: الرواندي] ليس بالقوى؛ لأن التجارة المريحة ليست بنفس الراحة^(٤) وإنما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة))^(٥)، وعنه انتساب (تجارة) إما أن يكون ((على المصدر من معنى الكلام السابق لأن مضمون قوله: صبروا أياماً قصيرةً أعقبهم راحة طويلة:

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلزي): ٨٦/١٠: .

(٢) نفسه: ١٣٣/١٠: (خ/١٨٦). .

(٣) منهاج البراعة (الرواندي): ٢٧٧/٢: .

(٤) كما في الأصل، والصواب: ليست الراحة بنفسها.

(٥) حدائق الحقائق: ١٣٣/٢: .

يدل على أنهم اتجرروا بذلك، أو يكون منصوباً بفعل مضمر يفسره ما بعده أي: يسر لهم ربيم تجارة، أو على المدح والتخصيص أي: أعني تجارة أو أخصّ تجارة^(١)، وذكر المعتزلي كلتا الروايتين مع وجه كل رواية منها، إذ قال: ((تجارة مربحة أي تجارتهم تجارة مربحة فحذف المبتدأ وروي تجارة مربحة بالنصب على أنه مصدر محنوف الفعل))^(٢) وأورد البحرياني (تجارة) بالرفع^(٣)، ولم يشر إلى رواية أخرى أو يتطرق إلى إعراب.

ورجح أحد الباحثين رفع (تجارة) خبراً حتى تدل الجملة الاسمية على ثبات عمل المتقين الصالح واستقراره، وذهب إلى أن النصب (في جميع وجوهه التي أوردها الرواندي يدل على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه بلحاظ الفعل المقدر مع نصب تجارة سواء كان مقدماً أم مؤخراً)^(٤)ولي على هذا الرأي ملحوظتان:

١. أنَّ كون عمل المتقين الذي عُبرَ عنه بالتجارة ثابتاً ومستقراً فيه نظر؛ لأنَّ المراد منه صبرهم المستعقب للراحة والريح^(٥)، وهذا الصبر قصير المدة غير دائم ولا ثابت؛ لقوله (صَبَرُوا أَيَامًا قَصِيرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً)، راحة فارقهم معها الصبر والمجاهدة. وعليه تكون الجملة الفعلية أنساب بالمقام لدلائلها على التجدد والانقطاع^(٦) إذا كان المدار في الترجيح دوام تجارة المتقين وانقطاعها.
٢. ليست جميع أوجه نصب (تجارة) التي أوردها الرواندي على تقدير فعل؛ فإعراب تجارة بدلاً، وإعرابها حالاً وجهاً احتملها الرواندي ولا فعل يُقدر معهما.

(١) حدائق الحقائق: ١٣٣/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتزلي): ١٤٢/١٠.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣٨٢/٣ و اختيار مصباح السالكين: ٣١٨.

(٤) روایات نهج البلاغة في ضوء علم الدلالة، د. كاظم جار الله الدراجي (بحث منشور ضمن أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة، ٢٨-٢٧ آذار/٢٠١١م): ٤/٨٠ - ٨١.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق: ١٣٣/٢.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٤ - ١٧٥ والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٩١.

والاحتمال كذلك في قوله ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُسْتَحْفَظِينَ عِلْمَهُ يَصُونُونَ مَصْوَنَهُ وَيُفَجِّرُونَ عَيْوَنَهُ يَتَوَاصَلُونَ بِالْوِلَايَةِ وَيَتَلَاقُونَ بِالْمَحَبَّةِ وَيَتَسَاقُونَ بِكَأسِ رَوِيَّةِ وَيَصُدُّرُونَ بِرِيَّةً لَا تُشُوبُهُمُ الرِّيَّبَةُ وَلَا تُسْرِعُ فِيهِمُ الْغِيَّبَةُ عَلَى ذَلِكَ عَقْدٌ خَلْقَهُمْ وَأَخْلَاقَهُمْ﴾^(١)

قال قطب الدين الرواندي: ((بخط الرضي «أن عباد الله المستحفظون» فيكون كقوله: ﴿أَنَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُسْتَحْفَظِينَ﴾

أَنَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُسْتَحْفَظِينَ﴾])^(٢) ويكون محل قوله يصونون مصونه نصباً

على الحال وكذا ما بعده ، أو يكون على الاستثناف ، أي وهم يصونون ، أو خبراً بعد خبر... فإذا روي «المستحفظين» على أنه صفة عباد الله ويصونون مصونه خبر (أن) فهو أصح^(٣) أي: أنَّ في إعراب (المستحفظين) احتماليين بحسب ما رويت، وتبعاً لذلك يكون محل جملة (يصونون مصونه) وما بعدها محتملاً لأربعة وجوه ثلاثة منها مع روایة رفع (المستحفظين) وواحد لرواية النصب.

والملاحظ هنا أنَّ جميع هذه الاحتمالات لا تتعذر أحد ثلات: الخبر والصفة والحال، لما بين هذه الوظائف من التقارب؛ فهي ((تتفق في أن كافتها لثبت المعنى للشيء ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت))^(٤)؛ لأنَّ الخبر يتمُّ فائدة مع المبتدأ، والحال تبين هيئة صاحبها، والصفة ترفع الاشتراك عن موصوفها المعرفة وتخصصه إن كان نكرة^(٥).

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٦٥/١١ (خ/٢٠٧).

(٢) منهاج البراعة (الراوندي): ٣٤٥/٢.

(٣) دلائل الإعجاز: ٣١.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٥٨٩/٢ والمتشابه والمختلف في النحو العربي، د. محمد حسنن صبرة: ٢٦.

المبحث الثاني: الاحتمال في شبه الجملة

لا بد لشبه الجملة (جار و مجرور أو ظرف) من عامل تتعلق به يُظهر معناها و موقعها الإعرابي^(١) فهي لا تستقل بالمعنى نفسها، وإنما تكون كالتكلمة الفرعية لمعنى فعل أو شبهه في الجملة الواردة فيها^(٢)، وبذلك تكون الفائدة المعنوية شاملة لكلا طرفي التعلق؛ ((لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي))^(٣)، وهو الذي يمد العوامل بما تحتاجه من معنى جديد تقديره شبه الجملة لاستحکم الدلالة و يتم المراد، وقد يرد في الكلام أكثر من عامل يصلح أن يكون متعلقاً، لما يُلمس من الحاجة المعنوية في الجميع، في حين يجب تعلق شبه الجملة بواحد من هذه العوامل لا غير، فیلجاً عندها إلى القول باحتمالية التعلق بأحدتها، وينتج غالباً عن مجموعة الاحتمالات معان متعددة تؤثر في الدلالة العامة للنص^(٤).

وفي خطب (نهج البلاغة) برزت ظاهرة الاحتمال في تعلق شبه الجملة عند الشرح

لعوامل هي:^(٥)

١. الاختلاف في تحديد دلالة حرف الجر.
٢. الاختلاف في معنى العامل المتعلق به.
٣. تعدد الإعراب في لفظة من ألفاظ جملة التعلق مع وحدة الرواية.
٤. رواية لفظة في الجملة بأكثر من حركة إعرابية.
٥. الاختلاف في تقدير العامل المذكور الذي تتعلق به شبه الجملة.

ومن الشواهد المحتملة قوله (عليه السلام) في حَكَام بني أمية: ((وَاللَّهِ لَا يَرْأُلُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا لِلَّهِ مُحَرَّمًا إِلَّا إِسْتَحْلُوهُ وَلَا عَقْدًا إِلَّا حَلُوهُ وَهَنَى لَا يَبْقَى بَيْثُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا دَخَلَهُ ظُلْمُهُمْ... وَهَنَى تَكُونَ نُصْرَةً أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ كَنْصُرَةً الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ إِذَا شَهَدَ أَطَاعَهُ

(١) ينظر: مغني الليبب: ٩٨ / ٢ و اعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ٢٧٣.

(٢) ينظر: المقتضى: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ والنحو الوافي: ٤٣٦ / ٢.

(٣) مغني الليبب: ١٠٢ / ٢.

(٤) ينظر: تعدد المعنى في النص القرآني: ٢٢١ ودعوي احتمالية الدلالة النحوية: ١٠٩ - ١١٠.

(٥) ينظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمد عبد حمد اللامي: ٣١٩ - ٣٢٥ (أطروحة دكتوراه).

وإذا غاب (اغتابه)^(١)) فقد وقع الاحتمال في متعلق (من) و مجرورها في الموضوعين، وكما يأتي:

الاحتمال الأول: شبه الجملة (من أحدهم) متعلقة بـ(نصرة) الأولى، وـ(من سيده) متعلقة بـ(نصرة) الثانية، وذلك على أحد وجهين:

١. أن يكون المصدر (نصرة) مضافاً إلى مفعوله الذي هو (أحدكم) مرة وـ(العبد) ثانية، ويكون فاعله مقدراً وبقدر أيضاً مضافاً إلى (من) في كلا الموضعين قد حُذف وأقيم ما أضيف إليه مقامه، والتقدير: حتى تكون نصرة أحد ملوك آل أمية أحدكم من جانب أحدهم كنصرة سيد العبد السيء إياه من جانب سيده^(٢)، والمعنى ((حتى لا ينصروكم إلا مثل ما ينصر السيد عبده العاصي، أي لا ينصروكم أصلاً لأن السيد لا ينصر عبده في حال عصيانه)).^(٣).

وهذا وجه ضعيف عند ابن أبي الحديد، ((ما فيه من الفصل بين العبد وبين قوله: إذا شهد أطاعه. وهو الكلام الذي إذا استمر المعنى جعل حالاً من العبد بقوله: من سيده))^(٤) وزاد حبيب الله الخوئي سبباً معنوياً لتضعيقه؛ فالمعنى على ما ذكر هنا لا يلائم قوله (إذا شهد أطاعه وإذا غاب اغتابه)؛ وذلك لأنّ ((ظاهر هذا الكلام يعطى كونه بياناً لحالة نصرة العبد سيده بمعنى ناصريته له ، لا لحالة منصوريته منه)).^(٥).

٢. أنّ (نصرة) مصدر أضيف إلى فاعله وهو بمعنى (انتصار)^(٦)، ((والانتصار: الانتقام، يقال: انتصر منه أي انتقم))^(٧) فيكون المراد: حتى يكون انتصار أحدكم وانتقامه من

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٧٨/٧: (خ/٩٧).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١/٤٣٤ وحدائق الحقائق: ١/٤٩٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٧٩/٧.

(٣) حدائق الحقائق: ١/٤٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٧٩/٧.

(٥) منهاج البراعة(الخوئي): ٧/١١٠.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١/٤٣٤ وحدائق الحقائق: ١/٤٩٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلية): ٧٩/٧.

(٧) مجمع البحرين: ٣/٤٩٥ (مادة: نصر).

أحدهم كان انتصار العبد من سيده، ((أي لا انتصار لكم منهم؛ لأن العبد لا ينتصر من مولاه أبداً))^(١)، وقال الرواوندي على هذا الوجه: ((هو الأظهر والأوضح ... ونحوه كثير في كلامهم))^(٢).

الاحتمال الثاني: شبه الجملة في الموضعين المتعلقة بمحذف يعرب حالاً مع دلالة (من) فيهما على السبب، وتكون النصرتان مضارفي إلى فاعليهما، والتقدير: حتى تكون نصرة أحدكم متأنياً من أحدهم له كنصرة العبد متأنياً من سيده له، والعبد المتأندي من سيده لا ينصره إلا متناقلًا متخاذلاً، بل ربما لا ينصره أصلاً، ويهمله إذا تمكّن^(٣).

والراجح في هذه المسألة هو الاحتمال الأول بوجهه الثاني؛ لما رُوي عنه (عليه السلام) مصرياً بالانتصار بدل النصرة في خطبة أخرى ذاكراً فيها بنى أمية وفتنهم أيضاً: ((وَلَا يَرَأُلُّ بِلَوْهُمْ عَنْكُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ اِنْتِصَارٌ أَحَدِكُمْ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ اِنْتِصَارِ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ وَالصَّاحِبِ مِنْ مُسْتَصْحِبِهِ))^(٤) إذ لا يأس بالقياس ما دام الموضوع في الخطابتين واحداً، والصورة التشبيهية واحدة كذلك.

ومن الشواهد أيضاً قوله (عليه السلام): ((سُبْحَانَكَ خَالِقًا وَمَغْبُودًا بِحُسْنِ بَلَائِكَ عِنْدَ خَلْقِكَ خَلَقْتَ دَارًا وَجَعَلْتَ فِيهَا مَأْدِبَةً مَشْرِيًّا وَمَطْعِمًا وَأَرْوَاجًا وَخَدَمًا وَقُصُورًا وَأَنْهَارًا وَزُرُوعًا وَثَمَارًا ثُمَّ أَرْسَلْتَ دَاعِيًّا يَدْعُو إِلَيْهَا))^(٥) فإنّ في متعلق شبه الجملة (بحسن بلائك) الاحتمالات الآتية:

١. إنها متعلقة بـ(سبحانك)، قال ابن أبي الحديد: ((الباء هنا للتعليق بمعنى اللام كقوله

تعالى: ﴿إِنَّمَا مَنْتَهَا مَنْتَهَى الْمُرْسَلِينَ﴾

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٧/٥٥.

(٢) منهاج البراعة (الرواوندي): ١/٤٣٤.

(٣) ينظر: نفسه: ١/٤٣٤ وحدائق الحقائق: ١/٤٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٧/٤٥ (خ/٩٢).

(٥) نفسه: ٧/٢٠٠ (خ/١٠٨).

سبحانك من معنى الفعل أي أسبحك لحسن بلائك))^(١).

٢. يجوز أن تتعلق بـ(معبوداً) أي: ثُبَّد لحسن بلائك^(٢). فمن بلائه تعالى فسخ ما عزم على فعله العباد، وحل ما عقدوا عليه أمرهم، ونقض ما شحدوا له هممهم، وبهذه الأمور يُعرف الله عز وجل، لقول الإمام علي (عليه السلام) في موضع آخر من (نهج البلاغة): ((عَرَفْتُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِفَسْخِ الْعَزَائِمِ وَحَلِّ الْعُقُودِ وَنَقْضِ الْهَمَمِ))^(٣)، ومعرفته تعالى مقدمة لعبادته؛ فقد رُوي عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) قوله: ((إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهُ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ))^(٤)، وبذلك تكون الابتلاءات بمنزلة علة المعلول، فيجوز نسبة معلولية العبادة إليها.

٣. تتعلق بـ(خلقتك) وتقديمها للتوسيع، أي: خلقت داراً بسبب حسن بلائك، رجحه البحرياني وبعد الاحتمالين السابقين، حيث قال: ((الجار والجرور متعلق بخلقتك... قال بعض الشارحين: إنَّ قوله: بحسن بلائك متعلق بسبحانك أو بمعبود وهو بعيد))^(٥).

وفي قوله (عليه السلام): ((وَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ أَخْفَى مِنَ الْحَقِّ وَلَا أَظْهَرٌ مِنَ الْبَاطِلِ... فَاجْتَمَعَ الْقَوْمُ عَلَى الْفُرْقَةِ وَافْتَرَقُوا عَنِ الْجَمَاعَةِ كَأَنَّهُمْ أَئِمَّةُ الْكِتَابِ وَلَيْسَ الْكِتَابُ إِمَامَهُمْ فَلَمْ يَبْقَ عِنْدَهُمْ مِنْهُ إِلَّا إِسْمُهُ وَلَا يَعْرِفُونَ إِلَّا خَطْهُ وَزَرْهُ وَمَنْ قَبْلُ مَا مَثَّلُوا بِالصَّالِحِينَ كُلَّ مُثْلَةٍ وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اللَّهِ فِرِيَةً وَجَعَلُوا فِي الْحَسَنَةِ عُقُوبَةً لِلْسَّيِّئَةِ))^(٦). قال ابن أبي الحديد: ((و(على) في قوله: وسموا صدقهم على الله فريدة ليست

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٢٠٦/٧ وينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٦٠ واختيار مصباح السالكين: ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٧/٢٠٦ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٦٠ واختيار مصباح السالكين: ٢٦٠.

(٣) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ١٩/٨٤ (ج/٢٤٧).

(٤) الكافي: ١٨٠/١.

(٥) شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٣/٦٠ وينظر: اختيار مصباح السالكين: ٢٦٠.

(٦) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ٩/١٠٤ - ١٠٥ (خ/١٤٧).

متعلقة بصدقهم بل بفرية أي وسموا صدقهم فرية على الله، فإن امتنع أن يتعلق حرف الجر به لتقديمه عليه وهو مصدر فليكن متعلقاً بفعل مقدر دلّ عليه هذا المصدر الظاهر^(١).

وإنما نفي الشارح التعلق بـ(صدقهم)؛ لأنَّ (صدق) إما أن يصل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر (في)، وإما أن يصله بنفسه من دون وساطة، قال الجوهرى (٣٩٣هـ): ((الصِّدْقُ: خلاف الكذب. وقد صَدَقَ في الحديث. ويقال أيضًا: صَدَقَهُ الحديث))^(٢)، وحُذف ما يتعدى إليه في شاهد الخطبة توسعًا في المعنى وإيجازًا في اللفظ. نعم يتعدى (صدق) بالحرف (على) لمعنى لم يقصد في الخطبة، يقال: صَدَقَ عليه: حققه وصار له مصداقًا^(٣)، ومنه ما رُوي عن الرسول الأكرم (صلوات الله عليه عليه السلام) أنه قال: ((من قال لأخيه يا كافر فَقْدَ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا لَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ أَوْ يَكْذِبَ إِنْ صَدَقَ فَهُوَ كافرٌ وَإِنْ كَذَبَ عَادَ الْكُفُرُ إِلَيْهِ بِتَكْفِيرِهِ أَخَاهُ الْمُسْلِمُ))^(٤).

أما (فرية) فإنه حدث تفتقر دلالته إلى الحرف (على) مذكورًا أو مقدارًا^(٥)، وليس بنا حاجة إلى تقدير فعل من معنى المصدر لما تبين سابقاً من جواز تقدم معمول المصدر إن كان شبه جملة^(٦)، فالأحسن أن يكون المصدر (فرية) هو متعلق شبه الجملة (على الله).

ووقع الاحتمال كذلك في قوله (صلوات الله عليه عليه السلام) واصفًا المتقين: ((فَمَنْ عَلَمَهُ أَحَدِهِمْ أَنَّكَ تَرَى لَهُ قُوَّةً فِي دِينِ وَحْزَمًا فِي لِينِ وَإِيمَانًا فِي يَقِينِ وَجَرْصًا فِي عِلْمٍ وَعِلْمًا فِي حِلْمٍ وَقَصْدًا فِي غِنَّى وَخُشُوعًا فِي عِبَادَةٍ وَتَجَمُّلاً فِي فَاقَةٍ وَصَبَرًا فِي شِدَّةٍ وَطَلَبًا فِي حَلَالٍ وَنَشَاطًا فِي هُدَى وَتَرَجُّعاً عَنْ طَمَعٍ))^(٧)؛ فقد ذهب ابن أبي الحديد إلى أنه ((هذه الألفاظ التي أولها قوة في دين بعضها يتعلق حرف الجر فيه بالظاهر فيكون موضعه نصباً بالمفعولية، وبعضها يتعلق

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ١٠٥/٩ - ١٠٦.

(٢) الصحاح: ١٥٠٥/٤ (مادة: صدق).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٦٥٦/٢ (مادة: صدق) ولسان العرب: ١٩٤/١٠ (مادة: صدق).

(٤) النهاية في غريب الحديث والآثار: ١٨٥/٤.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة: ٧٩٠/٢ (مادة: رفي) ولسان العرب: ١٥٤/١٥ (مادة: فرا).

(٦) ينظر: صفحة رقم (١٠٣) من هذا البحث.

(٧) شرح نهج البلاغة (المعتلبي): ١٤٨/١٠٠ (خ/١٨٦).

بمحذوف فيكون موضعه نصباً أيضاً على الصفة^(١)، ثم إنَّه احتمل الأمرين معًا في ثلاثة منها هي: (خشوعاً في عبادة)، و(صبراً في شدة)، و(نشاطاً في هدى)^(٢).

وقد يترجح تعلق أشباه الجمل الثلاث بالمصادر الظاهرة قبلها لأسباب هي:

١. قال ابن مالك: ((إن المدعى حذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصح دعوه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحًا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف))^(٣)، وعليه فإنه ((متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار))^(٤)؛ لأنَّه يصح تعلق أشباه الجمل الثلاث بالمصادر المذكورة قبلها فلا مسوغ لتقدير أسماء محذوفة.

٢. إنَّ معاني المصادر الثلاثة (خشوعاً، صبراً، ونشاطاً) محتاجة إلى الظرف الدال عليه حرف الجر (في) مع مجروره، وأنَّ يتعلق هذا الظرف بالحدث مباشرة خير من أن يتطرق بوصفه المحذوف، فالخشوع يكون أكثر اتصالاً بالعبادة وأبعد انصافاً عنها إذا كان هو متعلِّقاً شبه الجملة، ولا يكون التلامُ بهذه القوة في كون التعلق بالصفة المقدرة. ومثل هذا الفارق نجدُه في معنى المصادرين (صبراً، ونشاطاً).

٣. ورد الحرف (في) متعلِّقاً بمعنى الخشوع والصبر في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مَا يَأْتِي أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ١٧٧]، و قال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مَا يَأْتِي أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

وحمل ما جاء في خطبة الإمام علي (عليه السلام) على الآيتين الكريمتين حمل حسن لتقاريئهما في المعنى، وتشاكلهما بالموضع؛ فالآياتان في وصف المؤمنين الأبرار والخطبة في وصف المتقين.

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ١٥١/١.

(٢) ينظر: نفسه: ١٥١/١٠.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيف لمشكلات الجامع الصحيح، تج: د. طه محسن: ٦٤.

(٤) البحر المحيط: ٥٧٥/١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تج: د. زهير غازي زاهد: ٣/١٠٩ وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش: ٥/١٨٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٢٢٦ والإعراب المفصل لكتاب الله المرئ، بهجت عبد الواحد صالح: ١/٢٢٦.

ومن أثر اختلاف التقدير في نشوء احتمال التعلق ما نجده في قوله (عليه السلام) : ((بأبي أنت وأمي يا رسول الله لقد انقطع بموتك ما لم ينقطع بموتك غيرك من النبوة والإنباء وأخبار السماء))^(١) فقد اختار الرواندي^(٢)، والمعتلي^(٣) تعلق شبه الجملة (بأبي) باسم محذوف يعرب خبراً والتقدير: أنت مفدى بأبي وأمي يا رسول الله. واستظهر البحرياني تعلقها بفعل بدل الاسم فيكون خبر المبتدأ جملةً فعليةً، والتقدير: أنت أفديك بأبي وأمي يا رسول الله^(٤).

إنَّ اختلاف التقدير هذا يستتبعه اختلاف في الدلالة؛ فتقدير المتعلق اسمًا ينتج عنه جملة اسمية محضة، وتكون الجملة اسمية غير محضة على احتمال أنَّ المقدر فعل. وقد مر بنا أنَّ لكل جملة دلالتها من حيث ثبوت الحدث واستمرار زمانه^(٥).

والذي يبدو للباحث أنَّ دلالة الجملة الاسمية غير المحضة أكثر انسجاماً مع المعنى الوارد في شاهد الخطبة فهي تدل على الثبوت المتجدد أو المنقطع^(٦) والفاء بالأب والأم وإن كان ثابتاً في النية والاستعداد إلا أنَّه لا يقع إلا مرة واحدة في الواقع الفعلي؛ إذ ليس للإنسان غير أب واحد وأم واحدة، فإن اشتري بهما حياة المفدى مرة لا يمكنه شراؤها بهما مرة أخرى، وبهذا صار الفداء منقطعاً.

ومن الشواهد على احتمال تعلق الظرف في خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: ((عباد الله أوصيكم بتقوى الله فإنها حق الله عليكم والموجبة على الله حقيق... لم تبرخ عارضة نفسها على الأمم الماضيين منكم والغابرين ل حاجتهم إليها غدا إذا أعاد الله ما أبدى وأخذ ما أغطى وسائل عمما أسدى فما أقل من قبلها وحملها حق حملها أولئك الأقلون عددا))^(٧) قال

(١) شرح نهج البلاغة (المعتلي): ٢٤/١٣: (خ/٢٣٠).

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الرواندي): ٤١٥/٢: .

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتلي): ٢٤/١٣: .

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرياني): ٤٢٦: ١٠٧/٤: واختيار مصباح السالكين: ٤٢٦: .

(٥) ينظر: صفحة رقم (١٣٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر: الكليات: ١٠١٠: والنحو الوافي: ١٤٥/٢: .

(٧) شرح نهج البلاغة (المعتلي): ١١٥/١٣: (خ/٢٣٧).

الراوندي: ((وقوله «إذا أعاد الله» ظرف لقوله «فما أقل من قبلها» أي: ما أقل من كان قبل التقوى في الدنيا إذا أعاد الخلق وكان كذا وكذا))^(١)، وردد ابن أبي الحديد بقوله: ((إذا في قوله إذا أعاد الله ظرف ل حاجتهم إليها لأن المعنى يقتضيه أي: لأنهم يحتاجون إليها وقت إعادة الله الخلق. وليس كما ظنه الراوندي أنه ظرف ل قوله فما أقل من قبلها؛ لأنَّ المعنى على ما قلناه، ولأنَّ ما بعد الفاء لا يجوز أن يكون عاماً فيما قبلها))^(٢).

احتج الشارح المعتزلي في رده المتقدم بحجتين إحداهما يقتضيها المعنى، والأخرى تقتضيها الصنعة النحوية، فأما التي تخص المعنى فتوضيحاً أن المراد من قوله ﴿إِذَا أَعَادَ اللَّهُ مَا أَبْدَى﴾ يوم الحساب، فهو (كالقرينة المخرجة لغد عن حقيقته إلى مجازه وهو يوم القيمة تعين له بأنه الوقت الذي يعيد الله فيه ما كان أبداه من الخلق ويأخذ فيه ما كان أعطاهم من الوجود الدنيوي ولو احتج) ^(٣)، والمعنى لا يستقيم إذا تعلق هذا الظرف بقوله ﴿فَمَا أَقْلَى مَنْ قَبِلَهَا﴾؛ لأن قبول التقوى إنما يكون في الحياة الدنيا وليس يوم القيمة.

وأما ما ذكره أن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فليس مطلقاً؛ لأنَّ النهاة قد منعوا ذلك في الفاء السببية في جواب الشرط التي لا يجوز حذفها^(٤)، جاء في كتاب (الكليات): ((والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا وقعت في موقعها وموقعها أن يكون بحسب الظاهر بين جملتين إحداهما بمنزلة الشرط والأخرى بمنزلة الجزاء نحو: ﴿إِذَا أَعْلَمْتَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [النصر/٣]

[القصص/١٥] وأما إذا كانت زائدة كما في: ﴿إِذَا أَعْلَمْتَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [النور/٣] وكالفاء أو واقعة في غير موقعها لغرض من الأغراض كما في ﴿إِذَا أَعْلَمْتَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [المدثر/٣] وكالفاء الدالة في جواب (أمّا) نحو: ﴿إِذَا أَعْلَمْتَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الضحى/٩] فحينئذ جاز عمل ما بعدها فيما

(١) منهاج البراعة(الراوندي): ٢٢٢/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ١٣٠/١٢٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحرياني): ٤٠١/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤٥/٤ وحاشية الصبان: ٤١٩.

قبلها))^(١) والفاء في (فما أقل) غير سببية؛ لأن إعادة الله ما أبداه ليس سبباً في قلة قبول التقوى وإنما هي استئنافية، وما بعدها تعجب مستقل نحوياً عمّا قبله.

إنَّ في الحجة المعنوية كفاية للرد على ما ذهب إليه الرواندي، والأحسن في رأي الباحث إعراب (إذا) بدلاً من (غداً)؛ لما تبين كون المراد بكل الظرفين معنى واحداً وهو يوم القيمة. وتكون جملة (أعاد الله...) في محل جر مضارف إلى (إذا).

المبحث الثالث: الاحتمال في الأساليب النحوية

للعربية طرائق في نظم الكلام وصياغته؛ لبيان المراد منه وهذه الطرائق هي ما يعرف بالأساليب، فالأساليب كالمنوال الذي تنسج فيه التراكيب، أو القوالب التي تفرغ بها الجمل للتعبير عن المعاني الخاصة، وأداء الوظائف المختلفة^(١).

وقد درس النحاة الأوائل هذه الأساليب وميزوا بينها فسيبيويه - مثلاً - ((في الكتاب) لا يعلم قواعد العربية فحسب، بل يعلم أساليبها وطرقها في التعبير أيضاً)، قوله: ((وأيما فتى استفهاماً. ألا ترى أنك تقول: سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هُوَ وَمَا هُوَ، فَهَذَا اسْتِفْهَامٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعْجِبِ. وَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ أَنْ تَقُولَ: مَنْ هُوَ وَتَسْكُتَ))^(٢).

ثم ما لبث علماء النحو حتى جنحوا إلى تطبيق القواعد المنطقية في دراستهم لقواعد العربية، وصبغ المسائل اللغوية بالصبغة الفلسفية، والإغراق في البحث عن العلة والمعطل، فأبعدهم ذلك عن أساليب الكلام ومعانيه التي تمثل الغرض الأصيل للنحو، والهدف الأسمى للإعراب على الرغم من محاولات بعضهم منع هذا الانحراف في منهج الدرس النحوي أعني جهود عبد القاهر الجرجاني في بيان قيمة النظم النحوية في الكلم، والنتيجة أن اسلخت دراسة المعاني والأساليب النحوية عن النحو وعدت علمًا من علوم البلاغة اسمه(علم المعاني)^(٤) وهذا ما عز على جماعة من المحدثين فنادوا بعودة هذه الأبحاث إلى النحو^(٥).

(١) ينظر: بيان إعجاز القرآن، حمد بن محمد الخطابي، مطبوع ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ترجمة محمد خلف أحمد وغيره: ٣٦.

ومقدمة ابن خلدون، ترجمة خليل شحاته: ٧٨٦.

(٢) أساليب الطلب عند النحوين والبلغيين، د.قيس إسماعيل الأوسي: ٢٧.

(٣) كتاب سيبويه: ١٨١/٢.

(٤) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د.عبد الفتاح لاشين: ٣٨ - ٣٩ ، ٩١ - ٩٢ وأساليب الطلب عند النحوين والبلغيين: ٣١.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١٩ وفي النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي: ٢٤٢ - ٢٤٣ وعلم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، د.محمد حسين الصغير: ١١٧ - ١١٨.

وما يعنينا في هذا المبحث هو احتمال شراح (نهج البلاغة) أكثر من أسلوب نحوي في تركيب واحد من تراكيب خطب الإمام علي (عليه السلام)، ومن ذلك ما احتملوه في (لا أبا لكم) من قوله (عليه السلام) للخوارج: ((وَقَدْ كُنْتُ نَهِيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْحُكْمَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ الْمُخَالِفِينَ الْمُنَابِدِينَ حَتَّىٰ صَرَفْتُ رَأْيِي إِلَىٰ هَوَاكُمْ وَأَنْتُمْ مَعَاشِرُ أَخْفَاءِ الْهَامِ سُفَهَاءُ الْأَحَلَامِ وَلَمْ آتِ لَا أَبَا لَكُمْ بُجْرًا^(١) وَلَا أَرَدْتُ بِكُمْ ضُرًّا^(٢)) وقوله (عليه السلام) لهم أيضاً في خطبة أخرى: ((فَإِنَّمَا حُكْمُ الْحَكَمَانِ لِيُحْبِبَا مَا أَحْبَا الْقُرْآنَ وَيُمِيتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنَ وَاحْيَاوْهُ الْإِجْتِمَاعَ عَلَيْهِ وَإِمَاتُهُ الْإِفْرَاقُ عَنْهُ فَإِنْ جَرَّنَا الْقُرْآنَ إِلَيْهِمْ اتَّبَعَنَا هُمْ وَإِنْ جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا فَلَمْ آتِ لَا أَبَا لَكُمْ بُجْرًا وَلَا خَتْلُكُمْ عَنْ أَمْرِكُمْ وَلَا لَبَسْتُهُ عَلَيْكُمْ^(٣)) إذ لاختلاف أهل اللغة في مفاد هذا التعبير (لا أبا لكم)^(٤) أثر في تعدد أراء الشراح بإرائه في الخطبين، فجاءت آراؤهم على النحو الآتي:

١. أنّ (لا أبا لكم) أسلوب يراد به مدح المخاطبين، والمعنى: إنكم متقددون في هذا الأمر لا نظير لكم حتى كأنه لم يلدكم أب فيلد آخرين مثلكم، أو إنه لا أب لكم يورثكم خزيًّا وعارًا، وقد يكون المراد: إنه لا أب يكفيكم فلا كافي لكم إلا انتم^(٥)، قال الفراهidi: ((ويقال في المثل: لا أبا لك كأنه يمدحه))^(٦) وفي (تهذيب اللغة): ((وزعم بعض العلماء أن قولهم: لا أبا لك، ولا أب لك، مدح؛ ولا أم لك، ذم))^(٧) وزاد الرواندي على معنى المدح التعجب فعنه أن (مورد الكلمة للمدح والتعجب)^(٨)، بيد أنه ليس من المعقول أن يمدح الإمام (عليه السلام) أعداءه الخوارج الذين قدم لقتالهم ورد غيّهم وفسادهم، اللهم إلا أن يكون من قبيل المدح في مقام الذم والتبرير.

(١) البُجْر: ((الشَّرُّ، والأمْرُ العظِيمُ)) الصحاح: ٥٨٤/٢ (مادة: بجر).

(٢) شرح نهج البلاغة (المعتنزلي): ٢٦٥/٢: (خ/٣٦).

(٣) نفسه: ١١٢/٨ - ١١٣ (خ/١٢٧).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/١٥٢ - ٦٠٣ (مادة: أبي) ولسان العرب: ٤/١١ - ١٣ - ٦٠٣ (مادة: أبي).

(٥) ينظر: معارض نهج البلاغة: ١/٣١٧ ، ٤٨٦ وحدائق الحقائق: ١/٥٨٣ وأعلام نهج البلاغة: ٦٨ ، ١٢٤ وشرح نهج البلاغة (البحرياني): ٢/٩٣ و اختيار مصباح السالكين: ٤٤٥.

(٦) العين: ٤١٩/٨ (مادة: أبو).

(٧) ٦٠٢/١٥ (مادة: أبي).

(٨) منهاج البراعة (الرواندي): ٢/٤٣ - ٤٤.

٢. الأسلوب أسلوب ذم، أي: لا يُعرف لكم أب؛ لأنكم أولاد سفاح لا أولاد نكاح^(١). فإنه إذا قال الرجل لصاحبه: ((لا أبا لك، فلم يترك له من الشتيمة شيئاً))^(٢).

٣. الأسلوب دعاء جاء بصيغة الخبر بأن لا يكون لهم أب يعزّهم ويشد ظهورهم، ونفي الأب يستلزم نفي العشيرة لهم فكانه دعاء بالذل فقدان الناصر والشرف الذي يورث من الآباء^(٣)، جاء في (لسان العرب): ((إِنَّ قَوْلَهُمْ: لَا أَبًا لَكَ كَلَامٌ جَرِيٌّ مَجْرِيٌّ الْمُثُلُّ وَذَلِكَ إِنَّا قَلْتَ هَذَا فَإِنَّكَ لَا تَنْفِي فِي الْحَقِيقَةِ أَبًا وَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ مُخْرَجُ الدُّعَاءِ عَلَيْهِ أَيْ: أَنَّتِ عَنِّي مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِفَقْدِ أَبِيهِ))^(٤).

وريما جاز أن يكون قوله (لا أبا لكم) في الخطبتين جملة خبرية منافية على ظاهرها، استعملها (عليه السلام) للتحسر على فقدان المنصف له في خصومته مع الخارج، فكلامه (عليه السلام) في الشاهدين في مقام بياني افترائهم عليه وتمردتهم على الرغم من نصحه لهم، وفي مثل هذه المواقف عادة يُصار إلى أب المفسدين أو كبيرهم ويُشكّون إليه؛ لعله يكف شرّهم، فهو أكثر منهم رشدًا وذو الولاية عليهم، وعليه يكون تقدير الكلام: لا أبا لكم أشكوكم إليه فينصفني ويعرفكم أخطاءكم وظلمكم إبّاكي.

ووقع الاحتمال أيضًا في (ويلمه) من قوله (عليه السلام) لجماعة من أهل العراق: ((وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تَقُولُونَ عَلَيْيِ يَكْذِبُ فَاتَّكُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَى مَنْ أَكْذِبُ أَعْلَى اللَّهِ فَإِنَّا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ أَمْ عَلَى نَبِيِّهِ فَإِنَّا أَوَّلُ مَنْ صَدَقَ بِهِ كَلَّا وَاللَّهِ لَكِنَّهَا لَهْجَةٌ غَيْثُمْ عَنْهَا وَلَمْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا وَيَلْمِمْ كَيْلًا بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءٌ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينِ))^(٥) فقد ذهب الرواundi^(٦)

(١) ينظر: معارض نهج البلاغة: ٣١٧/١ ، ٣١٧/٤ ، ٤٨٦ ، ٥٨٣/١ وأعلام نهج البلاغة: ٦٨ ، ١٢٤ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٩٣/٢ . واختيار مصباح السالكين: ١٤٥ .

(٢) تهذيب اللغة: ٦٠٣/١٥ (مادة: أبي).

(٣) ينظر: معارض نهج البلاغة: ٤٨٦/١ و منهاج البراعة(الراوندي): ٤٣/٢ وحدائق الحقائق: ٢٧١/١ - ٢٧٢ وشرح نهج البلاغة(البحرياني): ٩٣/٢ . واختيار مصباح السالكين: ١٤٥ .

(٤) ١١/١٤ (مادة: أبي).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتنزلي): ١٢٧/٦ (خ/٧٠).

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ٣٠٢/١ .

والكيدري^(١)، والمعتزمي^(٢) إلى أن (ويلمه) مركب أفاد التعجب والاستعظام من العلم الذي عبر عنه (الله) باللهجة، وإليه يرجع ضمير الهاء المتصل، أما ابن ميثي البحري فقد استظرف رجوع الضمير إلى إنسان ذلك الوقت، وعنى (الله) به المخاطبين بهذه الخطبة جميعاً فكانه قال: ويلهم، ولهذا احتمل البحري أن يكون (ويلمه) أسلوب دعاء بالشر عليهم؛ لأنهم لم يفقهوا مقاله ولم يقتبسوا الحكمة منه، وقد يكون إخباراً عن حالهم التعيسة ترحاً وشفقة عليهم؛ فإن الجاهل مشغول عليه، واحتمل كذلك أن يكون أسلوب تعجب من قوة جهلهم، أو من كثرة كيله للحكم مع إعراضهم عنها^(٣).

و(ويلمه) استعمال عربي قديم ذكره النحاة وتعرضوا إلى معناه واصله، قال الرضي الإسترابادي: ((قولهم: ويلمه، ويروى بكسر اللام وضمها، فالضم على وجهين: إما أن يقال: الأصل: ويل أمه، مبتدأ محفوظ الخبر، أي: هلاكها حاصل، أي: أهلكها الله. وهذا كما يقال في التعجب: قاتله الله، فإن الشيء إذا بلغ غايته: يدعى عليه، صونا له عن عين الكمال... وإنما أن يقال: أصله: وي لأمه، أي عجا لها، أي ولد ولدت، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور))^(٤).

ويبدو أن القول الأول أقرب إلى تفسير أصل (ويلمه) لورود (ويل أمه) مفصولة في الكلام العربي، كما في قول الرسول الأكرم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على بعض أصحابه: ((ويل أمه مسخر حرب))^(٥) تعجبًا من شجاعته واستبساله في الجهاد، وقال ابن السراج: ((إذا قلت : ويل أمه رجلاً ومن رجل فهو تعجب))^(٦).

(١) ينظر: حدائق الحقائق: ١/٣٥١.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزمي): ٦/١٣٤.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحري): ٢/١٩٨ و اختيار مصباح السالكين: ١٧٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/١٢٤ - ١٢٥.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٣٠هـ)، تحرير: شعيب الأرنؤوط وغيره: ٣١/٢٥٢.

(٦) الأصول في النحو: ١/١١٠.

وفي قوله (عليه السلام) ذاماً الذين يفتخرون بأسلافهم: ((أَفَبِمَصَارِعِ آبَائِهِمْ يُفْخَرُونَ أَمْ بِعَدِيدِ الْهَلْكَى يَتَكَاثِرُونَ يَرْتَجِعُونَ مِنْهُمْ أَجْسَادًا حَوْتٌ وَحَرَكَاتٍ سَكَنَتْ وَلَانْ يَكُونُوا عِبَرًا أَحَقُّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مُفْتَحَرًا))^(١) يُحتمل في ((يَرْتَجِعُونَ مِنْهُمْ أَجْسَادًا حَوْتٌ)) أن يكون كلاماً خبرياً علة لما قبله، ((أي: يذكرون آباءهم فكأنهم ردوهم إلى الدنيا وارتجعوا من القبور))^(٢)، ويُحتمل أن يكون استفهاماً على سبيل الإنكار وقد حذفت همزته (والتقدير: أيرجعون منهم بفخرهم لهم أجساداً حوت)^(٣).

أما النحويون فقد شرطوا لحذف همزة الاستفهام وجود قرينة تدل عليها، لأن ترد (أم) المعادلة في سياقها^(٤)، ويرى بعض المحدثين أنه يمكن الاستغناء عن ذكر الهمزة بقرينة النغمة النغمة الصوتية، أي بنبرات الصوت ولحنه عند المتكلم أو الخطيب؛ فإن الجمل العربية تقع في صيغ وموازين صوتية تنعيمية ذات أشكال محددة^(٥).

وعليه فإن جانباً غير قليل من النصوص المكتوبة ترد في مطانها تراكيب محتملة للخبر والاستفهام محفوظة الهمزة؛ وذلك لاحتجاب المنشئ عن القارئ فتغييب النعمة الصوتية مع غياب جل القرائن الحالية الأخرى .

والاحتمال في قوله (عليه السلام) المتقدم مظاهر هذه الحقيقة التي تعثور النص المكتوب.

(١) شرح نهج البلاغة (المعتنزي): ١٤٥/١١، ١٤٧، ١٤٧ (خ/٢١٦).

(٢) نفسه: ١٤٧/١١.

(٣) شرح نهج البلاغة (الحراني): ٤/٤: ٥٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/١٥٤ - ١٥٥ والجني الداني: ٣٤.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦ - ٢٢٧ وأساليب الطلب عند النحويين والبلغيين: ٤٣٥ - ٤٣٤.



وأجمل هنا أهم ما تم خوض عن رحلتي الشاقة والشائقة مع الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي (عليه السلام):

٧ الاحتمال النحوي هو المصطلح الأحسن للدلالة على ظاهرة تعدد الوجوه في تحليل التراكيب نحوياً.

٧ الاحتمال في النحو العربي ضرورة يُضطر إليها، وإبداع فكري في آن واحد.

٧ لا تتفكر الاحتمالات النحوية تلزم عملية تحليل النصوص المهمة التي تقنق ملابسات الحال وقرائن المقام، وخطب الإمام علي (عليه السلام) خير شاهد على ذلك.

٧ هناك توهם قد وقع في أسماء بعض شروح (نهج البلاغة) التي أورتها مصنفات الرجال وفهارس الكتب.

٧ لم يصل إلينا من شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري غير سبعة شروح كلها مطبوعة، وهي: (معارج نهج البلاغة) لعلي بن زيد البهقي، و(منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) لقطب الدين الرواندي، و(حدائق الحقائق في فسر دقائق أفحص الخالق) لقطب الدين الكيذري، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد المعترلي، و(شرح نهج البلاغة) و(اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)) لابن ميثم البحرياني.

٧ اختلفت دواعي نشوء الاحتمالات النحوية في خطب الإمام علي (عليه السلام) وكان أبرزها: تعدد روایة الخطبة، واختلاف الشراح في فهم المعنى، نتيجة لاختلاف مرجعياتهم العقائدية والرؤى الفكرية بينهم، فضلاً عن تقارب الوظائف النحوية وتسامح النحويين في ضوابط بعض أبواب النحو العربي.

٧ تكشف وقوفات الشراح في مناقشة بعض الاحتمالات النحوية أو الترجيح بينها عن إحاطتهم بقواعد النحو لاسيما ما يتعلق منها بالدلالة.

٧ من مظاهر الاحتمال لدى الشراح احتمالهم في عُمد الجمل، أي المسند والمسند إليه، وكذلك احتمالهم فيما زاد عليهما من الفضلات، وقد احتملوا في ألفاظ قليلة العمدة والفضلة معًا.



- ٧ وقع الاحتمال في الأدوات النحوية أيضاً، وكان لتعدد معانيها أثر في ذلك.
- ٧ لعود الضمير نصيب من الاحتمال في خطب الإمام على عليه السلام وإن إيراد الشريف الرضي عدداً من الخطب مجترئة قد أُسهم في حيرة الشرح في تعين عائد الضمير المحتمل.
- ٧ احتمل الشرح في مواضع أكثر من عامل يصلح متعلقاً لشبه الجملة، على الرغم من اختلاف المعنى في كل احتمال.
- ٧ حدى ذوق الشرح أحياناً إلى أن يحلوا تراكيب الخطب إسلوبياً ولكنهم ترددوا أو اختلفوا في تحديد أساليب بعض التراكيب فنتج عن ذلك الاحتمال.
- ٧ يُعد حُسن المعنى، والالتزام بأحكام النهاة أساسين مهمين في الترجيح بين احتمالات الشرح في الخطب الشريفة.
- ٧ يمكن تقريب بعض الاحتمالات في الخطب أو تبعيد بعض آخر بالاطلاع على كلامه عليه السلام في مواقف أخرى، أو بالرجوع إلى القرآن الكريم أو الحديث النبوى الشريف، وكذلك بالإفادة مما ورد عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فجميعها في مصب واحد والتشابه بينها كبير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

• القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

- / أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دنجة عبد العظيم الكوفي، المطبعة الفنية، هـ١٤٠٩ - مـ١٩٨٩.
- / الإنقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (هـ٩١١)، تحرير: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، هـ١٤٢٨ - مـ٢٠٠٧.
- / الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (هـ٦٢٠)، تحرير: محمد باقر الخرسان، مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، د.ت.
- / إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (هـ١٣٨٢)، د.مط، القاهرة، ط٢، هـ١٤١٣ - مـ١٩٩٢.
- / إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين علي بن يوسف الققطي (هـ٦٤٦)، تحرير: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، هـ١٤٢٦ - مـ١٩٩٦.
- / اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) (شرح نهج البلاغة الوسيط)، ميثم بن علي بن ميثم البحرياني (هـ٦٨٩)، تحرير: د.محمد هادي الأميني، دار الحوراء، بيروت، لبنان، ط١، هـ١٤٢٨ - مـ٢٠٠٧.
- / ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسبي (هـ٧٤٥)، تحرير: د.رجيب عثمان محمد، مطبعة المدنى، القاهرة، مصر، ط١، هـ١٤١٨ - مـ١٩٩٨.
- / أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (هـ٥٣٨)، تحرير: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، هـ١٤١٩ - مـ١٩٩٨.

/ أسلوب الطلب عند النحوين والبلاغيين، د.قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكم، بغداد، ١٩٨٨م.

/ أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين علي بن محمد بن الأثير (٦٣٠هـ)، تص: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

/ أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملي المعروف بالشهيد الثاني (٩٦٥هـ)، تحرير: محمد علي قاسم، الدار الإسلامية ، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

/ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحرير: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.

/ إسناد الفعل دراسة في النحو العربي، رسمية محمد المياح، البصري ، بغداد، العراق، ط١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

/ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحرير: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

/ الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس (١٩٧٧م)، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م.

/ الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، د.تمام حسان (٢٠١١م)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠هـ - ١٤٢٠هـ.

/ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحرير: عبد الحسين الفتائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

/ إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.شوفي المعربي، الحارث، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٧م.

/إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

/ إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحرير: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.

/ إعراب القرآن الكريم وبيانه، محمد محيي الدين درويش، اليمامة للطباعة ودار ابن كثير، دمشق، ط٧، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

/ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

/ أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السريسي (بعد ٦٢٢هـ)، تحرير: عزيز الله العطاردي، مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٥هـ.

/ أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي (١٣٧١هـ)، تحرير: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

/ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

/ أمالی الزجاجی، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجی (٣٣٧هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون (١٩٨٨م)، دار الجبل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

/ الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

/ أوضح المسالك إلى ألقية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.

- / الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)،
تح: د.موسى بناني العليلي، العاني، بغداد ١٩٨٢م.
- / الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٥٣٧هـ)، تح:
د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- / الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب
القزويني (٧٣٩هـ) ، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،
ط٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- / بدائع الحكمة، كاظم بن قاسم الرشتي (١٢٥٩هـ)، تح: صالح أحمد الدباب، مؤسسة
البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- / بدائع الفوائد ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) ، ضبط:
أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د.ت) .
- / البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تح: محمد
أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر، د.ت.
- / البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف
وتليد، عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ -
١٩٩٦م.
- / بناء الجملة العربية، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- / بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، محمد تقى التستري (١٤١٥هـ)، تح: مؤسسة نهج
البلاغة، سبهر ، طهران، إيران، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- / بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨هـ)، مطبوع ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحرير: محمد خلف أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٨م.
- / تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحرير: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- / تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار، أبو المعالي محمد بن رافع السالمي (٧٧٤هـ)، تصویر: عباس العزاوي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- / تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، حسن الصدر (١٣٥٤هـ)، مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- / التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تصویر: أحمد حبيب العاملي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- / التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحرير: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- / التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٨٠م.
- / تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحرير: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- / التطور النحوي للغة العربية، برجمشتراسر (١٩٣٣م)، تصویر: د. رمضان عبد التواب (٢٠٠١م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- / تعدد المعنى في النص القرآني دراسة دلالية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، إيهاب سعيد النجمي، بلنسية، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- / التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د.ت.
- / النقاحة في النحو، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحرير: كوركيس عواد، العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- / تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسى (٧٤٥هـ)، تحرير: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- / تفسير الطبرى جامع البيان عن تأويل آى القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٣١٠هـ)، تحرير: د. عبد الله بن عبد المحسن التركى، هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- / تفسير الفخر الرازى المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازى (٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- / تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحرير: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- / تلخيص الشافى، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تحرير: حسين بحر العلوم، معراج، قم، إيران، ط١، د.ت.
- / التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ)، تحرير: أحمد ناجي القيسي (١٩٨٧م) وغيره، العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- / تبيه الخواطر ونرفة النواظر (مجموعة ورّام)، ورّام بن أبي فراس المالكي (٦٠٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، د.ت.
- / تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٥٣٧هـ)، تحرير عبد السلام محمد هارون (٩٨٨م) وغيره، مطابع سجل العرب، القاهرة، د.ت.
- / التهذيب الوسيط في النحو، محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصناعي (٧٠٩هـ)، تحرير د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- / التوحيد ، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (٤٨١هـ)، تحرير محمد مهدي الخرسان، الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- / التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (٦٤٥هـ)، تحرير د. يوسف أحمد المطوع، د.مط، ١٩٨٠م.
- / الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، د.مط، بغداد، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- / الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- / جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحرير د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملاتين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- / الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحرير د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- / جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي (٧٤١هـ)، تحرير حامد أحمد نيل، السعادة، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- / حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (٦١٢٠ هـ)، ته: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- / حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، محمد بن الحسين بن الحسن المعروف بقطب الدين الكيذري (بعد ٦٦٠ هـ)، ته: عزيز الله العطاردي، اعتماد، قم، ط١، ١٤١٦ هـ.
- / الحروف، أبو الحسين المزنی، ته: د. محمود حسين محمود و د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- / خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (٩٣١ هـ)، ته: عبد السلام محمد هارون (١٩٨٨ م)، المدنی، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- / الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٥٣٩٢ هـ)، ته: محمد علي النجار (١٩٦٦ م)، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- / دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الرياحات، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- / دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، د. مصطفى جواد ، أسعد، بغداد، ١٩٦٨ م.
- / الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، ته: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- / دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقى مصباح اليزدي، دار الحق، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- / دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١ هـ)، تع: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤ م.

/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، محمد محسن نزيل سامراء المشتهر بالشيخ أقابزرك الطهراني(١٣٨٩هـ)، تص: رضا بن جعفر مرتضى العاملى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دحسن خميس الملح، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

/ رسائل الشريف المرتضى، إعداد: مهدي رجائي، الخيام، قم، ١٤٠٥هـ.

/ رصف المباني في شرح حروف المعانى، أحمد بن عبد النور المالقى(٧٠٢هـ)، تحر: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

/ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري(١٣١٣هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

/ الظاهر في معانى كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحر: د.حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

/ السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي(٣٢٣هـ)، تحر: د.شوقى ضيف(٢٠٠٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٢م.

/ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحر: مصطفى السقا وغيره، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

/ السلافة البهية في الترجمة الميثمية، سليمان بن عبد الله الماحوزي(١١٢١هـ)، مطبوع ضمن كتاب (الكتشوك) ليوسف بن أحمد البحارني، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

/ السيد هبة الدين الحسيني الشهيرستانى حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، عبد الستار الحسنى، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.

- / شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (١٣١٥هـ)، تعلق: د.محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، د.ت.
- / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٦٧٦٩هـ)، تعلق: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، العبور للحديثة، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- / شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهجه السالك إلى ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني (٩٠٠هـ)، تعلق: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- / شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسبي (٦٧٢هـ)، تعلق: د.عبد الرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- / شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تعلق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- / شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الشيبيلي (٦٦٩هـ)، تعلق: د.صاحب أبو جناح، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- / شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (٦٨٨هـ)، تصميم: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قانيونسن، د.مط، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- / شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنباري (٧٦١هـ)، تعلق: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، السعادة، مصر، ط٦، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
- / شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

/ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ)، تتح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

/ شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (٦٤٥هـ)، تتح: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

/ شرح قطر الندى ويل الصدى، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تتح: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، العبور الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

/ شرح نهج البلاغة، عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ)، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

/ شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحرياني (٦٨٩هـ)، دار الثقلين، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

/ شرح نهج البلاغة، محمد كاظم القزويني، النعمان، النجف الأشرف، ١٣٧١هـ - ١٩٥٩م.

/ شروح نهج البلاغة (٢١٠) شروح، حسين جمعة العاملی، وزنکوغراف الفکر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسی (٦٧٢هـ)، تتح: د. طه محسن، دار آفاق عربية، العراق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

/ الصاحبی فی فقہ اللغة العربية وسنن العرب فی کلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تتح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٧٧م.

- / الصاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهرى (٣٩٣هـ)، تحرير: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
- / الضمائر في العربية، د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٣م.
- / ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقوله الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور، أوريبيس للطباعة، تونس، ط٢، ٢٠٠٤م.
- / علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، د. محمد حسين علي الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٩م.
- / العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحرير: د.مهدي المخزومي (١٩٩٣م) و د.إبراهيم السامرائي (٢٠٠١م)، الحرية، بغداد، ١٩٨١م.
- / الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني (١٣٩٠هـ)، تحرير: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، سبحان، قم، إيران، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- / فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (٤٣٠هـ)، تحرير: مصطفى السقا وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- / فهرست علماء البحرين، سليمان بن عبد الله الماحوزي (١١٢١هـ)، تحرير: فاضل الزاكى، د.مطه، د.ت.
- / في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية (١٤٠٠هـ)، ستار، قم، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- / في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي (١٩٩٣م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط٢، ٢٠٠٥م.

- / قرب الإسناد، أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري(من أعلام القرن الثالث الهجري)،
تح: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، مهر، قم، ط١، ١٤١٣ هـ.
- / الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (٢٩٦٩ هـ)، تص: علي اكبر الغفاری، حیدری، طهران،
ط١٤١٧ هـ.
- / كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد
هارون (٩٨٨ م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- / كشاف اصطلاحات الفنون، محمد أعلى بن علي التهانوي(بعد ١١٥٨ هـ)، دار صادر،
بيروت، د.ت.
- / الكشاف عن حقائق التزييل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله
محمد بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ)، تح: عادل عبد الموجود وغيره، مكتبة العبيكان،
الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- / كشف الحجب والأسئل عن أسماء الكتب والأسفار، إعجاز حسين
الكنتوري (١٢٨٦ هـ)، بيتس مشن، كلكته، ١٣٣٠ هـ.
- / كفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الله البيتوشي (١٢١١ هـ)، تح: شفيع برهاني،
دار اقرأ، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- / الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى
الكوفي (١٠٩٤ هـ)، تح: د.عنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،
ط٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- / اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، د.عبد الهادي الفضلي، دار
القلم ، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠ م.

- / اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحرير د.غازي مختار طليمات، المستقبل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- / لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، دار صادر ودار بيروت، لبنان، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- / لسان الميزان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- / اللغة، ج. فندريس (١٣٨٠هـ)، ترجمة عبد الحميد الدوالي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م.
- / اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- / اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحرير د.سميع أبو مغلي، دار مجذلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
- / المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر بن يحيى الأدمي (٣٧٠هـ)، تحرير عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- / المتشابه والمختلف في النحو العربي، دمحمد حسين صبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- / متن الألفية، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسبي (٦٧٢هـ)، الحسينية المصرية، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ.
- / مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، تحرير عبد السلام محمد هارون (١٩٨٨م)، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٦٦٠م.

/ مجمع البحرين، فخر الدين بن محمد بن علي الطريحي (١٠٨٥هـ)، تحرير: أحمد الحسيني، دار الثقافة، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

/ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨هـ)، تحرير: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

/ المحسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (بعد ٢٧٣هـ)، تحرير: مهدي الروحاني، أمير، قم، ط٢، ١٤١٦هـ.

/ المحلي وجوه النصب، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقيق النحوي (٣١٧هـ)، تحرير: فائز فارس (١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، أربد، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

/ مختصر المعاني الشرح الصغير على متن (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، عطايا بباب الخلق، مصر، د.ت.

/ المخصص، علي بن إسماعيل الشهير بابن سيده الأندلسى (٤٥٨هـ)، تصوير: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي (١٩٩٣م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تصوير: محمد أبو الفضل إبراهيم وغيره، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط٢، د.ت.

/ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ)، تحرير: دمحمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- / مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٣٠ هـ)، تحرير: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- / مصادر نهج البلاغة وأسانیده، عبد الزهراء الخطيب (١٤١٤ هـ)، دار الزهراء، بيروت، ط٤، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- / مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعية على طريقة كتب اللغة، علي المشكيني، الهادي، قم، ط٣، ١٤٢٣ هـ.
- / معاجن نهج البلاغة، ظهير الدين علي بن زيد البهقي (٥٦٥ هـ)، تحرير: أسعد الطيب، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- / معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١ هـ)، ترقى: محمد مهدي الخرسان، الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- / معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (٣٨٤ هـ)، تحرير: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- / معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ)، تحرير: محمد علي النجار (٩٦٦ م) وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- / معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١ هـ)، تحرير: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- / معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتق، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- / معجم الآثار المخطوطة حول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الدليل البليوغرافي لـ (١٠٠٠) مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم، حسين متقي، ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠٠٣ م.

- / معجم اصطلاحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني (١٧٣٠هـ)، ترجمة د. عبد العال شاهين، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- / معجم الأفعال المتعدية بحرف ب، موسى بن محمد الملياني، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- / المعجم الفلسفى، لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية في مجمع اللغة العربية المصري، الهيئة العامة لشئون المطبع الأموي، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- / معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، ترجمة محمد حسن إسماعيل ومسعد السعدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- / مغني اللبيب عن كتب الأغاريب، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنباري (٧٦١هـ)، ترجمة محمد محى الدين عبد الحميد (١٩٧٢م)، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- / المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت.
- / المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى (٧٩٠هـ) ترجمة د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- / مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد فارس (٣٩٥هـ)، ترجمة عبد السلام محمد هارون (٩٨٨م)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- / المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، ترجمة د. كاظم بحر المرجان (١٩٩٢م)، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

/ المقتنب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تج: محمد عبد الخالق عضيمة، الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

/ مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون(٨٠٨هـ)، تج: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

/ المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ)، تج: أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م) وعبد الله الجبوري، د.مط، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

/ الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهري(٥٤٨هـ)، تج: أمير علي منها علي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

/ من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن باويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(٣٨١هـ)، تج: حسن الخرسان، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

/ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله بن محمد الخوئي(١٣٢٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

/ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين بن سعيد بن هبة الله الرواundi(٥٧٣هـ)، تج: عبد اللطيف الكوهكمري، الخيام، قم، ١٤٠٦هـ.

/ موارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يحيى رمزي محسن، دار الحوراء، بغداد، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين بن محمد الطباطبائي(١٩٨١م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

/ النافع يوم الحشر في شرح الباب الحدي عشر، مقداد بن عبد الله السيوسي(٨٢٦هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، د.ت.

/ نحو الفعل، د.أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٨٤م.

/ نحو المعاني ، د.أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

/ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتعددة، عباس
حسن(١٩٧٧م)، دار المعارف، مصر ، ط٣، ١٩٧٤م.

/ نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د.خديجة محمد الصافي، دار السلام،
القاهرة، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

/ النص القرآني من الجملة إلى العالم، وليد منير، د.مط، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٧م.

/ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، دار نوبار،
القاهرة، ط١ ، ١٩٩٧م.

/ نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحووي، د.وليد حسين، دار فضاءات،
عمان، الأردن، ط١ ، ٢٠٠٩م.

/ نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، محمد بن عمر فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ)، تتح:
د.إبراهيم السامرائي (٢٠٠١م) و د.محمد برkatات أبو علي، دار الفكر، عمان، الأردن،
١٩٨٥م.

/ النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن
الأثير (٦٠٦هـ)، تتح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية، مصر ،
ط١ ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحرير: د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون (١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

/ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (٢١٢هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون (١٩٨٨م)، بهمن، قم، ط٣، ١٤١٨م.

ثانياً: الأطارات الجامعية:

/ تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمد عبد حمد اللامي، بإشراف: د. صباح عباس السالم، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

/ الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي، بإشراف: د. عبد الكاظم محسن الياسري، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

/ الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفتال، بإشراف: د. اسعد محمد علي النجار (١٩٦٦م)، كلية الآداب، جامعة هولندة الحرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

/ دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان، بإشراف: د. رحيم جبر الحسناوي و د. عامر عمران الخفاجي، كلية التربية(صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة دراسة موازنة، جنان ناظم حميد، بإشراف: د. خديجة زيار الحمداني، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٤٣٣هـ - ٢٠٠٩م.

/ المشكل في العربية، أمين عبيد جيجان الدليمي، بإشراف: د. صباح عطيوي عبود، كلية التربية (صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

ثالثاً: البحوث المنشورة

/ الاحتمال في الجملة العربية، دمحسن حسن علي، مجلة جامعة بابل، الحلة، العراق، سلسلة(أ)، المجلد التاسع، العدد ١، ٢٠٠٤ م.

/ روایات نهج البلاغة في ضوء علم الدلالة، د.كاطع جار الله الدراجي، أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة، ٢٨-٢٧ آذار/٢٠١١م، مركز دراسات الكوفة، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

/ في رحاب نهج البلاغة(٥) نهج البلاغة عبر قرون، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، العددان الثاني والثالث [٣٥، ٣٦]، السنة التاسعة، ١٤١٤ هـ.

/ نهج البلاغة عبر قرون(٦) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، العدد الرابع [٣٧]، السنة التاسعة، ١٤١٤ هـ.

/ نهج البلاغة عبر قرون(٧) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، العددان الأول والثاني [٣٨، ٣٩]، السنة العاشرة، ١٤١٥ هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

الوقت: ٢١٢٦

التاريخ: ١٣٨٩/١٢/٢٢

إلى جامعة بابل / كلية التربية (صفي الدين الحلي)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جاء اليانا الطالب مقداد على مسلم طالب الماجستير في كليةكم طالبا تصوير المخطوط المعنون (شرح نهج البلاغة) لابي الرضا ضياء الدين فضل الله الرواundi والمذكور في الذريعة وفهارس الكتب انه موجود في مكتبتنا، الا انه هذا المخطوط ان كان موجودا لم يغيرس الى الان ولا يمكن الوصول اليها علما ان في مكتبتنا اكثرا من عشرين ألف مخطوط لم يغيرس حاليا.

وفقكم الله لخدمة علوم آل محمد (صلوات الله عليهم)



بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of tourism and heritage
State Board of antiquities and
Iraq manuscript house



جمهورية العراق

وزارة السياحة والآثار

الهيئة العامة للآثار والتراث

Heritage

دار المخطوطات العراقية

EMIL-na_ma_center@yahoo.com

العدد / ٩٦ / ٧

التاريخ / ٢٠١١ / ٩ / ٢٢



إلى / جامعة بابل

عمادة كلية التربية - صفي الدين الحلي
م / إجابة

زارنا الطالب مقداد على مسلم طالب ماجستير في كليةكم / قسم اللغة العربية للحصول على نسخة مصورة
لمخطوطة (شرح نهج البلاغة) لأبي الرضا ضياء الدين فضل الله الرواوندي وظهر من الفهارس والبطاقات
أنها غير موجودة ضمن موجودات دار المخطوطات العراقية.

للتفضل بالاطلاع..... مع التقدير

عبدالله حامد محسن
مدير عام دار المخطوطات العراقية وكالة

٢٠١١/٩/٢٢

نسخه منه إلى
مكتب رئيس الهيئة/ للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير
دار المخطوطات العراقية مع الأوليات
الصادرة

Abstract

ABSTRACT

Possibility is an important phenomenon in the theory of Arabic syntax. The research dealt with this phenomenon in the sermons of Al-Imam Ali (peace be upon him) based on explainers Possibilities for book (*NAHIG AL BALAKA*) until the end of the seventh century(AH), came Title of research (The syntax possibility in the sermons of Al-Imam Ali (peace be upon him) study in the explanations (*NAHIG AL BALAKA*) until the end of the seventh century(AH)).

The research is divided on the front, and pave in to parts: the first a special phenomenon of possibility in the syntax, and the second display explanations (*NAHIG AL BALAKA*) until the end of the seventh century(AH), after the pave five chapters: the first for the possibility of grammatical structures essential in sentences of sermons of Al-Imam Ali (peace be upon him) , and the second: the possibility of constraints those structures, and the third is a special discounted located in the tools of syntax, and the fourth contained possibility in reference to pronoun, and Chapter fifth collection other aspects of the possibility of syntax in the blessed sermons is: it is possible the essential structure and the constraint, and possibility in the attached semi-sentences, and possibility in the approach of syntax.

The research found significant results including: that the syntax possibility appearance of beauty adorns the important texts and maintains a semantic multiple where, and the factors that helped the emergence of possibility in the sermons of Al-Imam Ali (peace be upon him) different beliefs of explainers and attitudes of intellectual and varied tastes in understanding the meaning, and is

Abstract

chose research the views of some explainers in the possibilities and what is weak in the other possibilities, including relying on the internal evidence of the texts and the external evidence about.

Muqdad Ali AL-ameedee

Al-najaf



Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Babylon
College of Education for sciences humanism

The syntax possibility in the sermons of Al-Imam Ali (peace be upon him)

**STUDY IN THE EXPLANATIONS
(NAHIG AL BALAKA) UNTIL THE END OF
THE SEVENTH CENTURY (AH)**

A thesis submitted by:

Muqdad Ali Muslim Al-ameedee

**To the council of the college of education for sciences
humanism – Babylon university In partial fulfillment for
requirement of the degree of MASTER in Arabic language
and its literature (linguistic)**

Supervised by:

ASST.PROF.DR. Dhaher Muhsen